الأسماء والأفعال العربية
بين البساطة والتركيب

تأليف وإعداد

الدكتور/ إبراهيم محمد أبو اليزيد خفاجة

أستاذ النحو والصرف والعروض المساعد

جامعة الملك سعود – سابقا

١٤٤١هـ ***** ٢٠٢٠م

طبعة خاصة بالمؤلف

رقم الإيداع والترقيم الدولي

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

فهرس المحتويات

المحتويات الصفحة

فهرس المحتويات ٥
إهداء ١١
المقدمة: ١٢
الفصل الأول: ٢٣
مفهوم البساطة والتركيب ٢٣
المبحث الأول: ٢٤
مفهوم البساطة ٢٤
*- أولا: البساطة في اللغة: ٢٤
*- ثانيا: البساطة في الاصطلاح النحوي: ٢٦
*- مصطلح الإفراد وعلاقته بالبساطة: ٢٧
المبحث الثاني: ٣٤
مفهوم التركيب ٣٤
*- أولا: التركيب في اللغة: ٣٤
*- ثانيا: التركيب في الاصطلاح النحوي: ٣٥
*- ثالثا: مصطلح النحت والفرق بينه وبين التركيب: ٣٧
*- رابعا: مصطلح التعـــــقيد والعلاقة بينه وبين التركيب: ٤١
المبحث الثالث: ٤٤
البساطة والتركيب في الدرس النحوي ٤٤
*- أولا: نشأة مصطلحي البساطة والتركيب: ٤٤
*- ثانيا: دلالة مصطلحي البساطة والتركيب عند النحويين: ٥١
المبحث الرابع: ٥٦

أنواع المركبات في الدرس النحوي ٥٦
*- أولا: معايير تقسيم المركبات عند النحويين القدماء: ٥٦
*- ثانيا: معايير تصنيف المركبات عند المحدثين: ٥٨
*- ثالثا: معايير جديدة لتقسيم المركبات النحوية: ٦٠
الـــفـــصـــــل الثاني..... ٦٣
معايير تصنيف الأسماء والأفعال ٦٣
المبحث الأول: ٦٥
تعريف الاسم ومعايير تصنيفه..... ٦٥
*- أولا: تعريف الاسم: ٦٥
*- ثانيا: معايير تصنيف الأسماء: ٦٥
المبحث الثاني: ٧٠
تعريف الفعل ومعايير تصنيفه ٧٠
* أولا: تعريف الفعل:..... ٧٠
* ثانيا: معايير تصنيف الأفعال: ٧٠
الـــــفـــــصـــــل الـــثالث ٧٧
البساطة والتركيب في الأسماء..... ٧٧
تمهيد..... ٧٩
المبحث الأول ٨١
البساطة والتركيب في الأعـــــلام..... ٨١
*- أولا: تعريف العلم: ٨١
*- ثانيا: تقسيمات الأعلام: ٨١
*- أولا : الأعلام باعتبار الإفراد والتركيب:..... ٨٢
*- ثانيا: الأعلام باعتبار الجمود والاشتقاق: ٨٥
* ثالثا: الأعلام باعتبار التعريف والتنكير: ٨٧

* رابعا: الأعلام باعتبار النوع (التذكير والتأنيث): ٩٠
* خامسا: الأعلام باعتبار العدد: ٩٠
المبحث الثاني ٩٤
البساطة والتركيب في المصادر ٩٤
* أولا: تعريف المصدر: ٩٤
* ثانيا: تقسيمات المصدر: ٩٤
المبحث الثالث ١٠٠
البساطة والتركيب في الأعداد ١٠٠
* أولا: تعريف العدد: ١٠٠
* ثانيا: تقسيمات العدد: ١٠٠
المبحث الرابع ١٠٣
البساطة والتركيب في الظروف ١٠٣
* أولا تعريف الظرف: ١٠٣
* ثانيا: تقسيمات الظرف: ينقسم الظرف إلى قسمين: ١٠٣
المبحث الخامس ١٠٥
البساطة والتركيب في الأحوال ١٠٥
* أولا: تعريف الحال: ١٠٥
* ثانيا: تقسيمات الحال: ١٠٥
المبحث السادس ١٠٨
أسماء الأفعال (الخوالف) ١٠٨
* أولا: تعريف أسماء الأفعال: ١٠٨
* ثانيا: تقسيمات أسماء الأفعال: ١٠٩
-أولا: القسم البسيط: ١٠٩
-ثانيا: القسم المركب: ١١١

* أولا: أسماء الأفعال المنقولة:.....١١١
* ثانيا: ما ركب من غير الجار و الظرف: ١١٢
١- (هَلُمَّ): ١١٣
٢- (هَاؤُمُ): ١١٣
٣- (حَيْهَلَ): ١١٤
٤- (وَيْكَأَنَّ):.....١١٧
المبحث السابع.....١٢٢
البساطة والتركيب في الأسماء المبهمة ١٢٢
* -أولا: تعريف الأسماء المبهمة: ١٢٢
*-ثانيا: أقسام الأسماء المبهمة:.....١٢٢
١- الضمائر: ١٢٢
٢- أسماء الإشارة:.....١٢٧
* أولا: تعريف أسماء الإشارة: ١٢٧
* ثانيا: تقسيمات أسماء الإشارة:.....١٢٧
٣- أسماء الموصول:.....١٣٠
* أولا: تعريف الأسماء الموصولة:.....١٣٠
* ثانيا: تقسيمات الأسماء الموصولة: ١٣٠
المبحث الثامن ١٣٢
البساطة والتركيب في أسماء الاستفهام.....١٣٢
* أولا: تعريف الاستفهام:.....١٣٢
* ثانيا: تقسيمات أسماء الاستفهام:.....١٣٣
المبحث التاسع.....١٣٥
البساطة والتركيب في أسماء الشرط ١٣٥
* أولا: تعريف الشرط: ١٣٥

* ثانيا: تقسيمات أسماء الشرط: ١٣٥
الـــــفـــصـــل الرابع ١٣٩
البساطة والتركيب في الأفعال ١٣٩
المبحث الأول ١٤٠
مفهوم البساطة والتركيب في الأفعال ١٤٠
المبحث الثاني ١٤٣
تقسيمات الأفعال البسيطة والمركبة ١٤٣
١-الأفعال البسيطة: ١٤٣
٢-الأفعال المركبة: ١٤٣
(١)- الأفعال المضارعة: ١٤٣
(٢)- فعل المستقبل: ١٤٤
(٣)- الأفعال الخمسة: ١٤٤
(٤)- الأفعال المركبة مع (ما): ١٤٤
(٥)- أفعال مركبة من فعل واسم: ١٤٦
(٦)- أفعال مركبة في أصل وضعها: ١٤٩
(أ)- (ليس): ١٤٩
(ب)- (لات): ١٥٠
الـــــفـــــصـــــل الخامس ١٥٣
الآثار المترتبة على البساطة والتركيب في الأسماء والأفعال ١٥٣
المبحث الأول ١٥٤
الآثار اللفظية والخطية ١٥٤
١- الحذف: ١٥٤
٢- الإدغام: ١٥٥
٣- الإبدال: ١٥٥

٤- القلب المكاني: ١٥٥
٥- الازدواج والمجانسة الصوتية: ١٥٦
٦- الوصل: ١٥٦
المبحث الثاني ١٥٨
الآثار المعنوية والدلالية ١٥٨
١- انتقال الدلالة: ١٥٨
٢- الجمع بين أكثر من معنى: ١٥٩
٣- الخفة والثقل: ١٦٠
٤- الانتقال من حال إلى حال: ١٦٠
٥- إفادة الاختصار: ١٦١
المبحث الثالث ١٦٣
الآثار النحوية ١٦٣
١- البناء: ١٦٣
٢- المنع من الصرف: ١٦٣
٣- الإعراب الفرعي: ١٦٣
٤- التعليق أو الإلغاء للعمل النحوي: ١٦٤
٥- تعدد التوجيه النحوي: ١٦٤
٦- معاملة الاسم المركب معاملة خاصة: ١٦٤
٧- اعتبار المفردات المركبة كلمة واحدة: ١٦٥
الخاتمة ١٦٦
المصادر والمراجع: ١٧٠
المؤلف في سطور ١٨٨

إهداء

إلى والديَّ أمد الله في عمرهما ومتعهما بالصحة والعافية....

إلى ولديَّ يوسف وهبة الله بارك الله فيهما وجعلهما قرة عين لي في الدنيا والآخرة....

إلى زوجتي جزاها الله خيرا على حسن صنيعها معي وصبرها على انشغالي عنها بالبحث والدراسة....

إلى أساتذتي الذين غرسوا في نفسي حب العلم والمعرفة....

إلى طلاب العلم ومحبي العربية في كل زمان ومكان....

أهدي هذا العمل المتواضع راجيا من الله تعالى أن ينفع به في الدنيا والآخرة، وأن يتجاوز عني بعفوه ورحمته، وأن يشملني بلطفه وكرمه،،،.

المؤلف

د. إبراهيم محمد خفاجة

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

المقدمة:

﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا أُو۟لِىٓ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ۚ يَزِيدُ فِى ٱلْخَلْقِ مَا يَشَآءُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿١﴾ ﴾ [فاطر: ١].

أحمده سبحانه وتعالى وأشكره، وأتوب إليه وأستغفره، وأصلي وأسلم على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد الهادي الأمين عليه وعلى آله وأصحابه أجمعين، ومن اتبع هداهم وسلك طريقهم إلى يوم الدين أفضل صلاة وأتم تسليم، وبعد:

لقد شرَّف الله تعالى اللغة العربية فكرمها واصطفاها على سائر لغات البشر، وأنزل بها كتابه الكريم، ﴿ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِى عِوَجٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴿٢٨﴾ ﴾ [الزُّمر:٢٨] ، وأثاب من تلاه أو قرأه بكل حرف حسنة، والحسنة بعشر أمثالها إلى سبعمائة ضعف ﴿ وَٱللَّهُ يُضَٰعِفُ لِمَن يَشَآءُ ۚ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ﴿٢٦١﴾ ﴾ {البقرة: ٢٦١}.

وتحدى الثقلين -الإنس والجن - على أن يأتوا بسورة من مثله أو يأتوا حتى ولو بآية فأعجزهم ذلك، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ وَٱدْعُوا۟ شُهَدَآءَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٢٣﴾ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ وَلَن تَفْعَلُوا۟ فَٱتَّقُوا۟ ٱلنَّارَ ٱلَّتِى وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ ۖ أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ ﴿٢٤﴾ ﴾ {البقرة:٢٣ -٢٤}.

ومنذ اللحظة الأولى لنزول القرآن الكريم بلغة العرب حدثت نقلة كبيرة لهذه اللغة، فتغيرت دلالات كثير من الألفاظ والمعاني، واتسعت دلالات أخرى، وهذبت كثير من الألفاظ، واخترعت العديد من المصطلحات، واستجدت كثير من

القواعد، وتنوعت أساليب التعبير وفنون الكلام، فإعجاز النص القرآني دفع الكثيرين من أهل العربية إلى الغوص في محيطها الواسع المترامي الأطراف، وورود نهرها العذب المتدفق الذي لا تنضب روافده، ولا يأسن ماؤه، للبحث عن أسرارها ومحاولة اكتشاف طرقها وأساليبها، كما دفع غيرهم ممن هداهم الله للإسلام من غير العرب إلى تعلمها وإتقانها، وذلك بغية فهم النص القرآني الكريم، واستنباط الأحكام الشرعية منه، والتعبد بتلاوته.

ولم تحظ لغة في العالم بقدر ما حظيت به اللغة العربية من تشريف إلهي، واهتمام أهلها بها ودراستهم لها على نحو مستفيض، ومحاولة تذليل صعابها، وتهذيب حوشيها، حتى صارت لغة العلم والثقافة والفن والحضارة عصورا مديدة، وقرونا عديدة، وأضحت لغة رسمية للدولة الإسلامية المترامية الأطراف، ولغة التعامل اليومي في مشارق الأرض ومغاربها، ليس هذا فقط؛ بل أصبحت لغة التأليف والإنتاج العلمي والأدبي، وأصبح إتقانها ومعرفة قواعدها وأسرارها من المفاخر والمآثر التي تدعو إلى الفخر والاعتزاز ليس فقط بين أبنائها، بل بين غيرهم من أبناء الأمم والشعوب الأخرى الذين شهدوا مجدها وحضارتها.

وعلى الرغم مما تعانيه أمتنا العربية - في عصرنا الحديث -من ضعف وتأخر عن ركب الحضارة، إلا أن اللغة العربية ما زالت قادرة على حمل لواء الحضارة والثقافة من جديد على الرغم من المحاولات الكثيرة من أعدائها لإقصائها والقضاء عليها، وهذا الكلام لا يحتاج إلى برهان، فالتجارب السابقة والتاريخ يؤكدان هذا الأمر بما لا يدع مجالا للشك، والتراث العلمي والإنساني الذي خلَّفته الحضارة الإسلامية في عصور ازدهارها ورقيها خير شاهد على هذا القول.

ومع عزوف الكثيرين من أبناء العربية عن دراستها في عصرنا هذا، إلا إنها لا تعدم بين الحين والحين مَنْ يحاول كشف اللثام عن جمالها، وإبراز مواطن تفوقها

على غيرها من لغات البشر، وقدرتها على التكيف والتجدد مع معطيات العصر وروافد الحضارة الحديثة.

والباحث المنصف لا يمكنه إلا القول بأن هذه اللغة العظيمة هي من أكثر لغات العالم استيعابًا للمستجدات العلمية والحضارية، وأدقها في التعبير عنها، بما يتيحه لها نظامها البديع من إمكانات هائلة في التعبير، والقدرة على اختراع ألفاظ جديدة تستوعب هذه المستجدات وتعبر عنها ببراعة واقتدار. بل وقدرتها على اختراع تراكيب جديدة تُمَكِّنُهَا من هذا الأمر على نحوٍ رائعٍ.

وتؤكد العديد من البحوث اللغوية الحديثة أن علماء العربية الأقدمين كان لهم قدم السبق في الكشف عن العديد من أسرار هذه اللغة، وأنهم أثبتوا براعة كبيرة في هذا الميدان، على نحو أعيا المحدثين أن يبلغوا شأوهم فيه، أو يدانوا مكانتهم، إلى حدٍّ يمكن القول معه أن أغلب -إن لم يكن كل -ما جاء به علم اللغة الحديث من نظريات على اختلاف اتجاهاته ومناهجه له أصول عربية، وأن علماء العربية قد تناولوه بالبحث والدراسة على نحو ما، وإن اختلفوا مع المحدثين في بعض الأمور البسيطة، أو جاء دراستهم تحت مسميات ومصطلحات مختلفة، وإن لم تكن الفكرة لديهم بهذا الوضوح الذي طرحه المحدثون، إلا إن أصولها كانت موجودة لديهم.

- ***-موضوع الدراسة:***

من بين الظواهر الكثيرة التي تشتمل عليها لغتنا العربية استوقفتني ظاهرتا **"البساطة والتركيب"**، تلك الظاهرتان اللتان تستطيع اللغة من خلالهما أن تنوع من أساليبها التعبيرية، وتخترع تراكيب ومفردات جديدة لها دلالات ووظائف مختلفة، يمكن من خلالها استيعاب المعاني المتجددة؛ ولا تقتصر هاتان الظاهرتان على مفردات اللغة (الحروف، والأسماء، والأفعال)، بل تتعداها جميعًا إلى

الجمل والتراكيب النحوية، إلا إنه نظرا لما تمثله الأسماء والأفعال من قيمة وظيفية ودلالية في التراكيب العربية؛ فقد عقدت العزم على تناول الأسماء والأفعال العربية بالبحث والدراسة في ضوء ظاهرتي البساطة والتركيب، ورصد أهم الآثار المترتبة على ذلك، على مستويات لغوية عدة، وهي: اللفظ (الصيغة الصرفية)، والخط (الرسم الإملائي)، والمعنى (المعنى المعجمي، والمعنى الدلالي)، والحكم والوظيفة النحويين.

وفي حقيقة الأمر لا يكاد يخلو مصدر من مصادر النحو العربي من حديث عن الأسماء والأفعال بشكل عام، لارتباطهما بنظرية العامل في كثير من أبواب النحو العربي، واعتبار كل واحد منهما قسمًا قائما بذاته بين أقسام الكلم العربي التي ذكرها سيبويه في كتابه، وتابعه فيها النحويون على مر العصور، إلى درجة أنه يمكن القول أن هذين القسمين قد نالا القسط الأكبر من الدرس النحوي، مما حدا بكثير من النحويين إلى أن يصنفوا كتبًا خاصةً بالأسماء والأفعال، وأن يفردوا لهما أبوابا وأقساما كاملة في كتبهم.

- ***أسباب اختيار الموضوع:***

على الرغم مما قُدِّمَ من دراسات الأسماء والأفعال العربية قديمًا وحديثًا، إلا إنه -في ظني - لم تقدم حتى الآن دراسة وافية لهما في ضوء ظاهرتي البساطة والتركيب معًا، ومع تشعب هاتين الظاهرتين في كثير من مستويات الدرس اللغوي، وكثرة حديث النحويين عنهما وخاصة عند تناول بعض المركبات الاسمية أو الفعلية أو عند الحديث عن بعض حروف وأدوات المعاني، إلا أن هذا الحديث جاء متفرقا في ثنايا الكتب النحوية، وكان القول بالبساطة أو بالتركيب في بعض الأحيان مثار خلافٍ كبيرٍ بين النحويين على اختلاف عصورهم واتجاهاتهم، كما ارتبط البحث في مسألة البساطة والتركيب -في كثير من الأحيان - ببعض

القضايا الأصولية في النحو العربي؛ كقضية الأصالة والفرعية، وقضية الخفة والثقل، وقضية العامل،... ونحو ذلك. ناهيك عن تفرق دلالات مصطلحي البساطة والتركيب بين أبواب النحو المختلفة، وتداخلهما مع بعض المصطلحات الأخرى، كالإفراد، والتعقيد، والنحت.

كل هذه الأمور كانت من الدوافع التي شجعت على محاولة جمع كل شتات ما تفرق بخصوص هذا الموضوع في سفر واحد، ومحاولة مناقشته بشكل علمي، ومحاولة الوصول إلى الحق في مواطن الخلاف.

ليس هذا فحسب؛ بل لقد وجدت من خلال البحث في هذا الموضوع أن معياري البساطة والتركيب من المعايير المعتبرة والأساسية التي يمكن من خلالهما تصنيف مفردات اللغة العربية [1]، كما أنهما يمثلان مدخلا مهمًّا يمكن من خلالهما دراسة التطور التاريخي لمفردات اللغة، ومعرفة أصولها وما تطورت إليه، وما ترتب على هذا التطور من تغيرات في الرسم الإملائي، والدلالة المعنوية، والوظيفة النحوية.

من هنا جاءت فكرة هذه الدراسة، وقد اخترت لها عنوان: **"البساطة والتركيب في الأسماء والأفعال"**. باعتبار أن كلا من الأسماء والأفعال قسمًا مستقلا بذاته من بين أقسام الكلم العربي الثلاثة التي ذكرها سيبويه، والتي لا تستقيم باقي الأقسام بدونه.

- ***أهمية الدراسة:***

(1) انظر: بحثنا بعنوان "معايير التصنيف في النحو العربي"، بحث منشور في مجلة الملك فيصل للبحوث والدراسات اللغوية، المجلد التاسع/ العدد الرابع ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها محاولة للكشف عن مفهوم البساطة والتركيب في الدرس النحوي عامة، والمصطلحات التي استخدمت في التعبير عنهما، ونشأة هذين المصطلحين، وأنواع المركبات في الدرس النحوي، ثم بيان المقصود بالأسماء والأفعال، وأقسام كل منهما من حيث البساطة والتركيب، والمعايير المعتبرة في تصنيفهما، والآثار المرتبة على بساطتهما أو تركبهما، سواء أكان ذلك على مستوى البنية الصرفية والرسم الإملائي، أم على مستوى المعنى والدلالة، أو على مستوى الحكم والوظيفة النحويين، كذلك محاولة الكشف عن بعض مظاهر تطور اللغة وحيويتها من خلال هاتين الظاهرتين. وتتبع كل ما قيل في هذا الموضوع في الدرس النحوي قديمًا وحديثًا.

وتعد هذه الدراسة - علاوة على ذلك -محاولة جادة لجمع آراء النحويين المختلفة حول ما قيل من آراء حول بعض المسائل التي وردت في هذا الموضوع، وإعادة ترتيبها وتصنيفها من جديد، ثم مناقشتها، والترجيح بينها بما يحقق وضوحًا في الرؤية، وجلاءً في الفهم. وكذلك مناقشة معايير تصنيف الأسماء والأفعال العربية والأسس التي بنيت عليها، وما يترتب على ذلك من أحكام، وبيان كيفية تناول النحويين لهذا الأمر، بما قد يسهم - فيما أظن - في إضافة جديد للمكتبة العربية عامة والمكتبة النحوية خاصة، ويساعد طلاب العربية في دراسة هذين القسمين على نحو جيد.

- ***-الدراسات السابقة:***

على الرغم من كثرة المصنفات العربية التي تحدثت عن الأسماء والأفعال العربية باعتبار أنهما قسمان مهمان من أقسام الكلم العربي، فتحدثت العديد من المصادر النحوية عن جمودهما واشتقاقهما وإعرابهما وبنائهما، وغير ذلك من القضايا، إلا إن المكتبة العربية تكاد تخلو -على حد علمي - من مصنف يتناول

الأسماء والأفعال بالبحث والدراسة وفقا لمعياري البساطة والتركيب معًا، وأكثر ما جاء من دراسات وفقا لهذا المفهوم جاء مفرقا ضمن ثنايا بعض البحوث والدراسات الحديثة، وبعض الأطروحات والرسائل الجامعية.

وعندما أفرد بعض المحدثين مصنفات خاصة بالأسماء والأفعال نجدهم يتناولون معايير التصنيف الأخرى دون النظر إلى معياري البساطة والتركيب أو الاعتداد بهما -على الرغم من أهميتهما الكبيرة -، حتى وإن اعترف بهما بعض الباحثين نجدهم يتناولون وجهًا واحدًا من هذين الوجهين: إما البساطة وإما التركيب، وجاءت دراساتهم متأثرة بالدراسات المقدمة في هذا الميدان في لغات أخرى كالإنجليزية والفرنسية والألمانية، وتأثرت بالفكر اللغوي الغربي إلى حدٍّ كبير، دون الأخذ في الاعتبار أهمية التأصيل النظري لهذين المصطلحين، أو التطرق إلى ما يترتب عليهما من آثار وأحكام في الأسماء والأفعال باعتبارهما عناصر لغوية كثيرة الاستعمال في اللغة، وذات وظائف نحوية ودلالية مختلفة، ولم يحالوا جمع شتات ما تفرَّق من حديث عنهما.

- ***منهج الدراسة:***

اتبعت في هذه الدراسة طريقة خاصة يمكن رصد أهم ملامحها في النقاط التالية:

١ - قسمت المادة العلمية إلى مقدمة، وخمسة فصول، وخاتمة، وقائمة تفصيلية بالمراجع التي استخدمت في جمع المادة العلمية للدراسة، واشتمل كل فصل على عدد من المباحث، واشتمل كل مبحث على عدد من المطالب التي كانت تطول أو تقصر حسب طبيعة الموضوع المتناول فيها.

٢ - قمت بعرض الآراء النحوية المختلفة في المسألة الواحدة على الرغم من كثرتها بصورة كبيرة في بعض المواضع، ثم قمت بمناقشتها والترجيح بينها، واختيار أقربها للصواب حسب اعتبارات تذكر في مواضعها.

٣ - تتبعت ما قيل عن البساطة والتركيب في معاجم اللغة، وكتب النحو؛ لتقديم صورة واضحة لهذين المصطلحين.

٤ -فرقت بين مصطلحي البساطة والتركيب وبين المصطلحات التي كانت تستخدم في التعبير عنهما في بعض الأحيان.

٥ -عرفت مصطلحي الاسم والفعل وميزت بينهما.

٦ -تتبعت معايير التصنيف التي ذكرها النحويون لتقسيم الأسماء والأفعال العربية، وبينت أن معياري البساطة والتركيب من المعايير الرئيسة التي يمكن أن تعدَّ أساسًا للتصنيف اللغوي.

٧ -استخدمت طريقة خاصة وجديدة في تقسيم الأسماء والأفعال، حيث قسمت كل قسم منهما إلى مجموعتين؛ مجموعة بسيطة، وأخرى مجموعة مركبة، حيث تحدثت أولا عن الاسم أو الفعل في حال بساطته وفي حال تركبه مع غيره.

٨ - ذكرت الأقوال والآراء النحوية منسوبة إلى أصحابها وموثَّقة من مصادرها الأصلية.

٩ - تعمَّدتُ في بعض الأحيان الإكثار من نقل نصوص النحويين في بعض المسائل، وذلك لما يحمله كل نقل منها من إضافة، أو آراء ليست في غيره، ليكون القارئ على بيِّنة من أمره، ويستطيع أن يميز بين الآراء المختلفة بسهولة ويسر.

١٠ - فرَّقتُ بين المصطلحات المستخدمة في الدلالة على البساطة والتركيب وحررتها على نحو يجلو هذين المصطلحين ويوضح دلالاتهما.

١١ - حاولت قدر استطاعتي أن تكون فصول البحث ومباحثه متصلة ومتسلسلة تسلسلا منطقيًّا.

١٢ - ترجمت للأعلام التي ورد ذكرها في ثنايا البحث قدر المستطاع.

١٣ - قمت بتفسير معاني المفردات الغريبة التي وردت في أبيات الشعر التي استشهدت بها، ونسبت كل بيت إلى قائله قدر الإمكان وبيَّنتُ بحره العروضي الذي ينسب إليه، وموضع الشاهد فيه.

١٤ - قمت بتخريج الآيات القرآنية الكريمة الواردة في البحث، وتوثيقها من المصحف الشريف.

١٥ - اكتفيت بذكر اسم المرجع مجرَّدًا من باقي التفاصيل المتعلقة به وأرجأتها إلى قائمة المراجع في نهاية البحث حتى لا تثقل الحواشي بذلك.

❖ ***-الصعوبات التي صادفت الدراسة:***

وقد صادف هذه الدراسة العديد من الصعوبات تمثل معظمها في النقاط التالية:

-أولا: كثرة المادة العلمية في مكان وندرتها في مكان آخر.

-ثانيا: تعدد الآراء النحوية وتشعبها وتكرار كثير منها في أكثر من مصدر.

-ثالثا: ربط النحويين ظاهرتي البساطة والتركيب بغيرهما من الظواهر النحوية والقضايا الأصولية.

-رابعا: اختلاف المصطلحات المستخدمة في الدلالة على البساطة والتركيب.

-خامسا: تعدد المعايير التي تصنف على أساسها الأسماء والأفعال لدى النحويين.

-سادسا: الحاجة إلى الأسماء والأفعال في حال بساطتها وتركبها مع غيرها، ورصد المعاني التي تدل عليها والوظائف النحوية التي تقوم بها، في كلتا الحالتين، ثم رصد ما يطرأ عليها من تغيير بعد التركيب.

-سابعا وأخيرا: الحاجة إلى تتبع مصطلحي الاسم والفعل، ومصطلحي البساطة والتركيب في كتب النحو في عصوره المختلفة قديمها وحديثها، ورصد كل ما يخدم البحث من خلالها على قدر المستطاع.

- ***- مصادر الدراسة:***

اعتمدت الدراسة في تحقيق ما ترنو إليه – بعد الله تعالى - على عدد كبير من كتب النحو ومصادره في عصوره المختلفة، قديمها وحديثها، وعلى بعض المعاجم اللغوية، وكتب اللغة، ودواوين الشعر العربي، وعدد كبير من كتب التراجم، بالإضافة إلى بعض الدوريات والرسائل العلمية الحديثة، وقد فصَّلْتُ الحديث عنها في قائمة المراجع في نهاية البحث.

- ***-خطة الدراسة:***

قسمت المادة العلمي في هذه الدراسة على نحو منطقي، بحيث اشتملت على مقدمة، وخمسة فصول، اشتمل كل فصل منها على عدد من المباحث، ثم انتهت

بخاتمة اشتملت على أهم ما توصلت إليه من نتائج، وتلتها قائمة بالمراجع والمصادر التي استمدت منها مادتها العلمية.

❖ - ***نتائج الدراسة وتوصياتها:***

توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج المهمة، واقترحت العديد من التوصيات وقد ذكرت النتائج والتوصيات بالتفصيل في نهاية الدراسة.

وفي خاتمة القول أرجو من الله العلي القدير أن يجعل في هذا العمل المتواضع النفع والفائدة، وأن يجد فيه القارئ بغيته، وأن ينفع به في الدنيا والآخرة، وأن يعفو عما وقعت فيه من زلل، فإن أكن وفقت لما أردت فذاك فضل من الله ونعمة، ﴿ إِنۡ أُرِيدُ إِلَّا ٱلۡإِصۡلَٰحَ مَا ٱسۡتَطَعۡتُۚ وَمَا تَوۡفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ عَلَيۡهِ تَوَكَّلۡتُ وَإِلَيۡهِ أُنِيبُ ٨٨ ﴾ [هود:٨٨]، وإن كانت الأخرى فحسبي أني اجتهدت، ﴿ وَمَآ أُبَرِّئُ نَفۡسِيٓۚ إِنَّ ٱلنَّفۡسَ لَأَمَّارَةُۢ بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّيٓۚ إِنَّ رَبِّي غَفُورٞ رَّحِيمٞ ٥٣ ﴾ [يوسف:٥٣] .

المؤلف:

د/ إبراهيم محمد أبو اليزيد خفاجة

الرياض في يوم الثلاثاء الموافق:

العاشر من شهر ربيع الآخر ١٤٣٢هـ - الخامس عشر من شهر مارس ٢٠١١م.

الفصل الأول:

مفهوم البساطة والتركيب

ويشتمل على المباحث التالية:

-المبحث الأول: مفهوم البساطة.

-المبحث الثاني: مفهوم التركيب.

-المبحث الثالث: البساطة والتركيب في الدرس النحوي.

-المبحث الرابع: أقسام المركبات في الدرس النحوي.

المبحث الأول:

مفهوم البساطة

* - أولا: البساطة في اللغة:

البساطة في اللغة مادة: (بَسَطَ).

قال الجوهري[1]: "يقال بَسَطَ الشَّيءَ: نَشَرَهُ، وبَسْطُ الْعُذْرِ: قبوله، والانْبِسَاطُ: تَرْكُ الاحْتِشَامِ، والبِسَاطُ: مَا يُبْسَطُ، والْبَسِيطُ: جنس من العروض؛ سمي به لانبساط أسبابه[2].

وقسَّم (الجوهري) البسيط ثلاثة أقسام على النحو التالي:

١ - حقيقي: وهو ما لا جزء له أصلا، كالباري تعالى.

٢ -وعرفي: وهو ما لا يكون مركبا من الأجسام المختلفة الطبائع.

٣ -وإضافي: وهو ما تكون أجزاؤه أقل بالنسبة إلى الآخر[3].

---

(١) هو : أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، صاحب كتاب الصحاح، من أهل فاراب من بلاد الترك، أخذ عنه أبو علي الفارسي، وأبو سعيد السيرافي ، وغيرهما من العلماء، وكان إماماً في العربية والنحو اللغة، وخطه يضرب به المثل في الجودة والحسن، وتوفي سنة (٣٩٨) هـ. انظر ترجمته في: إشارة التعيين لليماني ص ٥٥، وإنباه الرواة للقفطي ١٩٤/١ -١٩٨، وبغية الوعاة للسيوطي ٤٤٦/١ -٤٤٨، وشذرات الذهب لابن العماد الحنبلي ١٤٢/٣ -١٤٣، ومعجم الأدباء لياقوت الحموي ١٥١/٦ -١٦٥، ومعجم المؤلفين لرضا كحالة ٢٦٧/٢.

(٢) انظر: تجديد صحاح الجوهري ج٩٢/١ لنديم مرعشلي.

(٣) تجديد صحاح الجوهري ج٩٢/١.

وذكر ابن منظور[1] أن: "الباسط في أسماء الله تعالى هو الذي يبسط الرزق لعباده ويوسعه عليهم بجوده ورحمته، ويبسط الأرواح في الأجساد عند الحياة. والْبَسْطُ: نقيض القبض. وبَسَطَهُ بَسْطًا فَانْبَسَطَ، وبَسَّطَهُ فَتَبَسَّطَ. والبَسِيطُ من الأرض كالْبِسَاطِ من الثياب، والجمع: الْبُسُطُ. والْبِسَاطُ: مَا يُبْسَطُ. وأَرْضٌ بُسَاطٌ وبَسِيطَةٌ: مُنْبَسِطَةٌ، مُسْتَوِيَةٌ. وبَسَّطَ الشَّيْءَ: جعله بَسِيطًا لا تعقيد فيه. والْبَسِيطُ: ضد الْمُرَكَّبِ، وما لا تعقيد فيه"[2].

بينما ذكر أبو البقاء الكفوي[3] أن البسيط: هو ما لا جزء له أصلا، أو ليس له أجزاء متخالفة الماهية، سواء لم يكن له جزء أصلا ، أو كان له أجزاء متفقة الحقيقة[4].

وقال أيضًا: "البسيط الحقيقي: ما لا جزء له أصلا. والبسيط الإضافي: ما هو أقل جزءا. والبسط: الزيادة في عدد حروف الاسم والفعل، ولعل أكثر ذلك لإقامة الوزن، وتسوية القوافي. والْبَسْطَةُ: الفضيلة، وفي العلم: التوسع، وفي الجسم: الطول

(1) هو: جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي بن أحمد بن أبي القاسم بن حبقة بن منظور المصري، ولد بالقاهرة سنة (٦٣٠) هـ ، وأخذ العلم عن شيوخ عصره واشتهر باللغة والأدب ، من أهم مؤلفاته وأشهرها على الإطلاق كتاب لسان العرب، الذي يعد من أشهر وأوفى المعاجم العربية، ورتبه حسب الحرف الأخير من جذر الكلمة، توفي بالقاهرة سنة (٧١١) هـ. انظر ترجمته في: مقدمة لسان العرب – طبعة دار المعارف بالقاهرة.

(2) انظر: لسان العرب مادة (بسط)، والقاموس المحيط للفيروزآبادي ص: ٥٩٣، والمصباح المنير للفيومي، والمعجم الوسيط ، والوجيز مجمع اللغة العربية بالقاهرة مادة (بسط)

(3) هو: أيوب بن موسى الحسيني الكفوي صاحب كتاب الكليات، توفي سنة (١٠٩٤) هـ ، انظر ترجمته في مقدمة كتاب الكليات.

(4) الكليات للكفوي، ص: (٢٤١).

والكمال. وبَسَطَ يده عليه: سَلَّطَ. وبَسِيطُ الوجه: متهلل. وبَسِيطُ اليدين: سَمَّاحٌ. والْبَسِيطَةُ: الأرض"[1].

نستخلص من التعريفات السابقة أن مصطلح البساطة لدى اللغويين يدور حول معانٍ متعددة، أشهرها الدلالة على الزيادة والاتساع، ومن معانيه الإفراد وعدم تعدد الأجزاء.

* - ثانيا: البساطة في الاصطلاح النحوي:

تكاد تخلو المصادر النحوية على اختلافها من تحديد واضح لمفهوم البساطة، على نحو ما حدد به مفهوم التركيب، إلا أنه باستقراء هذه المصادر يمكن القول أن استخدام مصطلح البساطة في الاصطلاح النحوي يختلف عن المعاني الموجودة له في اللغة فيما يخص الدلالة على الاتساع والزيادة سواء في اللفظ أو المعنى؛ بل ويتناقض تماما مع هذا المعنى.

ويتفق معنى هذا المصطلح (البساطة) في الاصطلاح النحوي مع بعض معانيه اللغوية في الدلالة على الإفراد وعدم تعدد الأجزاء، فكلَّما قلت العناصر اللغوية الداخلة في التركيب اللغوي أيًّا كان نوعه، أدَّى ذلك إلى بساطته، وكلَّما تعددت واختلفت العناصر المكونة له أدَّى ذلك إلى تركبه وتعقيده.

ومن ثم كثر وصف مصطلح الإفراد بالبساطة، واعتبر ذلك قضية أصولية رئيسة فقيل: "المفرد بسيط، والمثنى والمجموع مركَّب"، و"البسيط أصل والمركَّب فرع".

([1]) المرجع السابق، ص: (٢٤٢).

ومن هنا وجب الكشف عن دلالة مصطلح الإفراد وعلاقته بمصطلح البساطة، ولماذا استخدم في الدلالة عليه، والكشف عن العلاقة التي قد تجمع بينهما؟.

* - مصطلح الإفراد وعلاقته بالبساطة:

- أولا: الإفراد في اللغة:

الإفراد في اللغة مصدر (فَرَدَ)، ويدور معناه حول التوحُّدِ والتفرُّدِ وعدم النظير.

قال الليث[1]: "الْمُفْرَدُ: ما كان وحده. ويقال: فَرَدَ يَفْرُدُ، وأَفْرَدْتُهُ: جعلته واحدًا[2].

وقال ابن منظور: "الله تعالى وتقدس هو الْفَرْدُ، وقد تَفَرَّدَ بالأمر دون خلقه. والْفَرْدُ في صفات الله تعالى: هو الواحد الأحد الذي لا نظير له ولا مثيل ولا ثاني. والْفَرْدُ: الْوِتْرُ، والجمع: أَفْرَادٌ، وفُرَادَى. والْفَرْدُ: الذي لا نظير له. ويقال اِسْتَفْرَدْتُ الشَّيْءَ: إذا أخذته مفردًا لا ثاني له ولا مثل"[3].

---

(1) هو: الليث بن نصر بن سيَّار الخراساني اللغوي النحوي، صاحب الخليل بن أحمد وأخذ عنه وأملى عليه، واشتهر بالنحو واللغة والأدب. انظر ترجمته في: إشارة التعيين (٢٧٧)، وإنباه الرواة ٤٢/٣ -٤٣، وبغية الوعاة ٢٧٠/٢، وطبقات الشعراء لابن المعتز (٣٨ -٣٩)، ومعجم الأدباء ٤٣/١٧ -٥٢.

(2) انظر: اللسان، مادة (فرد) ج ٣٣٧٣/٥ طبعة دار المعارف، والقاموس المحيط، والمعجم الوسيط والوجيز مادة (فرد).

(3) انظر: اللسان، مادة (فرد) ج ٣٣٧٣/٥ طبعة دار المعارف، والقاموس المحيط، والمعجم الوسيط والوجيز مادة (فرد).

*- ثانيا: الإفراد في الاصطلاح النحوي:

أما عن معنى المفرد في الاصطلاح النحوي فقد تعددت استخداماته ودلالته حسب الأبواب النحوية التي استخدم فيها، وتعددت آراء النحويين في دلالة هذا المصطلح على نحو كبير.

فقد نقل السيوطي عن ابن النحاس[1] أن مصطلح المفرد يستخدم في كلام النحويين للدلالة على خمسة معانٍ حيث قال:

" المفرد يستعمل في كلام النحاة بأحد معانٍ خمسة:

- -أحدها: المفرد الذي هو مقابل الجملة، يذكر في خبر المبتدأ ونواسخه.
- -والثاني: المفرد الذي هو قبالة المركب نحو: بعلبك.
- -والثالث: المفرد الذي هو مقابل المضاف.
- -والرابع: المفرد الذي هو مقابل المثنى والمجموع.

(1) هو أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي المصري المعروف بابن النحاس، كان إماما في النحو واللغة، أخذ العلم عن كثير من شيوخ عصره منهم: النسوي ، والطحاوي وغيرهما، وقد خلف العديد من المؤلفات الجليلة منها: الناسخ والمنسوخ، ومعاني القرآن، وإعراب القرآن، والكافي في النحو، وشرح أبيات الكتاب، والمقنع في مسائل الخلاف، وشرح المعلقات، وشرح المفضليات، وتوفي بمصر سنة (٣٣٨)هـ، ويروى في سبب وفاته قصة غريبة. انظر ترجمته في: إشارة التعيين (٤٥)، والأعلام ١٩٩/١، وإنباه الرواة ١٠١/١ - ١٠٤، والأنساب للسمعاني (٥٥٥ أ)، بغية الوعاة ٣٦٢/١، حسن المحاضرة ٢٢٨/١، وشذرات الذهب ٢٤٦/٢، وطبقات النحويين (٢٣٩ -٢٤٠)، ومعجم الأدباء ٢٢٢/٤، ومعجم المؤلفين ٨٢/٢، والنجوم الزاهرة ٣٣٠/٣، ونزهة الألباء ٣٦٣ -٣٦٥.

❖ **-والخامس: المفرد الذي هو في باب النداء، وباب (لا) لنفي الجنس، وهو مقابل المضاف والمشابه للمضاف"[1].**

أما ابن الحاجب[2] فالمفرد عنده يطلق باعتبارات ثلاثة يتضح ذلك من خلال شرحه لمدلول التعريف: (الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد)، كما نجده يفرق بين مصطلحي الإفراد والتركيب اللفظي والمعنوي ، حيث قال: " المفرد يطلق باعتبارات ثلاثة في قولنا: (الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد)، المفرد: ضد المركب، والمفرد: ضد المضاف، والمفرد: ضد المثنى والمجموع.

فقولنا: لفظ وضع لمعنى مفرد المراد به ها هنا: ضد المركب، والمراد بالمركب: كلمتان فصاعدا أسندت إحداهما إلى الأخرى إسنادا يفيد المخاطب ما لم يكن عنده في ظن المتكلم. فإذا ورد على قولنا: مفرد: (قام) وشبهه، فإنه لفظة تدل على معنى مركب وهو الحدث والزمان، فصار بمثابة قولك: قام زيد في الدلالة على التركيب...، وكذلك: غلام زيد، وبعلبك، والزيدان والزيدون وما أشبه ذلك"[3].

---

(1) الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ج ٣١/٢.

(2) هو: أبو عمرو عثمان بن عمر جمال الدين بن الحاجب، ولد سنة (٥٧٠) هـ، كردي الأصل، مصري المولد والموطن، عرف بابن الحاجب لأن أباه كان حاجبا للأمير عز الدين موسك الصلاحي، ولد بإسنا بصعيد مصر ورحل إلى القاهرة ، وتلقى العلم عن الشاطبي وغيره من علماء عصره ، وارتحل إلى دمشق ثم عاد مرة أخرى إلى القاهرة ، وله العديد من المصنفات منها الكافية في النحو وشرحها، والشافية في الصرف وشرحها، والأمالي، والإيضاح في شرح مفصل الزمخشري ، وتوفي بالإسكندرية سنة (٦٤٦) هـ. انظر ترجمته في: الأعلام ٣٧٤/٤، بغية الوعاة ١٣٤/٢ -١٣٥، شذرات الذهب ٢٣٤/٥ - ٢٣٥،معجم المؤلفين ٢٦٥/٥، هدية العارفين (٦٥٤ -٦٥٥)، وفيات الأعيان ٣٩٥/١ -٣٩٦.

(3) أمالي ابن الحاجب ج ٦٠٩/٢.

وذهب ابن هشام الأنصاري[1] إلى أن المراد بالمفرد هو: "ما لا يدل جزؤه على جزء معناه، كما في قولنا: رجل، وفرس"[2].

وحجة ابن هشام في ذلك أن أجزاء كل من المثالين السابقين (حروف كلٍّ منهما) إذا انفرد شيء منها لا يدل على شيء مما دلت عليه جملته، بخلاف قولنا: غلام زيد؛ فإنه مركب لأنَّ كلاً من جزأيه، وهي: (غلام، وزيد)، دال على جزء المعنى الذي دلت عليه جملة غلام زيد[3].

أما الفاكهي[4]، فقد بيَّن حد المفرد، ودلالته، والفرق بينه وبين المركب، فقال: "حد المفرد: ما لا يقصد بجزء منه الدلالة على جزء معناه، ويقابله المركب، وحده: ما يقصد بجزء منه الدلالة على جزء معناه[5].

---

(1) هو: أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري، ولد بالقاهرة سنة (٧٠٨) هـ، وأخذ العلم عن شيوخ عصره ومنهم: ابن المرحل، وأبو حيان الأندلسي، والتبريزي، وذاع صيته وعلا شأنه، وبلغت شهرته الآفاق، وكان إمام عصره في النحو واللغة، وتميز أسلوبه بالدقة والسهولة، وقد خلف العديد من المؤلفات القيمة التي تشهد بعلمه وفضله منها على سبيل المثال: شرح التسهيل، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب، وشذور الذهب، وقطر الندى وبل الصدى وشرحهما، كما كتب العديد من المسائل والتعليقات النحوية منها: فوح الشذا في مسألة كذا، واعتراض الشرط على الشرط، وغيرها كثير، وتوفي بالقاهرة سنة (٧٦١) هـ. انظر ترجمته في: بغية الوعاة ٦٨/٢ -٧٠، الدرر الكامنة ٤١٥/٢ - ٤١٧، شذرات الذهب ١٩١/٦ -١٩٢ وهدية العارفين ٤٦٥/١.

(2) انظر: شرح شذور الذهب لابن هشام، ص: (٣٤).

(3) انظر: السابق، ص: (٣٤).

(4) هو: عبد الله بن محمد الفاكهي، ولد بمكة وأقام بمصر مدة، وارتحل في طلب العلم، وكان نحويا بارعا من مؤلفاته الجليلة: مناهل السمر في منازل القمر، حسن التوسل في آداب زيارة أفضل الرسل، وشرح الجمل، وشرح قطر الندى، وشرح الآجرومية، وشرح المعلقات السبع، وحدود النحو. انظر ترجمته في: مقدمة كتاب الحدود تحقيق الدكتور: عبد اللطيف محمد العبد دار النهضة العربية ١٣٩٨هـ -١٩٧٨م.

(5) حدود النحو، للفاكهي، ص: (٢ -٣)

ثم قال: "وللمفرد من حيث هو إطلاقات أربعة: فتارة ما يقابل المضاف أو شبهه، وتارة ما يقابل الجملة أو شبهها، وتارة ما يقابل المركب"[1].

و من الملاحظ أن الفاكهي في تعريفه للمفرد وما يطلق عليه أنه لم يذكر الإطلاق الرابع وذكر ثلاثة إطلاقات فقط، وهو إما سهو منه، وإما سقط في المخطوط لم يلحظه المحقق ولم ينبه عليه، وربما عني بالإطلاق الرابع: ما يقابل المثنى والمجموع.

وأما أبو البقاء الكفوي فنجده يعرِّفُ مصطلح المفرد فيقول: "المفرد في اصطلاح المحققين من النحاة هو: الملفوظ بلفظ واحد بحسب العرف؛ إذ نظرهم في اللفظ من حيث الإعراب والبناء[2].

ثم يذكر أن دلالة مصطلح المفرد والمراد به تختلف إلى عدة أوجه، على النحو التالي:

١ - قد يراد المفرد: ما يقابل المثنى والمجموع، أعني: الواحد.

٢ -وقد يراد المفرد: ما يقابل المضاف، أي: ما ليس مضافا.

٣ - وقد يراد المفرد: ما يقابل المركب، وهو أن لا يدخل جزؤه على جزء معناه، بأن لم يكن للفظ أو المعنى جزء كهمزة الاستفهام.

٤ -وقد يراد المفرد: ما يقابل المركب والجملة، فيقال: هذا مفرد، أي: ليس بجملة[1].

([1]) انظر: المرجع السابق ص: (٢ -٣).

([2]) انظر: الكليات لأبي البقاء الكفوي، ص: (٨٢٩).

وذكر أيضا في موضع آخر أن مصطلح المفرد قد يراد به المعاني التالية حسب الأبواب النحوية التي يرد فيها:

١ - المفرد في باب الكلمة يراد به: ما يقابل المركب.

٢ -المفرد في باب الإعراب يراد به: ما ليس مثنى ولا مجموعا ولا من الأسماء الستة.

٣ -المفرد في باب المبتدأ والخبر يراد به: ما ليس بجملة ولا شبهها.

٤ -المفرد في باب المنادى يراد به: ما ليس مضافا ولا شبيها بالمضاف"[٢].

وقد تابع النحويون المحدثون النحويين القدماء في القول بتعدد دلالات مصطلح المفرد، يتبين لنا ذلك من خلال قول أحدهم وهو الدكتور محمود عبد السلام شرف الدين: "المفرد إذا كان حرا مستقلا فهو الكلمة نحو: رجل وكتاب، وهذا ونحوه هو ما قال عنه النحويون أن جزأه لا يدل على جزء معناه، وإن لم يكن حرا مستقلا فهو الوحدة الصرفية الضميرية في نحو: نجحت، زرتم؛ فاللواحق الضميرية تعد أيضا مفردات على الرغم من أنها لا تكتب منفصلة؛ إذ من الممكن إحلال كلمة حرة محلها كأن يقال: نجح محمد.

والمفرد قد يكون عاريا من أية إلصاقات نحو: رجل، وبنت، كما يكون متصلا بعلامات التعريف والعدد والنوع والحالة الإعرابية، وهذه العلامات غالبا ما تكون ملصقة بأصل الاسم"[١].

([١]) انظر: المرجع السابق، ص: (٨٢٩).

([٢]) انظر: المرجع السابق، ص: (٨٢٩).

*- ثالثا: العلاقة بين مصطلحي الإفراد والبساطة:

من خلال العرض السابق يمكن القول أن مصطلح الإفراد قد استخدم بصورة كبيرة في التراث النحوي للدلالة على مفهوم البساطة بنوعيها اللفظة والمعنوية، وأن مصطلح الإفراد قد استخدم للدالة على معانٍ كثيرة تختلف باختلاف الأبواب النحوية التي يرد فيها، وأن البساطة كانت إحدى المعاني التي يدل عليها هذا المصطلح، وخاصة فيما يتعلق بالمقارنة بينه وبين المركب. فالإفراد يرادف البساطة في بعض الوجوه، ويقابل التركيب في الوقت نفسه.

وسوف يزيد الأمر وضوحا عند تتبع مصطلحي البساطة والتركيب في الدرس النحوي في المبحث الثالث من هذا الفصل بإذن الله تعالى.

(1) المركب الاسمي، للدكتور: محمود عبد السلام شرف الدين، بحث منشور في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة مج ٤٢/ ١٣٨ لسنة ١٩٧٨م.

المبحث الثاني:

مفهوم التركيب

* - أولا: التركيب في اللغة:

التركيب في اللغة: مصدر (رَكَّبَ) بتشديد الكاف.

قال ابن دريد[1] : "معنى رَكَّبَ الشيء هو: أن يجعله مؤلفا من مواد مختلفة. ورَكَّبَ الدواء: أي: ضمه إلى غيره فصار شيئا واحدا في النظر. والْمُرَكَّبَ: ضد البسيط، وهو كل ما فيه تعقيد. ورَكَّبَ الشيء: وضع بعضه على بعض، وكل شيء أثبته في شيء فقد ركبته معه، نحو السنان في الرمح، والفصُّ في الخاتم"[2].

وقال ابن منظور: "يقال رَكَّبَ الشيء: وضع بعضه على بعض، وقد تَرَكَّبَ وتَرَاكَبَ. والْمُتَرَاكِبُ من القافية: كل قافية توالت فيها ثلاثة أحرف متحركة بين ساكنين. والرَّكِيبُ: يكون اسما للمُرَكَّبِ في الشيء، كالفصِّ يُرَكَّبُ في كفَّةِ الخاتم. وتقول في تركيب الفصِّ في الخاتم، والنصل في السهم: رَكَّبْتُهُ

---

(1) هو: أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد ، ولد بالبصرة سنة (٢٢٣) هـ، وقرأ على علمائها، وروى عن الأصمعي، وأبي حاتم السجستاني، وكان من أوسع علماء عصره علما وحفظا، وأقدرهم على الشعر،له مؤلفات جليلة القدر عظيمة الفائدة منها معجم جمهرة اللغة، والأمالي، ومقصورته الشهيرة في النحو، توفي سنة (٣٢١) هـ. انظر ترجمته في : بغية الوعاة السيوطي (٣٠ -٣٢)، شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي ٢٨٩/٢، وطبقات الزبيدي (١٢٩ -١٣٠)، والفهرست لابن النديم (٦١ -٦٢)، والنجوم الزاهرة لابن تغري بردي ٢٤٢/٣، ونزهة الألباء لياقوت الحموي (٣٢٢ -٣٢٦).

(2) انظر: جمهرة اللغة لابن دريد ج١/٢٧، والصحاح ج١/٥٠٢.

فَتَرَكَّبَ، فهو مُرَكَّبٌ ورَكِيبٌ. والْمُرَكَّبُ: الأصل والمنبت، تقول: فلان كريم الْمُرَكَّبِ، أي: كريم أصل منصبه في قومه"[1].

وقال الفيروزآبادي[2]: "رَكَّبَهُ تَرْكِيبًا: وضع بعضه على بعض فَتَرَكَّبَ وتَرَاكَبَ. والرَّكِيبُ: الْمُرَكَّبُ في الشيء كالفصِّ"[3].

* - ثانيا: التركيب في الاصطلاح النحوي:

إذا ذهبنا لتلمس دلالة مصطلح التركيب عند النحويين نجد الرُّمَّانِي[4] يُعرِّفُ المركب والتركيب بقوله: "المركب عند النحاة: ما ركب من كلمتين بمنزلة اسم

---

(1) انظر: لسان العرب لابن منظور مادة (ركب).

(2) هو: مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي نسبة إلى فيروز آباد من بلاد فارس، ولد سنة (٧٢٩) هـ، وارتحل كثيرا في طلب العلم وأخذ العلم عن كثير من علماء عصره وخلف عددا كبيرا من المصنفات القيمة في علوم شتى كالتفسير والفقه والحديث واللغة والأدب والتاريخ من أشهرها: القاموس المحيط، وبصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، توفي سنة (٨١٧) هـ. انظر ترجمته في: الأعلام للزركلي ١٩/٨، البدر الطالع للشوكاني ٢٨٠/٢ -٢٨٥، بغية الوعاة للسيوطي ٢٧٣/٢، شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي ١٢٦/٧ -١٣١، معجم المؤلفين لرضا كحالة ١١٨/١٢، هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي ١٨٠/٢، وانظر أيضا مقدمة القاموس المحيط ضبط وتوثيق يوسف الشيخ ، ومحمد البقاعي – دار الفكر - بيروت.

(3) القاموس المحيط: ٨٤٨٣، وانظر ، وانظر تاج العروس للزبيدي ج٥٢٦/٢، والمعجم المفصل في النحو العربي لعزيزة فوال بابيتي ج٣٤٠/١، والمعجمين: الوسيط، والوجيز مادة (ركب).

(4) هو: أبو الحسن علي بن عيسى نشأ بالرمان، قرية صغيرة بمدينة واسط، قدم إلى بغداد، وأخذ عن الزجاج وابن دريد، وابن السراج، وغيرهم من علماء عصره، ونبغ في العربية والفلسفة، وله مؤلفات قيمة منها شرح كتاب سيبويه، وشرح أصول ابن السراج، والحدود في النحو، ومعاني الحروف، وأخذ عنه خلق كثير، توفي ببغداد سنة (٣٨٤) هـ.

انظر ترجمته في: الأعلام لخير الدين الزركلي ١٣٤/٥، وإشارة التعيين لليماني ص: (٢٢١)، وإنباه الرواة للقفطي ٢٩٤/٢ -٢٩٦، والبداية والنهاية لابن كثير ٣١٤/١١، وبغية الوعاة للسيوطي ١٨٠/٢ -١٨١،

واحد في شدة الانعقاد. والتركيب: جمع الحروف البسيطة ونظمها لتكون كلمة واحدة وكلمة مستخلصة من كلمتين أو أكثر مدلولا بها على معنى مركب؛ كالتركيب الإضافي والمزجي والإسنادي"[1].

بينما نجد أبا البقاء الكفوي يعرف التركيب بأنه: ضم الأشياء مؤتلفة كانت أو لا، مرتبة الوضع أو لا، والمركب أعمُّ من المؤلف والمرتب مطلقا[2].

وذهب إلى أن المركب له اعتباران: الكثرة، والوحدة. فالكثرة : باعتبار أجزائه، والوحدة: باعتبار هيئته الحاصلة في تلك الكثرة[3].

وقال أيضا: " المركب إما تام أو غير تام؛ لأنه إما أن يصح السكوت عليه، أي: يفيد المخاطب فائدة تامة فلا يكون مستتبعًا للفظ آخر ينتظره المخاطب، وإما أن لا يصح ذلك كما إذا قيل: (زيد) فبقي المخاطب ينتظر فائدة، كأن يقال: قائم أو قاعد مثلا. والمركب إن صح السكوت عليه فكلام، وإن احتمل الصدق والكذب فقضية وخبر، وإلا فإن دل على طلب الفعل أو الترك أو الاستعلاء، فأمر أو نهي أو لا. والمركب أعم من المؤلف؛ إذ لابد في التأليف من نسبة تحصل فائدة تامة مع الترتيب"[4].

ولعل التركيب الذي يقصده الكفوي في النصوص السابقة ما أشار إليه النحويون بالتركيب النحوي، سواء أفاد معنى أم لم يفد.

وطبقات النحويين للزبيدي (٨٦)، ومعجم الأدباء لياقوت الحموي ١٤/٧٣ -٧٨، ونزهة الألباء (٣٨٩ - ٣٩٢).

(1) الحدود للرماني، ص: (٤١)، وانظر: التعريفات للجرجاني، ص: (٤٩).

(2) الكليات للكفوي، ص: (٢٨٨).

(3) انظر: المرجع السابق، ص: (٨٢٨).

(4) انظر: المرجع السابق، ص: (٨٢٨ -٨٢٩).

نستخلص من التعريفات السابقة أن مصطلح التركيب في اللغة يدور في مجمله حول تعدد الأجزاء، وضم الأشياء البسيطة بعضها إلى بعض لتصير شيئا واحدا مركبا، وأن التركيب يرادف التعقيد، كما أنه يقابل البساطة والإفراد.

وقد يظن البعض أن مصطلح التركيب يرادف مصطلح النحت، أو يشترك معه في بعض الوجوه، وهو ظن خاطئ يتضح من التمييز بينهما، على النحو التالي:

* - **ثالثا: مصطلح النحت والفرق بينه وبين التركيب:**

قد يتشابه مصطلح النحت مع مصطلح التركيب في بعض الوجوه، ومن ثم فقد وجبت التفرقة بينهما، وحتى يتم التمييز بين المصطلحين بصورة دقيقة يجب أن نتعرف أولا على مفهوم النحت في اللغة والاصطلاح النحوي، ثم نفرق بين النحت والتركيب.

١- النحت في اللغة:

النحت في اللغة مصدر (نَحَتَ).

قال ابن دريد: "النَّحْتُ: نَحْتُكَ الخشبة وغيرها، نَحَتَ، يَنْحَتُ، نَحْتًا، وما يسقط من الخشبة: نُحَاتَةٌ"[١].

وقال الجوهري: " النحت من نَحَتَهُ يَنْحَتُهُ بالكسر نحتًا، أي: براهُ[٢].

(١) معجم جمهرة اللغة لابن دريد: ج ٢/ ٥.

(٢) معجم الصحاح للجوهري: ج ٢/ ٥٤٦.

وقال ابن منظور: "النَّحْتُ: النشر والقشر، ونَحَتَ الجبلَ يَنْحِتُهُ: قطعه"[1]. وجاء في التنزيل: ﴿وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا فَارِهِينَ﴾[2].

٢- النحت في الاصطلاح النحوي:

ذكر ابن فارس[3] أن معنى النحت هو: أن تؤخذ كلمتان وتنحت منهما كلمة تكون آخذة منهما جميعا بحظ"[4].

وقال: "العرب تنحت من كلمتين كلمة واحدة، وهو جنس من الاختصار، وذلك نحو: (رجل عبشمي) منسوب إلى اسمين [وهما عبد، وشمس]، وأنشد الخليل[5]:

---

(1) معجم لسان العرب لابن منظور ج ٢/٩٧ مادة: (نحت).

(2) سورة الشعراء، آية: ١٤٩.

(3) هو: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا بن محمد بن حبيب اللغوي، من أهل قزوين، وسكن الري، أخذ العلم عن شيوخ عصره، وقرأ عليه بديع الزمان الهمذاني وغيره ، وله مؤلفات كبيرة ذات فائدة جليلة أغلبها في اللغة وعلومها منها كتاب المجمل في اللغة، و فقه اللغة، ومتخير الألفاظ، والصاحبي ، ومعجم مقاييس اللغة، وتوفى سنة (٣٩٥) هـ. انظر ترجمته في: إشارة التعيين: (٤٣)، والأعلام: ١/١٨٤ ، وإنباه الرواة: ١/٩٢ - ٩٦ ،وبغية الوعاة ١/٣٥١، وشذرات الذهب ٣/١٣٢، ١٣٣ ، وطبقات ابن قاضي شبهة ١/٢٣٠، ونزهة الألباء ١/٢٣٠.

(4) انظر: معجم مقاييس اللغة لابن فارس ج١/٣٢٨، وانظر المزهر في علوم اللغة وآدابها للسيوطي ج ١/٤٨٣، ٤٨٢.

(5) هو: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي الأزدي، ولد بالبصرة وشب على طلب العلم وحبه، تلقى عن أبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر الثقفي، وتتلمذ على يديه خلق كثير منهم إمام النحاة سيبويه، وعاش الخليل فقيرا زاهدا مترفعا بعلمه عن الدنايا، ويعتبر الخليل المؤسس الحقيقي لعلم النحو، وواضع ومنشئ علم العروض، وهو أول من أرسى دعائم المعجم الصوتي في اللغة، وتوفى بالبصرة سنة (١٧٥) هـ على أرجح الروايات.

أَقُولُ لَهَا وَدَمْعُ الْعَيْنِ جَارٍ ❖ ❖❖ أَلَمْ تَحْزُنْكِ حَيْعَلَةُ الْمُنَادِي[1].

من قوله: حَيَّ عَلَى"[2].

ومن الأمثلة التي ذكرها للكلمات المنحوتة قولهم: "حيعل الرجل إذا قال: حيَّ على. وقولهم: ضبطر من: ضبط وضبر. وقولهم: صهلق أي: صهل وصلق، والصلدم من: الصلد والصدم"[3].

وعدَّ السيوطي[4] النحت أحد وسائل التركيب في اللغة، وذكر من أمثلته: عبشمي، وحيعل، وضبطر، وبسمل، وحوقل...[1].

انظر ترجمته في: أخبار النحويين (٣٨ -٤٠)، إنباه الرواة ٣٧٦/١، طبقات اللغويين (٢٢ -٢٥)، الفهرست (٤٢ -٤٣)، معجم الأدباء ٤٦١/١١، نزهة الألباء (٥٤ -٥٩)، وفيات الأعيان لابن خلكان ١٧٢/١ - ١٧٥.

(1) البيت من بحر الوافر، لم أعثر على قائله ، انظر فيه: اللسان مادة (حعل)، والصاحبي لابن فارس: (٢٧١)، وشرح ابن يعيش: ٦١٤/٨. والشاهد فيه استعمال حيعل منحوتة من حيَّ وعلى. وحيعل: اسم فعل أمر بمعنى: أقبل أو ائت ، وحيعلة المنادي: صيحته وطلبه الإقدام إليه.

(2) الصاحبي لابن فارس، ص: (٢٧١).

(3) انظر: المرجع السابق، ص: (٢٧١).

(4) هو: الإمام الفاضل والعلامة الجليل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، ولد بأسيوط سنة (٨٤٩) هـ، وتوفى والده وهو صغير فاهتمت أمه بتربيته، وانتقل إلى القاهرة وأخذ العلم عن شيوخ عصره وتتلمذ على كثير منهم واشتهر بالذكاء وسعة الحفظ، وصار إماما في علوم شتى منها التفسير، والفقه، والنحو واللغة والأدب، والبلاغة، والتاريخ ....وغيرها كثير، له كثير من المؤلفات في فروع العلم المختلفة تزيد على ثلاثمائة مصنف منها: الإتقان في علوم القرآن، ومناهل العرفان، والمزهر في علوم اللغة وآدابها، والأشباه والنظائر في النحو، والاقتراح في علم أصول النحو، وحسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة، وتفسير الجلالين (جلال الدين السيوطي ، جلال الدين المحلي)، والأشباه والنظائر في الفقه، وأسباب النزول، وتوفى سنة (٩١١) هجرية ودفن بالقاهرة، وقد ترجم لنفسه في كتابه حسن المحاضرة. انظر ترجمته في: حسن المحاضرة ج ١٤٢/١ -١٤٤، شذرات الذهب ج ٥٢/٨ -٥٤، هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي ج ٥٣٤/٥.

بينما نجد أن النحت عند المحدثين ضرب من ضروب الاشتقاق في اللغة، وطريقته هي: أن تعمد إلى كلمتين أو جملة فتنزع من مجموع حروف كلماتها كلمة فذة تدل على ما كانت تدل عليه الجملة نفسها[٢].

وهو أيضا: "إسقاط بعض الحروف أو قطعها من كلمتين أو أكثر، وما تبقى من الحروف تركب مكونة الكلمة المنحوتة التي تختلف عن جملة الأصل بناءًا لا دلالة"[٣].

وهو أيضا: "اختصار كلمة واحدة من كلمتين أو أكثر تدل على ما اختصرت منه فيقال: (حمدل) من الحمد لله، و(درعمي) من المنتسب إلى دار العلوم"[٤].

والملاحظ في التعريفات السابقة للنحت أنها خلطت بينه وبين التركيب مع أنهما شيئان مختلفان على نحو ما سيرد بعد قليل، كما أنها استخدمت عدة مصطلحات للدلالة على مسمى واحد وهو النحت؛ فهو تارة تركيب، وتارة اختصار، وثالثة إسقاط، مع اتفاق الجميع على أنه أحد ضروب الاشتقاق.

٣- الفرق بين النحت والتركيب:

على الرغم من أن النحت والتركيب بينهما تشابه كبير، ويشتركان في أن كلا منهما يتكون من كلمتين أو أكثر، إلا أنه من الواضح أن التركيب يختلف عن النحت اختلافا كبيرا، وقد بين أحد المحدثين هذا الاختلاف فقال: "الكلمة المنحوتة تؤخذ من حروف الكلمتين أو الكلمات التي نحتت منها، والمنقول من أمثلتها

---

(١) انظر: المزهر في علوم اللغة وآدابها: ج ١/ ٤٨٢ -٤٨٣.

(٢) انظر: فصول في فقه اللغة العربية، للدكتور: رمضان عبد التواب، ص: (٢٦٨، ٢٦٩).

(٣) انظر: نحت الحروف العاملة وتركيبها، للدكتور: هادي عطية مطر، ص: (١٤٤).

(٤) انظر: النحت في اللغة العربية، للدكتور: محمد حسن عبد العزيز، ص: (٧).

يخضع للأوزان العربية، فالكلمة (عبشم) مثلا أخذت العين والباء من (عبد)، والميم والشين من (شمس)، ومثالها: فَعْلَلْ. أما المركب (غير العربي) فيبقى على حاله، ولا يلزم فيه أن يجيء على مثال عربي كما في بعلبك، وسيبويه"[1].

وخلاصة القول أن كلا من النحت والتركيب وسائل تلجأ إليها اللغة لتكثير المعاني والمفردات، وأن النحت يختلف عن التركيب في طريقته ومعناه؛ فالنحت حذف واختزال ثم تركيب، بينما التركيب ضم وجمع، وتقوية وتشديد.

ويبقى أخيرا مصطلح آخر قد يتشابه مع مصطلح التركيب أو يشترك معه في بعض الوجوه، وهو مصطلح التعقيد، لذا سوف نركز الحديث في السطور التالية على هذا المصطلح ونميز بينه وبين التركيب ونكشف عن وجوه التشابه بينهما.

* - **رابعا: مصطلح التعقيد والعلاقة بينه وبين التركيب:**

قد يتشابه أيضا مصطلح التعقيد مصطلح التركيب في بعض الوجوه، ومن ثم فقد وجبت التفرقة بينهما، وحتى يتم التمييز بين المصطلحين بصورة دقيقة يجب أن نتعرف أولا على مفهوم التعقيد في اللغة والاصطلاح النحوي.

التعقيد في اللغة:

التعقيد في اللغة: مصدر (عَقَدَ).

جاء في اللسان: عَقَدَ الْعَقْدَ: نَقِيضُ الْحَلِّ. وعَقَدَهُ يَعْقِدُهُ عَقْدًا وتَعْقَادًا وعَقَّدَهُ، واعْتَقَدَهُ: كَعَقَدَهُ. والْعَقِيدُ: الْمُعَاقِدُ. والْعُقْدَةُ: حَجْمُ الْعَقْدِ، والْجَمْعُ: عُقَدُ. وخُيُوطٌ مُعَقَّدَةٌ: شُدَّتْ لِلْكَثْرَةِ. ويقال: عَقَدْتُ الْحَبْلَ فَهُوَ مَعْقُودٌ. والْعِقْدُ: الخيط

(1) انظر: المرجع السابق، ص: (١٨).

ينظم فيه الخرز. وعَقَدَ التاج فوق رأسه، واعْتَقَدَهُ: عصبه به. وعَقَدَ العهدَ واليمينَ يَعْقِدُهَا عَقْدًا، وعَقَّدَهَا: أَكَّدَهُمَا. وعُقْدَةُ اللِّسَانِ: ما غلظ منه. وعَقَّدَ كلامه: أَعْوَصَهُ وعَمَّاهُ، وكلامه مُعَقَّدٌ أي: مُغَمَّضٌ. واعْتَقَدَ الشيءَ: صَلُبَ واشْتَدَّ. وجمل عُقَدٌ: قَوِيٌّ[1].

٢- التعقيد في الاصطلاح النحوي:

أما في الاصطلاح النحوي فلم أقف على مصدر من مصادر النحو يحدد دلالة هذا المصطلح، وإن ورد في بعض الاستخدامات في باب وصف بعض التراكيب النحوية، حيث قيل كلام معقد .أي مغمض وصعب الفهم. واستخدم للدلالة على كل، ما فيه تركيب، وقد سبق نقل قول ابن دريد، حيث قال:"الْمُرَكَّبَ: ضد البسيط، وهو كل ما فيه تعقيد"[2].

ومن ثم يمكن القول أن التعقيد لا يبعد معناه في الاصطلاح النحوي عن معناه في اللغة، وإن كان في أغلب أحواله يستخدم للدلالة على صعوبة الفهم وطول الكلام؛ فيقال جملة معقدة، أي: طويلة صعبة الفهم، أو تستغرق زمنًا أطول من غيرها في نطقها وفي فهم المراد منها، ويقابل مصطلح البساطة الذي يعني السهولة واليسر، ويرادف مصطلح التركيب في بعض الأحيان ويستخدم بدلا منه في الدلالة على معناه فيقال: جملة مركبة وكلام مركب أي: ضم بعضه إلى بعض فصار معقدا. فكل تركيب يؤدي إلى تعقيد لفظي أو معنوي، وكل تعقيد لا يكون إلا بعد تركيب.

---

(1) انظر: لسان العرب، لابن منظور، مادة (عقد) ج ٤/٣٠٣١ ط – دار المعارف، وانظر: القاموس المحيط، وتاج العروس، والمعجم الوسيط والوجيز مادة (عقد).

(2) انظر: جمهرة اللغة، لابن دريد، ج١/٢٧، والصحاح، للجوهري، ج١/٥٠٢.

٣- العلاقة بين التعقيد والتركيب:

من خلال ما سبق يتضح أن العلاقة بين التعقيد والتركيب هي علاقة تلازم، فكل مركب معقد، وكل معقد مركب سواء من ناحية اللفظ، أو المعنى، أو هما معا، فالتركيب اللفظي يقتضي تعقيدا من نوع ما، وكذلك الحال في التركيب اللفظي والمعنوي، فاللفظة تكون بسيطة في حال إفرادها، ولكن عندما تركب مع غيرها فإن تعقيدا ما يطرأ عليها، فتتغير الدلالة، وتتغير الوظيفة النحوية، والصورة الخطية، وتحتاج إلى شروط خاصة، وأنماط جديدة في التعامل معها.

المبحث الثالث:

البساطة والتركيب في الدرس النحوي

* - أولا: نشأة مصطلحي البساطة والتركيب:

عرف النحويون مصطلحي البساطة والتركيب منذ فترة مبكرة، وأول من ينسب إليه استخدامه لهذين المصطلحين الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ)، نجد ذلك من خلال أقواله وآرائه المنسوبة إليه، التي نقلها عنه تلاميذه من بعده، كما نجدها مبثوثة في كتب النحويين في شتى العصور، وبخاصة عند الحديث عن بعض حروف المعاني. فقد نقل عنه سيبويه[1] قوله عن (كأنَّ) حيث قال: " سألت

(1) هو : إمام النحاة أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر مولى بني الحارث بن كعب، ولد بقرية البيضاء في بلاد فارس ثم قدم إلى البصرة، وأخذ العلم عن الخليل بن أحمد ولازمه فترة طويلة وتأثر به كثيرا، كما أخذ عن يونس بن حبيب، وعيسى بن عمر وأبي عمرو بن العلاء وغيرهم كما تتلمذ عليه عدد كبير من أعلام النحو وأئمته المشهورين، وإليه يرجع الفضل في نشأة المذهب البصري في النحو ويعد كتابه الذي وضعه وجمع فيه أبواب النحو المختلفة وقعد لها أشهر وأقدم كتاب نحوي على الإطلاق وقامت حوله العديد من الشروح والاختصارات، وكانت له مناظرات مشهورة مع أقرانه من علماء عصره مثل الكسائي وغيره، وتوفي بموطنه الأصلي سنة (١٨٨)هـ على الأرجح، وقد ترجم له كثير من العلماء.

انظر ترجمته في: أخبار النحويين للسيرافي (٤٨)، وإنباه الرواة للقفطي ٣٥٢/٢ -٣٦٠، وبغية الوعاة للسيوطي (٣٦٦)، وطبقات النحويين للزبيدي (٧٣ -٧٤)، وطبقات النحاة لابن قاضي شهبة ٢٠٦/٢، المعارف لابن قتيبة (٢٣٧)، ومراتب اللغويين لأبي الطيب اللغوي (٦٥)، ومعجم الأدباء لياقوت ٦١/١٩، ووفيات الأعيان لابن خلكان ٣٦٨/١.

الخليل عنه فزعم أنه (إنَّ) لحقتها الكاف للتشبيه، ولكنها صارت مع (إنَّ) بمنزلة كلمة واحدة"[1].

وقال أبو حيان الأندلسي[2] عن (ال) التعريف: " ذهب الخليل إلى أن اللام للتعريف، والهمزة للوصل، وذهب غيره إلي أنها كلها للتعريف"[3].

كما نلحظ أيضا أن أكثر استخدام النحويين لمصطلحي البساطة والتركيب كان عند حديثهم عن بعض حروف المعاني ومناقشة الخلاف فيها من حيث بساطتها وتركبها، واستخدموا معهما مصطلح الإفراد الذي كان يرادف مصطلح البساطة في كثير من الأحيان، ويستخدم بدلا منه في الدلالة على معناه، وربطوا بينهما وبين قضايا أخرى أصولية، وأخرى فرعية، ومن أدلة ذلك ما يلي:

١ - قول ابن السراج[4] في تعريفه للتركيب، حيث قال:

---

(1) الكتاب: لسيبويه ج ١/٢٩٨، ٤٧٤، وانظر ج ١/٣٢٤ -٣٣٢، ج ٢/١٨، ١٣٨، ج ٣/٥، ٥٩ - ٦٠، ١٢٩ -١٣٩، ١٥٨، ج ٤/١٤٧.

(2) هو أثير الدين محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي، ولد بإحدى ضواحي غرناطة، وتلقى العلم عن ابن الضائع وغيره من علماء عصره، وارتحل في طلب العلم إلى العديد من البلدان، واستقر به المقام في القاهرة، وتوفي بها سنة (٧٤٥)هـ، وقد خلف العديد من المؤلفات الجليلة القدر عظيمة النفع منها: ارتشاف الضرب من لسان العرب، والتذييل والتكميل في شرح التسهيل، وتفسير البحر المحيط، وغير ذلك كثير. انظر ترجمته في: بغية الوعاة (١٢١)، والدرر الكامنة ١/٣٠٢، والنجوم الزاهرة ١٠/١١٢.

(3) ارتشاف الضرب: لأبي حيان الأندلسي ج ١/٥٠٠، وانظر: شرح المفصل لابن يعيش ج ١/٢٤، ورصف المباني للمالقي، ص: (٧٠).

(4) هو: أبو بكر محمد بن السري السراج النحوي، نشأ ببغداد، وسمع من المبرد وغيره من علماء عصره، وبرع في النحو والموسيقى، وخلف المبرد في ريادة مدرسة بغداد النحوية، له مؤلفات عديدة منها كتاب الأصول، وجمل الأصول، وشرح كتاب سيبويه، والموجز في النحو، وتوفي سنة (٣١٦) هـ. انظر ترجمته في: إنباه الرواة

"التركيب إنما هو ضم مفرد إلى مفرد، والمفرد هو الأصل"[1].

فالتركيب عند ابن السراج بهذا المعنى ضد الإفراد، والإفراد هو الأصل.

٢ - قول الزجاجي[2] عند تعريفه للاسم، حيث قال:

" الاسم يدل على مسماه، ولا تحصل منه فائدة مفردا على أن تقرنه باسم مثله أو فعل أو جملة، وإلا كان ذكرك له لغوا، وهذا غير مفيد، وكذلك الحرف إذا ذكرته دل على المعنى الموضوع له، ثم لم تكتمل الفائدة بذكرك إياه حتى تقرنه بما تكتمل به فائدته، فهو والاسم في هذا سواء لا فرق بينهما"[3].

فهذا النص يشير إلى مفهوم التركيب بمعناه الشامل، وهو غاية البحث النحوي؛ إذ النحو يبحث في الكلام حال تركبه مع بعضه، ودلالة الكلمة لا تتحدد إلا بضمها مع غيرها وتركبها معها.

١٤٥/٣، وبغية الوعاة ٤١١/١ -٤١٣، (٤٤ -٤٥)، شذرات الذهب ٢٧٣/٢ -٢٧٤، وطبقات الزبيدي (١٢٢ -١٢٥)، ومعجم الأدباء ١٩٧/١٨ -٢٠١ ووفيات الأعيان ٥٠٣/١.

(١) الأصول لابن السراج ج ١١/٢.

(٢) هو: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي من نهاوند، قدم بغداد، وسمع من ابن السراج، والأخفش، ولازم الزجاج فنسب إليه، وسكن دمشق فترة من الزمن ، كان غزير العلم واسع الاطلاع وانتفع بعلمه خلق كثير، وله العديد من المصنفات منها الإيضاح في علل النحو، والجمل في النحو الذي قامت حوله العديد من الشروح، وتوفي سنة (٣٣٧) هـ.

انظر ترجمته في: إنباه الرواة ١٦٠/٢، بغية الوعاة (٢٩٧)، طبقات الزبيدي (٨٦٠)، الفهرست لابن النديم (٨٠)، نزهة الألباء (٣٧٩)، وفيات الأعيان ٢٨٨/١.

(٣) الإيضاح في علل النحو للزجاجي، ص: (٤٩).

٣ -قول العكبري[١] عند تعريفه للتركيب، حيث قال:

"وأما التركيب ففرع على الإفراد؛ لأنه ضم مفرد إلى مفرد على قصد جعلهما اسما لشيء واحد، وإذا تقررت هذه الفرعية للاسم من هذه الوجوه ظهرت مشابهته للفعل من جهة الفرعية"[٢].

٤ -تفسير ابن يعيش لقول الزمخشري[٣] (الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد)، حيث قال:

" الدالة على معنى، فصل فصله من المهمل الذي لا يدل على معنى، وقوله مفرد: فصل ثان فصله من المركب نحو: الرجل والغلام ونحوهما مما هو معرف بالألف واللام، فإنه يدل على معنيين: التعريف، والمعرف؛ فمن جهة النطق لفظة واحدة،

---

(١) هو: محب الدين أبو البقاء عبد الله بن الحسين الضرير ينسب إلى عكبرا إحدى قرى بغداد، ولد ببغداد سنة (٥٣٨) هـ ، وتلقى العلم عن ابن الخشاب وغيره من شيوخ العصر، وقد حاز السبق في علوم اللغة والنحو وذاع صيته واشتهر فيه،له العديد من المؤلفات من أشهرها: التبيين في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، واللباب في علل البناء والإعراب، وإتحاف الحثيث بما يشكل من ألفاظ الحديث، وإعراب القرآن، كما له العديد من الشروح القيمة منها شرح الحماسة، وشرح ديوان المتنبي، وتوفي ببغداد سنة (٦١٦) هـ.
انظر ترجمته في بغية الوعاة (٢٨٠)، ٣٨/٢، شذرات الذهب ٦٧/٥ -٦٩، نكت الهميان للصفدي (١٧٨ -١٨٠)، وفيات الأعيان ٢٦٦/١ -٢٧٠، ٣٣٤/١ -٣٣٥.

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري: ج ٥٠٥/١.

(٣) هو جار الله أبو القاسم محمود بن عمر، ولد بزمخشر من بلاد خوارزم، وتلقى العلم من النيسابوري وغيره من علماء العصر، وارتحل في طلب العلم إلى مكة المكرمة، وأقام بها مدة، وبرع في النحو واللغة والأدب والتفسير والفقه والحديث، وكان يغلب عليه الاعتزال، وصنف العديد من المؤلفات منها: المفصل في النحو، النموذج، والأمالي، والمفرد والمؤتلف، وشرح فصيح ثعلب، والكشاف عن حقائق التنزيل وغيرها كثير، وتوفي بموطنه سنة (٥٣٨هـ). انظر ترجمته في: إنباه الرواة ٢٦٥/٣ -٢٦٦، بغية الوعاة ٢٧٩/٢، تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان ٢١٥/٥ -٢٣٨، شذرات الذهب ١١٨/٤ -١٢١، معجم الأدباء ١٢٢/١٩ - ١٢٧، معجم المؤلفين ١٨٦/١٢، وفيات الأعيان ٢٥٤/٤ -٢٥٩.

وكلمتان إذ كان مركبا من الألف واللام الدالة على التعريف فهي كلمة؛ لأنها حرف معنى، والمعرف كلمة أخرى"[1].

٥ - شرح الرضي[2] لقول ابن الحاجب: (الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد)؛ حيث قال: " قوله لمعنى مفرد يعني به: المعنى الذي لا يدل جزء لفظه على جزء معناه، سواء كان لذلك المعنى جزء نحو معنى: (ضرب) الدال على المصدر والزمان، أو لا جزء له كمعنى: (ضرب، ونصر) فالمعنى المركب على هذا هو: الذي يدل جزؤه على جزء معناه نحو:ضرب زيد عبد الله؛ إذا لم يكونا علمين، وأما مع العلمية فمعناهما مفرد وكذا لفظهما؛ لأن اللفظ المفرد لا يدل جزوه على جزء معناه، وهما كذلك، واللفظ المركب الذي يدل جزؤه على جزء معناه"[3].

بل قد اعترض الرضي على ابن الحاجب في استخدامه لمصلح المفرد، واحتج لذلك بأنه من الألفاظ المشتركة التي تدل على أكثر من معنى[4].

٦ - قول الفاكهي في حدِّ المركَّب، حيث قال:

"المركب هو ما يقصد بجزء منه الدلالة على جزء معناه ويقابله المفرد"[5].

---

(1) شرح المفصل لابن يعيش ج ١/١٩.

(2) هو: محمد بن الحسن الرضي الاستراباذي، غاب ذكره عند كثير من علماء التراجم رغم شهرته وتفوقه، فلم يترجم له كثير منهم، من مؤلفاته شرح كافية ابن الحاجب، وشرح شافية ابن الحاجب وارتبط اسمه بهما، وقيل توفي سنة (٦٨٨) هـ. انظر ترجمته في: نشأة النحو للشيخ محمد طنطاوي، مقدمة شرح الرضي لكافية ابن الحاجب تحقيق الدكتور: يوسف حسن عمر.

(3) شرح كافية ابن الحاجب لرضي الدين الاستراباذي: ج ١/١٦.

(4) انظر: المرجع السابق: ج ١/١٦.

(5) حدود النحو للفاكهي، ص. (٣).

وقد استخدم النحويون مصطلح التركيب وأطلقوه على بعض المفردات كالمركب الاسمي (المزجي والإضافي والإسنادي)، وعلى بناء الجملة أو الكلام نحو: قولهم تركيب الجملة الاسمية، وتركيب الجملة الفعلية، وتركيب الشرط، وتركيب القسم ... إلخ.

كما ربط النحويون بين مصطلحي البساطة والتركيب والألفاظ التي عبروا بها عنهما وبين بعض القضايا النحوية الأصولية مثل: قضية الأصالة والفرعية، والخفة والثقل، وربطوا ذلك بالمعنى المستفاد من اللفظ في حال إفراده وبساطته، وفي حال تركبه مع غيره، فكانت البساطة اللفظية والمعنوية علَّةً للخفة والأصالة، بينما كان التركيب اللفظي والمعنوي علَّةً للثقل والفرعية.

قال سيبويه: " اعلم أن النكرة أخف عليهم من المعرفة، وهي أشد تمكنا؛ لأن النكرة أول، ثم يدخل عليها ما تعرف به، فمن ثم أكثر الكلام ينصرف إلى النكرة"[1].

وقال: "اعلم أن الواحد أشد تمكنا من الجميع، لأن الواحد أول، ومن ثم لم يصرفوا ما جاء من الجميع على مثال ليس يكون للواحد نحو: مساجد، ومصابيح"[2].

وقال: "اعلم أن المذكر أخف عليهم من المؤنث لأن المذكر أول وهو أشد تمكنا، وإنما يخرج التأنيث من التذكير، ألا ترى أن الشيء يقع على كل ما أخبر عنه من قبل أن يُعلم أذكر هو أو أنثى، والشيء ذكر؛ فالتنوين علامة للأمكن عندهم، والأخف عليهم، وتركه علامة لما يستثقلون"[3].

---

(1) الكتاب لسيبويه: ج ١/ ٢٢.

(2) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(3) السابق، الصفحة نفسها.

ونقل السيوطي عن أبي البقاء العكبري قوله في التبيين: " الخفيف من الكلمات ما قلَّت حروفه ولوازمه، والثقيل ما كثر ذلك فيه؛ فخفة الاسم أنه يدل على مسمى واحد، ولا يلزمه غيره في تحقق معناه كلفظة رجل؛ فإن معناها ومسماها: الذكر من بني آدم، والفرس: الحيوان الصَّهَّال، ولا يقترن بذلك زمان ولا غيره. ومعنى ثقل الفعل: أن مدلولاته ولوازمه كثيرة؛ فمدلولاته الحدث والزمان، ولوازمه: الفعل والفاعل والمفعول والتصرف وغير ذلك"[1].

يتبن لنا من خلال النصين السابقين حقيقة ثابتة وهي أن البساطة اللفظية أو المعنوية كانت سببًا للخفة، وأن التركيب اللفظي أو المعنوي كان سببًا للثقل في الاسم أو الفعل على حدٍ سواء.

وإذا كان النصان السابقان يبيِّنان ربط النحويين بين مصطلحي البساطة والتركيب وبين قضية الخفة والثقل، فإن النصوص التالية تكشف عن ربطهم بينهما وبين قضية الأصالة والفرعية.

قال ابن يعيش: " والذي يدل على أن المفرد أصل والجملة فرع عليه أمران: أحدهما: أن المفرد بسيط، والجملة مركب، والبسيط أول والمركب ثان، فإذا استقل المعنى بالاسم المفرد ثم وقعت الجملة موقعه فالاسم المفرد هو الأصل والجملة فرع عليه"[2].

ونقل السيوطي عن أبي البقاء قوله: " الدليل على أن الفعل مشتق من المصدر طرق منها: وجود حد الاشتقاق في الفعل، وذلك أن الفعل يدل على حدث وزمان مخصوص، فكان مشتقا وفرعا على المصدر كلفظ ضارب ومضروب، وتحقيق

(1) الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي: ج ١/١٨٥، ٣٢٤ -٣٢٥، وانظر: ج ١/٨١ -٨٢.
(2) شرح المفصل لابن يعيش ج ١/٨٨، وانظر: الأشباه والنظائر ج ١/١٢٦.

هذه الطريقة: أن الاشتقاق يراد لتكثير المعاني، وهذا المعنى لا يتحقق إلا في الفرع الذي هو الفعل، وذلك أن المصدر له معنى واحد وهو دلالته على الحدث فقط، ولا يدل على الزمان بلفظه، والفعل يدل على الحدث والزمان المخصوص فهو بمنزلة اللفظ المركب، فإنه يدل على أكثر مما يدل عليه المفرد، ولا تركيب إلا بعد الإفراد كما أنه لا دلالة على الحدث والزمان المخصوص إلا بعد الدلالة على الحدث وحده"[1].

وكشف السيوطي عن المراد بالأصالة والفرعية في القول السابق فقال: " والأصل هنا يراد به: الحروف الموضوعة للمعنى وضعا أوليا، والفرع: لفظ يوجد فيه تلك الحروف مع نوع تغيير ينضم إليه معنى زائد على الأصل"[2].

* - ثانيا: دلالة مصطلحي البساطة والتركيب عند النحويين:

لا يختلف المعنى الاصطلاحي لمصطلحي البساطة والتركيب في الدرس النحوي كثيرا عن معناهما في اللغة، فقد استخدم النحويون مصطلح البساطة للدلالة على كل ما ليس فيه تعقيد، ولم تتعدد أجزاؤه، وعبروا عن ذلك مرة باستخدام مصطلح البساطة نفسه فقالوا: بسيط، وعنوا به ما يقابل المركب، ومرة أخرى باستخدام مصطلح آخر وهو الإفراد أو المفرد.

كما استخدموا مصطلح التركيب للدلالة على كل ما فيه تعقيد أو تعددت أجزاؤه لفظا أو معنى أو هما معا، ومما يؤكد ما ذهبنا إليه تناول النحويين لهذين المصطلحين وأقوالهم فيهما، والذي نعرض بعضا منه على النحو التالي:

---

(1) الأشباه والنظائر للسيوطي ج ١/ ٨٤ -٨٥.

(2) السابق: ج ١/ ٨٣، وانظر: ج ١/ ١٢٦.

قال ابن السراج: " الاسم ما دل على معنى مفرد..... ، وإنما قلت معنى مفرد لأفرق بينه وبين الفعل؛ إذ كان الفعل يدل على معنى وزمان، وذلك الزمان إما ماض، وإما حاضر، وإما مستقبل"[1].

فابن السراج يستخدم مصطلح الإفراد للدلالة على البساطة المعنوية، فالاسم عنده بسيط من الناحية المعنوية أما الفعل فمركب، والبساطة هنا معنوية لا لفظية في الاسم، كما أن التركيب معنوي لا لفظي في الفعل.

ويقوي قول ابن السراج ما ذهب إليه ابن القيم[2] حيث قال: " اعلم أن الأصل هو المعنى المفرد، وأن يكون اللفظ الدال عليه مفردا؛ لأن اللفظ قالب المعنى ولباسه يحتذي حذوه، والمناسبة الحقيقية معتبرة بين اللفظ والمعنى طولاً وقصرًا، وخفةً وثقلاً، وكثرةً وقلةً، وحركةً وسكونًا، وشدةً ولينًا، فإن كان المعنى مفردًا أفردوا لفظه، وإن كان مركبًا ركبوا لفظه، وإن كان طويلاً طوَّلوه..."[3].

فالمعنى البسيط يحتاج إلى لفظ بسيط، والمعنى المركب يحتاج إلى لفظ مركب من وجهة نظر ابن القيم.

---

(1) الأصول لابن السراج: ج ١/٣٦.

(2) هو: الإمام العلامة إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد بن حريز بن مكي الزرعي الحنبلي المعروف بابن قيم الجوزية؛ وذلك لأن جده أبا بكر بن أيوب كان قيما على المدرسة المعروفة بالجوزية نسبة إلى مؤسسها ومنشئها ابن الجوزي بدمشق، أخذ العلم عن كثير من شيوخ عصره، ولازم الإمام أحمد بن تيمية وأخذ عنه وكان من أخلص تلاميذه، واشتهر ابن القيم بالعلم والورع، وخلف العديد من المؤلفات القيمة التي تدل على علو شأنه في العلم منها إعلام الموقعين عن رب العالمين، ومدارج السالكين، والروح، وإغاثة اللهفان من مكائد الشيطان، وبدائع الفوائد، وإرشاد السالك إلى حل ألفيه ابن مالك وغيرها كثير، توفي بدمشق سنة (٧٦٧) هـ. انظر ترجمته في: البداية والنهاية ١٤/٣٢٩، والدرر الكامنة ١/٦٠، وشذرات الذهب ٦/٢٠٨، وكشف الظنون ١/١٥٣، ومعجم المؤلفين ١/٨٨.

(3) بدائع الفوائد: لابن القيم ج ١/١٠٨.

ومن النحويين من جمع بين مصطلحي البساطة والإفراد في وقت واحد ونعت المفرد في بعض أحواله بالبساطة، منهم ابن يعيش[1]، حيث قال: " اعلم أن الجملة تكون خبرا للمبتدأ كما يكون المفرد، إلا أنها إذا وقعت خبرا كانت نائبة عن المفرد، واقعة موقعه؛ لذا يحكم على موضعها بالرفع على معنى أنه لو وقع المفرد الذي هو الأصل موقعها لكان مرفوعا، والذي يدل على أن المفرد أصل والجملة فرع عليه أمران:

- **أحدهما**: أن المفرد بسيط والجملة مركب، والبسيط أول والمركب ثان، فإذا استقل المعنى بالاسم المفرد ثم وقعت الجملة موقعه فالاسم المفرد هو الأصل والجملة فرع عليه.

- **والثاني**: أن المبتدأ نظير الفاعل في الإخبار عنهما، والخبر فيهما هو الجزء المستفاد، فكما أن الفعل مفرد فكذلك المبتدأ مفرد"[2].

وكما استخدم النحويون مصطلحي البساطة والتركيب في حديثهم عن بعض حروف المعاني وبعض المفردات والتراكيب النحوية، نجدهم كذلك يستعملونهما في مؤلفاتهم النحوية، فمنهم من جعل البساطة والتركيب معيارًا تقسم على أساسه مفردات اللغة وجملها، ومنهم من استخدم أحد هذين المصطلحين

---

(1) هو موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش، نشأ بحلب وتلقى العلم عن شيوخ عصره، وارتحل في طلب العلم إلى بغداد ثم عاد إلى الشام واستقر به المقام في حلب ، له عدة مؤلفات من أشهرها شرح مفصل الزمخشري ، وتوفي بحلب سنة (٦٤٣) هـ. انظر ترجمته في: إشارة التعيين (٣٨٨)، الأعلام ٢٧٢/٩ ، إنباه الرواة /٤٥ -٥٠، بغية الوعاة ٣٥١/٢ -٣٥٢، شذرات الذهب ٢٢٨/٥، معجم المؤلفين ٢٥٦/١٣، هدية العارفين ٥٤٨/٢، وفيات الأعيان ٤٥٠/٢ -٤٥٣.

(2) شرح المفصل لابن يعيش: ج ٨٨/١.

أو ما يشتق منهما عنوانا لكتابه، واقتصر على دراسة شكل واحد من أشكالهما فتناول حروف المعاني، أو المركبات الاسمية، أو الجمل والتراكيب النحوية[1].

خلاصة:

وفي نهاية الأمر يمكننا من خلال حديث النحويين عن مصطلحي البساطة والتركيب وتناولهم لهما تقسيم (البساطة والتركيب) إلي قسمين: القسم الأول: يرجع إلى المعنى، والقسم الآخر: يرجع إلى اللفظ. وبناءً على هذا التقسيم يمكن تقسيم البساطة والتركيب إلى قسمين: لفظي، ومعنوي.

-**فالبساطة المعنوية هي**: أن تدل الكلمة على معنى واحد مفرد لا يتعدد كما في المصدر مثلا؛ إذ يدل على الحدث وحده دون اقتران بالزمن، والاسم الدال على مسمى واحد كما في زيد وفرس.

-**وأما البساطة اللفظية فهي**: أن تتكون الكلمة من وحدة صرفية واحدة ولا يركب معها غيرها أي تكون مفردة غير مثناة ولا مجموعة وغير مركبة مع غيرها بأي نوع من أنواع التركيب.

-**وأما التركيب المعنوي فهو**: أن تدل الكلمة على أكثر من معنى وهي في الوقت نفسه تتكون من وحدة صرفية واحدة كما في الفعل؛ إذ يدل على معنى مركب من الحدث والزمان المقترن به بالإضافة لما يقتضيه من الفاعلية والمفعولية، وكما في

---

(1) انظر: على سبيل المثال: ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي ج ٢٥٥/٣، والأشباه والنظائر للسيوطي ج ١٢٦/١، وفي بناء الجملة العربية للدكتور: محمد حماسة عبد اللطيف، ص: (٤١، ٤٢، ٦١)، ونظام الجملة في شعر المعلقات للدكتور: محمود أحمد نحلة، ص: (٢٤) وما بعدها. وانظر أيضا المؤلفات التالية: المركب الاسمي الإسنادي وأنماطه في القرآن الكريم: للدكتور أبو السعود الشاذلي، والتركيب النحوي: للدكتور محمد أبو الفتوح شريف، والجملة العربية المركبة: للدكتور: أحمد المتوكل، والجملة الفعلية بسيطة وموسعة: للدكتور زين كامل الخويسكي.

بعض حروف المعاني وفي المركبات الاسمية نحو: خمسة عشر وبابه؛ إذ المعنى في كل منها على إرادة كلا اللفظين الخمسة والعشرة.

-**وأما التركيب اللفظي فهو**: أن تضم لفظة إلى أخرى وتعد اللفظتين لفظة واحدة كما في التركيب المزجي نحو: بعلبك، وحضرموت ونحوهما، وكما في بعض حروف وأدوات المعاني نحو: كَأَنَّ، وماذا وغيرهما.

المبحث الرابع:

أنواع المركبات في الدرس النحوي

* - أولا : معايير تقسيم المركبات عند النحويين القدماء :

كثر حديث النحويين عن أنواع التركيب وأقسام المركبات، ووضعوا لذلك معايير مختلفة وجعلوا البساطة والتركيب أحد أهم المعايير التي تصنف بها مفردات اللغة وجملها فقد قسم ابن يعيش التركيب كمصطلح وفقا لمعيارين:

- المعيار الأول: حسب البنية الصرفية والوظيفة النحوية للمركب.

- والمعيار الثاني: حسب البنية الصرفية والمعنى.

وبناءً على المعيار الأول قسم ابن يعيش التركيب إلى: تركيب إفراد، وتركيب إسناد، حيث قال في هذا الخصوص:

"التركيب على ضربين: تركيب إفراد، وتركيب إسناد: **فتركيب الإفراد:** أن تأتي بكلمتين فتركبهما وتجعلهما كلمة واحدة بعد أن كانتا بإزاء حقيقتين، وهو من قبيل النقل، ويكون في الأعلام نحو: معدي كرب، وحضرموت، وقالي قلا، ولا تفيد هذه الكلم بعد التركيب حتى يخبر عنها بكلمة أخرى نحو: معدي كرب مقبل، وحضرموت طيبة، وهو اسم بلد باليمن، وهو ما أطلق النحويون عليه المركب المزجي. **وتركيب الإسناد:** أن تركب كلمة مع كلمة وتنسب إحداهما إلى الأخرى"[1].

(1) شرح المفصل: ج ١/٢٢.

وبناءً على المعيار الثاني قسَّم التركيب إلى قسمين: تركيب لفظي، وتركيب لفظي معنوي، حيث قال: " اعلم أن التركيب على ضربين: تركيب من جهة اللفظ فقط، وتركيب من جهة اللفظ والمعنى. فأما التركيب من جهة اللفظ نحو: أَحَدَ عَشَرَ وبابه، وحَيْصَ بَيْصَ، ولقيته كَفَّةً كَفَّةً ونحوهما، فهذا يجب فيه بناء الاسمين معا، وذلك لأن الاسم الثاني قد تضمن معنى الحرف، ألا ترى أن الأصل في أحد عشر: أحد وعشرة فحذفت الواو من اللفظ والمعنى على إرادتها، ألا ترى أن المراد: أحد وعشرة، فعشرة عدة معلومة أضيفت إلى العدد الأول فكمل من مجموعهما مقدار معلوم، فهما اسمان كل واحد منهما منفرد بشيء من المعنى فلما كانت الواو مرادة تضمنها الاسم الثاني وبني لذلك الاسم الأول؛ لأنه صار بالتركيب كبعض اسم وبمنزلة صدر الكلمة من عجزها.

وأما الضرب الثاني، وهو المركب من جهة اللفظ والمعنى نحو: حضرموت، وقالي قلا، ومعدي كرب، ونحوها من الأعلام المركبة فهذا أصله الواو أيضا حذفت من اللفظ ولم ترد على جهة المعنى بل مزج الاسمان وصارا اسمًا واحدًا بإزاء حقيقة واحدة، ولم ينفرد الاسم الثاني بشيء من معناه فكان كالمفرد غير المركب فبني الاسم الأول لأنه كالصدر من عجز الكلمة، وجزء الكلمة لا يعرب لأنه كالصوت، وأعرب الثاني لأنه لم يتضمن معنى الحرف إذ لم يكن المعنى على إرادته لأن العلم إنما هو وضع لفظ بإزاء مسمى من غير إفادة معنى من اللفظ"[1].

ويقصد ابن يعيش بالضرب الأول من التركيب ما عرف بالتركيب الإضافي، أما الضرب الثاني فهو ما عرف بالتركيب المزجي.

(1) انظر: المرجع السابق: ج ٤/١١٢ ، وانظر: الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ج١/١٣١.

* - **ثانيا: معايير تصنيف المركبات عند المحدثين:**

تابع المحدثون القدماء في نظرتهم لأقسام المركبات وأنواع التركيب، وفي اتخاذ معيار البساطة والتركيب كأساس لتصنيف الجمل والمفردات حيث نجد بعضهم يصنف المركبات وفقا لمعيارين:

*-المعيار الأول: الوظيفة النحوية التي يؤديها المركب في الجملة والموقع الإعرابي الذي يشغله في التركيب ككل.

وتقسم فيه المركبات إلى الأنواع التالية:

١ - مركبات اسمية:

وتشمل كل ما يماثل الأسماء من الكلمات في أداء وظائفها في الجملة العربية، كالفاعلية والمفعولية والابتداء والخبرية... إلخ. ويشمل هذا النوع من المركبات: المركب العددي، والمركب الإضافي، والمركب المزجي، والمركب الوصفي، والمركب الإسنادي، والأحوال المركبة، والظروف المركبة، وأسماء الشرط المركبة، وأسماء الاستفهام المركبة.

٢ - مركبات حرفية:

وهي التي تشبه الحرف في أداء وظائفه في الجملة وتشمل: كل المركبات المكونة من حروف مثل: أدوات اللوم والتقريع، والحث، والتحضيض، والتوكيد، والتشبيه، والتمني، والترجي، والاستدراك، والتفصيل، والتنبيه، والشرط.

٣ - مركبات خالفة:

وهي المركبات التي تشبه الخالفة (أسماء الأفعال) في أداء وظائفها في الجملة، وتشمل: الخوالف المنقولة عن ظرف وضمير، والخوالف المنقولة عن جار وضمير مخاطب.

٤- مركبات فعلية:

وتشمل المركب من فعل واسم نحو: حبذا، والمركب من فعل وحرف نحو: قلما، وطالما.

*- والمعيار الثاني: وقوع المركب كعنصر إسنادي في الجملة.

وتقسم المركبات وفقا لهذا المعيار إلى الأنواع التالية:

مركبات واجبة الوقوع عنصرا إسناديا في الجملة:

وتشمل: مركبات الخوالف.

٢- مركبات ممتنعة الوقوع عنصرا إسناديا في الجملة:

وتشمل: المركبات الحرفية.

٣- مركبات يجوز وقوعها عنصرا إسناديا:

وتشمل: المركبات الاسمية[١].

(١) انظر: الجملة المركبة في اللغة العربية: للدكتور سعود غازي ضيف الله، ص: (١٢١ -١٢٤)، بحث منشور في مجلة الدراسات العربية والإسلامية، العدد العشرون لسنة ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

* - **ثالثا: معايير جديدة لتقسيم المركبات النحوية:**

وإن جاز لنا الاجتهاد في هذه المسألة فإنه يمكننا القول بأن المركبات تنقسم باعتبار البنية الصرفية، والوظيفة النحوية للمركب إلى أربعة أقسام على النحو التالي:

١- مركبات حرفية:

وتشمل ما تركب من حروف المعاني.

٢- مركبات اسمية:

وتشمل ما تركب من الأسماء.

٣- مركبات فعلية:

وتشمل ما تركب من الأفعال.

٤- مركبات جملية:

وتشمل ما تركب من الجمل والتراكيب النحوية.

وقد آثرت في هذه الدراسة استخدام مصطلحي البساطة والتركيب على غيرهما من المصطلحات كالإفراد والتعقيد مثلا على الرغم من التشابه الكبير بينهما وبين هذه المصطلحات واستخدام النحويين لهذه المصطلحات في الدلالة عنهما، وذلك نظرًا لوضوح المعنى فيهما، ونظرا لتعدد معاني المفرد واختلاف دلالته حسب الأبواب النحوية على نحو ما أوضحنا فيما سبق.

وقصدت من هذين المصطلحين (البساطة والتركيب) ما قصده علماء النحو واللغة، واعتمدت كثيرًا على جانب المعنى والوظيفة في ترجيح الآراء النحوية، وفي الحكم بالبساطة أو التركيب .

كما اعتمدت في رصد الآثار المترتبة عليهما على ملاحظة الشكل والخط، وتذوق المعنى الدلالي، إلى جانب ملاحظة الوظيفة النحوية.

الفصل الثاني

معايير تصنيف الإسماء والافعال

ويشتمل على مبحثين:

- المبحث الأول: تعريف الاسم ومعايير تصنيفه.

- المبحث الثاني: تعريف الفعل ومعايير تصنيفه.

المبحث الأول:

تعريف الاسم ومعايير تصنيفه

* - أولا: تعريف الاسم:

الاسم في اللغة: مادة (وسم) وهو العلامة أو السمة على الشيء[1].

وفي الاصطلاح النحوي: هو ما دل على المسمى، وينقسم إلى اسم ذات واسم معنى.

والاسم هو القسم الأول من أقسام الكلم العربي التي ذكرها سيبويه في قوله: " الكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل"[2].

* - ثانيا: معايير تصنيف الأسماء:

أفاض النحويون في الحديث عن الأسماء وعلاماتها، وأقسامها من ناحية البنية الصرفية كالتصرف الإعرابي، والجمود والاشتقاق، والنوع، والعدد، والمعني الدلالي، والوظيفة النحوية، وغير ذلك من الأمور التي تتعلق بالأسماء، وفرقوا بينه وبين الفعل والحرف، ومن ثم تعددت المعايير التي تصنف الأسماء وفقًا لها على النحو التالي: -

*- المعيار الأول: باعتبار الدلالة:

ينقسم الاسم وفقا لهذا المعيار عدة أقسام وهي:

---

(1) انظر: اللسان مادة (وسم)، و القاموس المحيط ج ٤/ ١٨٨ ، وانظر: المصباح المنير ، والمعجم الوسيط ، والوجيز ، وتاج العروس مادة (وسم).

(2) الكتاب ج ١/ ١٢ طبعة دار القلم، وانظر: المقتضب ج ١/ ١٤١.

١ - **اسم علم**: وهو ما دل على مسمى بهذا الاسم.

٢ - **واسم صفة**: وهو ما دل على موصوف بهذا الاسم[١].

٣ -**واسم ذات**: وهو ما دل على ذات محسوسة أي: كان له جثة وهيئة؛ وهو ما دل على: إنسان، أو حيوان، أو نبات، أو جماد.

٤ -**واسم معنى**: وهو ما دل على أحد المعاني المعنوية ولم يكن له هيئة محسوسة، نحو: الكرم، والصفاء، والشجاعة... ... إلخ، فمثل هذه المعاني لا تدرك بالحس وإنما تدرك بالعقل.

*- المعيار الثاني: باعتبار الإعراب والبناء:

ينقسم الاسم وفقا لهذا المعيار قسمين:

١ - **معرب**: وهو ما تغير شكل آخره بتغير موقعه في الجملة وبتغير العوامل الداخلة عليه.

٢ - **ومبني**: وهو ما يلزم حالة واحدة مهما تغير موقعه في الجملة أو تغيرت العوامل الداخلة عليه[٢].

*- المعيار الثالث: باعتبار التصريف وعدمه:

ينقسم الاسم وفقا لهذا المعيار قسمين:

---

(١) انظر: الأشباه والنظائر ج ١/ ٨٢.

(٢) انظر: شرح ابن عقيل ج ١/ ٢٦.

١ - **اسم منصرف**، أي: منون.

٢ - **واسم غير منصرف**، أي: ممنوع من التنوين[١].

*- المعيار الرابع: باعتبار التعريف والتنكير:

ينقسم الاسم وفقا لهذا المعيار قسمين:

١ - **اسم نكرة**: وهو الاسم الدال على الشمول والعموم، ويحتاج إلى ما يعرف به حتى يتعين ويتخصص.

٢ - **واسم معرفة**: وهو الاسم الدال على التعيين والتخصيص، ويكون معرفا إِمَّا بأل أو بالإضافة[٢].

*- المعيار الخامس: باعتبار النوع:

ينقسم الاسم وفقا لهذا المعيار ثلاثة أقسام [٣]:

١ - **اسم مذكر**: وهو الاسم الدال على مذكر.

٢ -**اسم مؤنث**: وهو الاسم الدال على مؤنث، وهذا القسم منه اللفظي والمعنوي.

٣ -**اسم محايد**: وهو ما استعمل للمذكر والمؤنث.

---

(١) انظر: المرجع السابق ج ٢/٢٤٩.

(٢) انظر: المرجع السابق ج ١/٧٦.

(٣) انظر: المرجع السابق ج ٢/٣٣٥.

*- المعيار السادس: باعتبار الجمود والاشتقاق:

ينقسم الاسم وفقا لهذا المعيار قسمين:

١ - **اسم جامد**: وهو الاسم الذي لا يشتق منه أو لا يتصرف تصريفا كاملا.

٢ - **واسم مشتق**: وهو الاسم الذي نأتي منه بصور مختلفة[١].

*- المعيار السابع: باعتبار العدد:

ينقسم الاسم وفقا لهذا المعيار قسمين:

١ - **اسم مفرد**: ما دل على عدد مفرد.

٢ -**واسم غير مفرد**؛ ويشمل على صورتين:

(أ) - المثنى: وهو ما دل على اثنين أو اثنتين بزيادة في آخره.

(ب) - والمجموع: ما دل على أكثر من اثنين أو اثنتين بزيادة في آخرة أو بتغيير صورة مفرده، وله ثلاث صور:

(١) - جمع المذكر السالم

(٢) - جمع المؤنث السالم

(٣) - جمع التكسير.

---

(١) الكتاب ج ١/ ١٦٤ وما بعدها.

*- المعيار الثامن: باعتبار البساطة والتركيب:

ينقسم الاسم وفقا لهذا المعيار قسمين:

١ - اسم بسيط.

٢ - واسم مركب.

المبحث الثاني:

تعريف الفعل ومعايير تصنيفه

* أولا: تعريف الفعل:

الفعل في اللغة: مادة (فَعَلَ) وتعني الحركة، والتحول من حال السكون إلى الحركة والتعدي[1].

وفي الاصطلاح النحوي: هو اللفظة الدالة على الحدث والزمان، وهو القسم الثاني من أقسام الكلم العربي التي ذكرها سيبويه وعرفه بقوله: " وأمَّا الفعل فأمثلة أُخِذَتْ من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون لم ينقطع، وما هو كائن لم ينقطع"[2].

* ثانيا: معايير تصنيف الأفعال:

نال الفعل اهتمام النحويين وحظى بجانب كبير من الدرس النحوي والصرفي، فدرست أنواعه، وعمله النحوي، وصيغه الصرفية، وغير ذلك.

والمعايير التي تصنف الأفعال تبعا لها كثيرة ومتنوعة نوردها على النحو التالي: -

---

(1) انظر: اللسان مادة: (فعل)، والقاموس المحيط ج ٣٢/٤.

(2) الكتاب ج ١٢/١.

*- المعيار الأول: باعتبار البنية الصرفية:

تقسم الأفعال وفقا لهذا المعيار قسمين:

١ - **أفعال صحيحة**: والفعل الصحيح هو ما خلت حروفه الأصلية من حروف العلة، وهو على ثلاثة أقسام:

(أ) - **سالم**: وهو ما سلمت حروفه من الهمز والتضعيف، نحو: ذهب، شرب، ضرب.

(ب) - **ومهموز**: وهو ما كان أحد حروفه الأصلية الهمزة نحو: قرأ، أخذ، سأل.

(ج) - **ومضعَّف**: وهو ما كان أحد حروفه الأصلية مشددا نحو: رَحَّبَ، عظَّمَ، هَدَّ، مدَّ.

٢ - **وأفعال معتلة**: والمعتل هو ما كان أحد حروفه الأصلية حرفا من حروف العلة، وحروف العلة هي: الألف والواو والياء، وهو على أربعة أقسام:

(أ) - **مثال**: وهو ما كان أوله حرفا من حروف العلة نحو: وصل، وزن، وهب، وعد.

(ب) - **أجوف**: وهو ما كان وسطه حرفا من حروف العلة نحو: قال، صام، نام.

(ج) - **ناقص**: وهو ما كان آخره حرفا من حروف العلة نحو: رمى، قضى، سعى، روى، وقى.

(د) -**لفيف**: وهو ما كان فيه حرفان من حروف العلة، وله صورتان:

(١) -لفيف مفروق: وهو ما فصل بين حرفي العلة فيه بحرف صحيح مثل: وعى، وقى.

(٢) -لفيف مقرون: وهو ما كان فيه حرفا العلة متتاليين، مثل: روى، نوى، شوى.

*- المعيار الثاني: باعتبار التجرد والزيادة:

تقسم الأفعال وفقا لهذا المعيار قسمين:

١ - **أفعال مجردة**: والمجرد هو ما كانت جميع حرفه أصلية، وهو على قسمين:

(أ) - مجرد ثلاثي نحو : ذهب، وضرب.

(ب) - ومجرد رباعي نحو: دحرج، وسوس.

٢ - **وأفعال مزيدة**: والمزيد هو ما كان به حرفا أو أكثر من حروف الزيادة، وحروف الزيادة هي المجموعة في قولنا: (سألتمونيها)، وهو على ثلاثة أقسام:

(أ) - مزيد بحرف نحو: يضرب، جاهد، وقاتل، وذاكر.

(ب) - ومزيد بحرفين نحو: سيضرب، وانكسر، وانفتح.

(ج) - ومزيد بثلاثة أحرف نحو: استقام، واستخرج.

*- المعيار الثالث: باعتبار عدد الحروف:

تقسم الأفعال وفقا لهذا المعيار أربعة أقسام:

١ - أفعال ثلاثية.

٢ - وأفعال رباعية.

٣ - وأفعال خماسية.

٤ - وأفعال سداسية.

وليس هناك فعل ثنائي.

*- المعيار الرابع: باعتبار التصرف والجمود:

تقسم الأفعال وفقا لهذا المعيار قسمين:

١ - أفعال جامدة أو ناقصة التصرف: وهي التي لا يمكن الإتيان منها بأحد الصور كالماضي، أو المضارع، أو الأمر وذلك مثل: ليس، وعسى، وما برح، وما انفك، وما زال، وما فتئ، ويذر، ويدع ... ونحو ذلك.

٢ - وأفعال مشتقة، أو تامة التصرف: وهي التي يمكننا الإتيان منها بالماضي، والمضارع، والأمر.

*- المعيار الخامس: باعتبار الزمن الذي تدل عليه:

تقسم الأفعال وفقا لهذا المعيار ثلاثة أقسام:

١ - أفعال ماضية.

٢ - وأفعال مضارعة.

٣ - وأفعال دالة على المستقبل وهي فعل الأمر، والمضارع إذا سبق بالسين وسوف.

*- المعيار السادس: باعتبار البناء للفاعل:

تقسم الأفعال وفقا لهذا المعيار قسمين:

١ - أفعال مبنية للمعلوم (الفاعل).

٢ - وأفعال مبنية للمجهول (لغير الفاعل).

*- المعيار السابع: باعتبار التعدي واللزوم:

تقسم الأفعال وفقا لهذا المعيار قسمين:

١ - أفعال لازمة: وهي التي تكتفي بفاعلها ولا تحتاج إلى مفعول به ليتم معناها.

٢ - وأفعال متعدية: وهي التي تحتاج إلى مفعول به أو أكثر ليتم معناها، ولها عدة صور:

(أ) -أفعال متعدية إلى مفعول واحد.

(ب) - أفعال متعدية إلى مفعولين (أصلهما المبتدأ والخبر) أو (ليس أصلهما المبتدأ والخبر).

(ج) -أفعال متعدية إلى ثلاثة مفاعيل.

*- المعيار الثامن: باعتبار البساطة والتركيب:

لم أجد أحدا من النحويين يقسم الأفعال باعتبار هذا المعيار رغم كثرة التقسيمات والتفريعات التي ذكروها للأفعال، ولكن بإعادة النظر في شكل الفعل ودلالته واستنادا لأقوال النحويين يمكننا أن نقسم الأفعال وفقا لهذا المعيار إلى: فعل بسيط، وفعل مركب؛ سواء أكان التركيب من جهة اللفظ أم من جهة المعنى أو هما معا.

-المعيار التاسع: باعتبار الإعراب والبناء:

وتقسم الأفعال وفقا لهذا المعيار قسمين:

(أ) -أفعال معربة وهي الفعل المضارع.

(ب) -أفعال مبنية وهي الفعل الماضي والأمر والمضارع في بعض حالاته.

الفصل الثالث

البساطة والتركيب في الأسماء

ويشتمل على المباحث التالية:

- المبحث الأول: البساطة والتركيب في الأعلام.

- المبحث الثاني: البساطة والتركيب في المصادر.

- المبحث الثالث: البساطة والتركيب في الأعداد.

- المبحث الرابع: البساطة والتركيب في الظروف.

- المبحث الخامس: البساطة والتركيب في الأحوال.

- المبحث السادس: أسماء الأفعال (الخوالف)

- المبحث السابع: البساطة والتركيب في الأسماء المبهمة (الضمائر، وأسماء الموصول، وأسماء الإشارة).

- المبحث الثامن: البساطة والتركيب في أسماء الاستفهام.

- المبحث التاسع: البساطة والتركيب في أسماء الشرط.

تمهيد

رأينا فيما سبق تعدد المعايير التي تصنف على أساسها الأسماء والأفعال، وتبين لنا أن الأسماء يمكن النظر إليها وفق معايير مختلفة، منها ما يتعلق بالشكل والبنية، ومنها ما يتعلق بالمعنى والدلالة، ولكن اختصارا لهذه التقسيمات سوف نركز على معيار واحد فقط من هذه المعايير، وهو معيار البساطة والتركيب، ونتناول الأنواع التالية من الأسماء بالبحث والدراسة وهذه الأنواع هي:

١ -الأعلام.

٢ -المصادر.

٣ -الأعداد.

٤ -الظروف.

٥ -الأحوال.

٦ -الأسماء المبهمة (الضمائر، وأسماء الموصول، وأسماء الإشارة).

٧ -أسماء الأفعال (الخوالف).

٨ -أسماء الاستفهام.

٩ -أسماء الشرط.

وفيما يلي الكلام على هذه الأنواع وبيان مظاهر البساطة والتركيب في كل منها من جهة اللفظ والمعنى وآراء النحويين في ذلك، وما يترتب على القول بهما من آثار في اللفظ والخط، والمعنى والدلالة، والوظيفة النحوية والحكم.

المبحث الأول

البساطة والتركيب في الأعــلام

* - أولا: تعريف العلم:

العلم هو: الاسم الذي يعين مسماه مطلقا بلا قيد، وهو من الألفاظ المشتركة في اللغة، فقد يراد به الجبل كما في قوله تعالى: ﴿وَلَهُ الْجَوَارِ الْمُنْشَئَاتُ فِي الْبَحْرِ كَالأَعْلاَمِ﴾[1]، وقد يراد به الراية تجعل شعارا للدولة أو الجند، كما يراد به العلامة، فكأنه علامة على مسماه[2].

والأعلام في حقيقة الأمر موضوعة للاختصار وترك التطويل بتعداد الصفات الخاصة بالمسمى، فالعلم على حد قول صاحب البسيط[3]: " مجموعة من الصفات"[4].

* - ثانيا: تقسيمات الأعلام:

أفاض النحويون في الحديث عن الأعلام بوصفها نوعا من الأسماء، وذكروا لها تفريعات مختلفة، وتحدثوا عن بساطتها وتركبها، وجمودها واشتقاقها،

---

(1) سورة الرحمن الآية: (٢٤).

(2) انظر: اللسان مادة : (علم)، والقاموس المحيط ج ١٥٥/٤ ، وشرح ابن عقيل لألفية ابن مالك: ج ١٠٣/١ -١٠٤.

(3) هو ضياء الدين ابن العلج أكثر أبو حيان من النقل عنه كذا ذكر السيوطي في بغية الوعاة ولم يترجم له.

(4) الأشباه والنظائر ج ٥٤/١.

وتنكيرها وتعريفها، وإفرادها وتثنيتها وجمعها، وتصرفها ومنعها من الصرف، وإعرابها وبنائها... وغير ذلك من الأمور، وربطوا بين هذه التقسيمات وبين بعض القضايا النحوية مثل: قضية الأصالة والفرعية، وقضية الخفة والثقل.

وحتى يسهل تناول تلك الأقسام والتفريعات، التي ذكرت للأعلام، فإننا سوف نتناول دراسة الأعلام من ناحية البساطة والتركيب بالنظر إلى عدة اعتبارات في تقسيمها وهي: الإفراد والتركيب، والتذكير والتأنيث، والعدد إفرادًا وتثنيةً وجمعًا، والتعريف والتنكير، والجمود والاشتقاق، والكلام على هذه الأقسام على النحو التالي:

* - أولا : الأعلام باعتبار الإفراد والتركيب:

- تعريف العلم المفرد والعلم المركب:

١ -العلم المفرد:

هو الاسم الدال على معناه من غير إضافة ولا تركيب، وهو الأصل.

٢ -العلم المركب:

هو كما عرفه أبو بكر بن السراج: " الاسم يكون مع غيره، والأصل أن يكون كل منهما منفردا من صاحبه"[١].

وعرفه ابن يعيش بقوله: " المركب من الأعلام هو الذي يدل على حقيقة واحدة بعد النقل، وقبل النقل كان يدل على أكثر من ذلك"[١].

---

(١) الأصول ج ٢/١٤١ -١٤٢، وانظر: الأشباه والنظائر ج ٢/٣٥ -٣٦.

و الأعلام المركبة عند النحويين على ثلاثة أضرب وهي:

- ***الضرب الأول:***

جملة، وهو كل كلام عمل بعضه في بعض نحو: ذرَّى حبًّا، وتأبَّط شرًا، وشابَ قرنَاهَا، وبَرَقَ نَحْرُهُ، ويزيدُ مسمى به على اعتبار أنه علم منقول عن جملة فعلية فعلها مضارع؛ فهو في الأساس علم مركب كغيره من الأعلام التي سبق ذكرها.

- ***والضرب الثاني:***

اسمان ركبا أحدهما مع الآخر حتى صارا كالاسم الواحد نحو: حضرموت، وبعلبك، ومعد يكرب، ويشبه بما فيه تاء التأنيث، ولذلك لا يصرف، ومن هذا النوع: سيبويه، ونفطويه، وعمرويه، إلا أنه مركب من اسم وصوت أعجمي.

- ***والضرب الثالث:***

المضاف، وهو نوعان:

(أ) - اسم غير كنية نحو: ذي النون، عبد الله، وامرئ القيس.

(ب) - وكنية نحو: أبي زيد، وأبي جعفر[٢].

وقسم الشيخ خالد الأزهري[١] العلم باعتبار ذاته إلى مفرد ومركب، فالمفرد نحو: هند، وسعاد، وزيد، وأدد، وقسم المركب إلى ثلاثة أنواع:

---

(١) شرح المفصل ج ١/ ٢٧ ، وانظر: الأشباه والنظائر ج ١/ ١٢٦ ، وحدود النحو للفاكهي ص: (٢ ، ٣).

(٢) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ج ١/ ٢٧ -٢٩ ، وانظر: التوطئة لأبي علي الشلوبين ص: (١٧٩).

١ -**مركب إسنادي**: وهو كل كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى كبرق نحره، وشاب قرناها، وهذا النوع مبني، وحكمه الحكاية على ما كان قبل التسمية.

٢ -**مركب مزجي**: وهو كل كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة تاء التأنيث مما قبلها..

٣ -**مركب إضافي**: وهو الغالب في الأعلام المركبة لأن الأكثر فيه الكنى وهي مضافة[٢].

يتبن مما سبق أن الإفراد هنا يرادف البساطة اللفظية، وأن **العلم المفرد أو البسيط**: هو الذي يدل على مسماه بلفظة واحدة.

أما العلم المركب: فهو ما يدل على مسماه بأكثر من لفظة، وهو على أقسام: إسنادي، وإضافي، ومزجي.

---

(١) هو: خالد زين الدين بن عبد الله، ولد بالقاهرة، وكان يعمل وقادا بالأزهر فسقط منه الفتيل يوما على كراس أحد الطلبة فسبه وعيره بالجهل ، فحزَّ ذلك في نفسه، واشتغل من يومها بالعلم وقد تجاوز العقد الثلاثين من عمره، وبرع في النحو وكان له فيه مؤلفات قيمة = = منها التصريح، وشرح الأزهرية، وشرح الآجرومية، وشرح قواعد الإعراب لابن هشام، وتوفي عائدا من الحج ببركة الحاج خارج القاهرة سنة (٩٠٥) هـ.

ترجم له الشيخ محمد طنطاوي في كتابه نشأة النحو ص: (١٨٤).

(٢) التصريح بمضمون التوضيح ج ١/١١٦ -١١٩، وانظر: حاشية الشيخ يس المطبوعة بهامشه، الصفحة نفسها.

كما نلاحظ أيضا أن البساطة والتركيب من جهة اللفظ وليست من جهة المعنى، فالمعنى واحد في كل منهما، وهو الدلالة على المسمى، ولكنه عبر عنه في الأولى بلفظ مفرد، وعبر عنه في الثانية بلفظ مركب.

* - **ثانيا: الأعلام باعتبار الجمود والاشتقاق:**

- تعريف الجامد والمشتق:

١ -**الاسم (العلم) الجامد:**

الاسم الجامد هو الموضوع بلفظه وضعا أوليا ولم يكن مأخوذا من غيره، وهو بسيط من الناحية المعنوية.

٢ -**الاسم (العلم) المشتق:**

الاسم المشتق هو المأخوذ بلفظه من غيره ويسمى صفة، وهو مركب من الناحية المعنوية.

وقد ترتب على القول ببساطة الاسم وتركب الصفة خفة الاسم (الجامد)، وثقل الصفة (الاسم المشتق).

قال السيوطي: " الاسم أخف عليهم من الصفة، وذلك أن الصفة ثقلت بالاشتقاق، وبالحاجة إلى موصوف، وتتحمل الضمير"[١].

والمقصود بالصفة في قول السيوطي هو الوصف المشتق.

([١]) الأشباه والنظائر ج ١/ ٨١، ٨٢.

وخير دليل على ما ذهبنا إليه من القول ببساطة الاسم الجامد وتركب المشتق ما نقله السيوطي عن ابن يعيش، حيث قال: " الفرق بين الاسم والصفة من حيث اللفظ، أن: الاسم (غير الصفة): ما كان جنسا غير مأخوذ من فعل نحو: رجل وفرس، وعلم وجهل.

والصفة: ما كان مأخوذا من غير الفعل نحو: اسم الفاعل، واسم المفعول كضارب، ومضروب، وما أشبهها من الصفات الفعلية، وأحمر وأصفر وما أشبهها من صفات الحلية، ومصري ومغربي ونحوها من صفات النسبة.

والفرق بينهما من حيث المعنى، أن: الصفة تدل على ذات وصفة نحو أسود مثلا؛ فهذه الكلمة تدل على شيئين، أحدهما: الذات، والآخر: السواد، إلا أن دلالتها على الذات اسمية، ودلالتها على السواد من جهة أنه مشتق من لفظه فهو خارج، وغير الصفة لا يدل إلا على شيء واحد وهو: ذات المسمى"[1].

كما ذكر ضياء الدين بن العلج (صاحب البسيط) أن ثقل الاسم المشتق (الصفة) يرجع إلى أربعة أمور:

- الأول: أنه يناسب الفعل من جهة الاشتقاق.
- الثاني: أنه يناسب الفعل في تحمل الضمير.
- الثالث: أنه يناسب الفعل في العمل.
- الرابع: أنه يفتقر إلى موصوف يتبعه.

(1) انظر: المرجع السابق ج ١/ ٨٢.

فلما ثقل الاسم المشتق من هذه الجهات أشبه ثقل المركب[1].

فبساطة الاسم (الجامد) المعنوية جعلته أخف من المشتق (الصفة)، وتركب الاسم المشتق (الصفة) من الناحية المعنوية جعلته أثقل من غير المشتق.

* ثالثا: الأعلام باعتبار التعريف والتنكير:

١ - الاسم النكرة:

الاسم النكرة بسيط من جهة اللفظ؛ إذ لا يشتمل على علامة تعريف يثقل بها، ولكنه من جهة المعنى مركب؛ إذ يدل على مطلق العموم والشمول لأفراد الجنس، نحو: رجل، وفرس... إلخ.

٢ -الاسم المعرَّف:

أما الاسم المعرف وبخاصة المعرف بـ (ال)، فإنه بعكس ذلك مركب من جهة اللفظ؛ إذ يشتمل على علامة تعريف يثقل بها، وبسيط من جهة المعنى، إذ يدل على شيء معين ومحدد في ذهن السامع والمتكلم.

ودليل ذلك ما ذكره ابن يعيش في شرحه لقول الزمخشري في شرح المفصل: " الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد"، حيث قال: " قوله: (الدالة على معنى) : فصل فصله من المهمل الذي لا يدل على معنى.

وقوله: (مفرد): فصل ثانٍ فصله من المركب نحو: الرجل، والغلام ونحوهما مما هو معرف بالألف واللام، فإنه يدل على معنيين: التعريف، والمعرف، وهو من جهة

(1) انظر: الأشباه والنظائر ج ١/ ٨١ -٨٢..

النطق لفظة واحدة، وكلمتان؛ إذ كان مركبا من الألف واللام الدالة على التعريف، فهي كلمة لأنها حرف معنى، والمعرف كلمة أخرى"[1].

أما ابن القيم فقد اعتبر الاسم المعرف مركبا من جهة اللفظ والمعنى، والاسم النكرة بسيطا من جهة اللفظ والمعنى حيث قال: " الاسم المعرفة يدل على معنيين: الرجل وتعيينه، والشيء وتخصيصه من غيره، والنكرة لا تدل إلا على معنى مفرد، فكان ما يدل على معنيين أقوى مما يدل على معنى واحد"[2].

وسبق ابن السراج غيره من النحويين إلى هذا الرأي حيث ذكر أن (ال) التعريف تركب مع الاسم المعرف وتصير جزءًا منه، وتغير من معناه فقال: " فإن قال قائل: ما بال لام المعرفة لم تعمل في الاسم، وهي لا تدخل إلا على الاسم، ولا يجوز أن تدخل هذه اللام على الفعل؟ قيل: هذه اللام قد صارت من نفس الاسم ألا ترى قولك: الرجل، يدل على غير ما كان يدل عليه رجل، وهي بمنزلة المضاف إليه الذي يصير مع المضاف بمنزلة اسم واحد نحو قولك: عبد الملك، ولو أفردت عبدا من الملك لم يدل على ما كان يدل عليه عبد الملك، وكذلك الجواب في السين وسوف"[3].

وقال أيضا: " إذا قلت الرجل والغلام، فاللام أحدثت معنى التعريف، وقد كان رجل وغلام نكرتين"[4].

---

(1) شرح المفصل ج ١/١٩.

(2) بدائع الفوائد ج ١/١٧٥.

(3) الأصول ج ١/٥٦، وانظر: ج ١/٣٩ -٤٢.

(4) انظر: المرجع السابق ج ١/٤٢.

وقد ترتب على القول ببساطة النكرة وتركب المعرفة القول بأصالة النكرة وخفتها، وثقل المعرفة وفرعيتها، قال السيوطي: "أصل الأسماء أن تكون نكرات ، ولذلك كانت المعرفة ذات علامة وافتقار إلى موضع لنقلها عن الأصل"[1].

وعلل صاحب البسيط أصالة النكرة وفرعية المعرفة بأربعة أمور:

-الأمر الأول:

أن مسمى النكرة أسبق في الذهن من مسمى المعرفة بدليل طغيان التعريف على التنكير.

- الأمر الثاني:

أن التعريف يحتاج إلى قرينة من تعريف وضع أو آلة بخلاف النكرة، ولذلك كان التعريف فرعا على التنكير.

- الأمر الثالث:

أن لفظ شيء ومعلوم يقع على المعرفة والنكرة، فاندراج المعرفة تحت عمومها دليل على أصالتها، كأصالة العام بالنسبة للخاص، فإن الإنسان يندرج تحت الحيوان لكونه نوعا منه، والجنس أصل لأنواعه.

- الأمر الرابع:

أن فائدة التعريف تعيين المسمى عند التركيب، وقبل التركيب لا إخبار، فلا تعريف قبل التركيب"[1].

([1]) الأشباه والنظائر ج ٤٢/٢.

*** رابعا: الأعلام باعتبار النوع (التذكير والتأنيث):**

العلم المذكر بسيط من الناحية اللفظية إذ لا يشتمل على علامة، بينما العلم المؤنث مركب من جهة اللفظ لأنه يفتقر إلى علامة تأنيث، ودليل ذلك قول ابن يعيش: " فأما ما كان فيه هاء التأنيث فيجوز ترخيمه، وإن كان على ثلاثة أحرف لأنه بمنزلة اسم ضم إلى اسم كحضرموت، ورامهرمز، فجاز حذف الثاني منهما كما جاز في حضر موت وبقي على حرفين كيد، ودم، لأنه كان كذلك، والهاء فيه إذن بمنزلة المنفصلة"[٢].

*** خامسا: الأعلام باعتبار العدد:**

١ -العلم المفرد:

العلم المفرد (ما ليس مثنى ولا مجموعا) باعتبار العدد بسيط لفظا ومعنى، إذ يدل على مسمى واحد فقط ولا يحتاج إلى علامة.

٢ -العلم غير المفرد (المثنى والمجموع):

العلم غير المفرد مركب لفظا ومعنى؛ إذ يدل على أكثر من مسمى، كما أنه يحتاج إلى علامة تركب مع مفرده للدلالة على التثنية والجمع.

ومن المعلوم لدى النحويين أن التثنية والجمع قد وضعا في اللغة لإفادة الاختصار، والإغناء عن التكرار.

---

(١) الأشباه والنظائر ج ٤٢/٢.

(٢) شرح المفصل ج ٢٠/٢.

قال الزجاجي عن التثنية: "هي ضم اسم إلى اسم مثله في اللفظ، فيختصر ذلك بأن يقتصر على لفظ أحدهما إذ كان لا فرق بينه وبين الآخر، ويؤتى بعلامة التثنية آخرا فيعلم بذلك أنهما قد اجتمعا وصارا بمنزلة شيء واحد، إلا أن الإخبار عنهما يقع على المعنى، وذلك قولك: رجل ورجل ثم تقول: رجلان، وغلام وغلام، ثم تقول غلامان، وزيد وزيد، ثم تقول الزيدان، فيكون ذلك أخصر من تكرير الاسم"[1].

وقال عن الجمع: " فمن المجموع ما جاء على حد التثنية، وهو أن تضم أسماء بعضها إلى بعض متفقة الألفاظ فيزاد في آخر واحد منها علامة الجمع، فيعلم أن الجماعة داخلة معه كقولنا: الزيدون، والعمرون"[2].

وقال أبو البركات الأنباري: " إن قال قائل: ما التثنية؟ قيل: التثنية صيغة مبنية للدلالة على الاثنين، وأصل التثنية العطف، تقول: قام الزيدان، وذهب العمران، والأصل قام زيد وزيد، وذهب عمرو وعمرو، إلا أنهم حذفوا أحدهما، وزادوا على الآخر زيادة دالة على التثنية للإيجاز والاختصار"[3].

وقال أيضا: " فإن قيل: ما الجمع؟ قيل: صيغة مبنية للدلالة على العدد الزائد على اثنين، والأصل فيه أيضا العطف كالتثنية، إلا أنهم لما عدلوا عن التكرار في التثنية طلبًا للاختصار كان ذلك في الجمع أولى"[4].

وقال ابن بابشاذ: " معنى التثنية ضم شيء إلى مثله كقولك: الزيدان والزيدين، ومعنى الجمع: ضم شيء إلى أكثر منه كقولك: الزيدون والزيدين"[1].

---

(1) الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص: (١٢١).

(2) انظر: المرجع السابق ص: (١٢١ -١٢٢).

(3) أسرار العربية ص: (٤٧).

(4) انظر: المرجع السابق ص: (٤٨).

وقال أبو علي الشلوبين: " التثنية: ضم واحد إلى مثله بشرط اتفاق اللفظين في الأكثر، وفائدتها شفع المعنى المفرد فيما تحته من الأسماء، وما لا معنى تحته ففائدتها فيه شفع الأفراد بشرطها.....، والجمع: ضم واحد إلى أكثر منه بشرط اتفاق الألفاظ، وفائدته الدلالة على أكثر من اثنين، وأمره كأمر التثنية في جميع ما ذكر"[٢].

يتبين لنا مما سبق أن التثنية والجمع في الأسماء والأعلام - بخاصة - نوع من التركيب اللفظي والمعنوي، ويمكننا أن نستنتج من ذلك القول ببساطة المفرد لفظا ومعنى، وتركب المثنى والمجموع لفظا ومعنى، لأن المفرد يدل على معنى واحد فقط بلفظه، ولا يحتاج إلى علامة لفظية تدل عليه، أما المثنى والمجموع فيدلان على أكثر من واحد، ويحتاجان إلى علامة لفظية تدل عليهما.

وقد ترتب على القول ببساطة المفرد وتركب المثنى والمجموع القول بأصالة المفرد وفرعية المثنى والمجموع.

قال ابن القيم: " اعلم أن الأصل هو المعنى المفرد لأن اللفظ قالب المعنى ولباسه، يحتذي حذوه، والمناسبة الحقيقية معتبرة بين اللفظ والمعنى طولا وقصرا، وخفة وثقلا، وكثرة وقلة، وحركة وسكونا، وشدة ولينا، فإن كان المعنى مفردا أفردوا لفظه، وإن كان مركبا ركبوا اللفظ"[٣].

---

(١) شرح المقدمة النحوية ص: (١٣٠).

(٢) التوطئة ص: (١٨).

(٣) بدائع الفوائد ج ١/ ١٠٨.

وقال أيضا: " ولما كان المفرد هو الأصل، والتثنية والجمع فرعان تابعان له جعل لهما في الاسم علامة تدل عليهما، وجعلت آخرا قضاء لحق الأصالة فيه والتبعية فيهما والفرعية"[1].

(1) انظر: المرجع السابق ج ١/١٠٩.

المبحث الثاني

البساطة والتركيب في المصادر

*** أولا : تعريف المصدر:**

المصدر في اللغة: مادة (صَدَرَ) وتعني مقدمة الشيء وأوله[1].

وأما في الاصطلاح النحوي: فالمصدر هو الاسم الدال على الحدث مجردا من الدلالة على الزمان.

*** ثانيا : تقسيمات المصدر:**

ويقسم النحويون المصدر قسمين:

(أ) – مصدر صريح:

وهو ما كان لفظة واحدة دالة على الحدث نحو: الذهاب، والقيام، والجلوس... ونحوه من الألفاظ الدالة على الأحداث.

(ب) – مصدر مؤول:

وهو ما فهم منه الدلالة على الحدث، وكان مركبا من أكثر من كلمة نحو: (ما) والفعل الماضي و(أنْ) والفعل المضارع وذلك مثل: أعجبني ما صنعت، أي: صنعك، وسرني أن تتوب، أي: سرني توبتك.

---

(1) انظر: اللسان مادة (صدر)، والقاموس المحيط ج ٢/ ٧٠.

وإذا كان المصدر على هذه الصورة فإننا نستنتج من ذلك: أن المصدر الصريح بسيط لفظا ومعنى؛ لأنه من ناحية اللفظ كلمة واحدة، ومن ناحية المعنى يدل على معنى واحد، وهو الحدث دون الدلالة على الزمان.

وأن المصدر المؤول مركب لفظا ومعنى؛ إذ إنه يتكون من مفردين من ناحية اللفظ (ما) والفعل، أو (أن) والفعل، ومن ناحية المعنى يدل على معنيين، وهما: الحدث، والزمان، وفيه دليل على التحقق والوقوع باعتبار الفعل المركب فيه[1].

لذلك فرق النحويون بين التعبير بالمصدر الصريح والمصدر المؤول، لما فيه من زيادة معنى، يقول السهيلي: " في دخول (أنْ)على الفعل ثلاث فوائد:

-**إحداها**: أن الحدث قد يكون فيما مضى، وفيما هو آت، وليس في صيغته ما يدل على مضي ولا استقبال، فجاءوا بلفظ الفعل المشتق منه مع (أنْ) ليجتمع لهم الإخبار عن الحدث مع الدلالة على الزمان.

-**الثانية**: أن (أنْ) تدل على إمكان الفعل دون الوجوب والاستحالة.

-**الثالثة**: أنها تدل على مجرد معنى الحدث دون احتمال معنى زائد عليه، ففيها تحصين للمعنى من الإشكال، وتخليص له من شوائب الاحتمال، وذلك أنك إذا قلت: كرهت خروجك، أو أعجبني قدومك، احتمل الكلام معاني منها: أن يكون نفس القدوم هو المعجب لك دون صفة من صفاته وهيئاته، وإن كان لا يوصف في الحقيقة بصفات، ولكنها عبارة عن الكيفيات.

([1]) انظر: ارتشاف الضرب ج ١/٥١٨.

واحتمل أيضا أن تريد أنك أعجبتك سرعته، أو بطؤه أو حالة من حالاته، فإذا قلت: (أعجبني أنْ قدمت) كانت (أنْ) على الفعل بمنزلة الطابع والعنوان من عوارض الاحتمال المتصورة في الأذهان"[1].

وقال ابن القيم: " الفرق بين المصدر الصريح والمصدر المقدر مع (ما) أنك إذا قلت: يعجبني صنعك، فالإعجاب هنا واقع على نفس الحدث بقطع النظر عن زمانه ومكانه.

وإذا قلت: يعجبني ما صنعت فالإعجاب واقع على صنع ماض، وكذلك ما تصنع واقع على مستقبل فلم تتحد دلالة ما والفعل والمصدر"[2].

ونظرا لاختلاف الدلالة في التعبير بالمصدر الصريح والمصدر المؤول نجد الإسنوي[3] يرتب عليه بعض الأحكام الفقهية حيث قال: " المصدر المنسبك نحو: يعجبني صنعك. إن كان بمعنى الماضي فينحل إلى (ما) والفعل نحو: ما صنعت أو تصنع، وإن كان بمعنى الاستقبال فينحل إلى (أنْ) والفعل، وكذلك (أنَّ) المشددة

---

(1) نتائج الفكر ص: (٩٧).

(2) بدائع الفوائد ج ١/ ٩٢ -٩٣.

(3) هو: جمال الدين أبو محمد بن عبد الرحيم بن الحسن بن على الإسنوي، ولد بإسنا في صعيد مصر سنة (٧٠٤) هـ، وأخذ العلم عن شيوخ عصره ، وبرع في اللغة والأدب والفقه ، وتوفي سنة (٧٧٢) هـ، وخلف عددا من المؤلفات القيمة من أشهرها: الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الأصول الفقهية.
انظر ترجمته في: البدر الطالع للسخاوي ١/ ٣٥٢ -٣٥٤، وبغية الوعاة للسيوطي (٣٠٤ - ٣٠٥)، والدرر الكامنة لابن حجر ٢/ ٣٥٤ -٣٥٦، وشذرات الذهب لابن العماد الحنبلي٦/ ٢٢٣ -٢٢٤، وطبقات الشافعية للسبكي ٩/ ٢٧٦، والنجوم الزاهرة لابن تغربردي ١١/ ١١٤ -١١٥.

مع الفعل، وذكر في الارتشاف أن النحاة فرقوا بين انطلاقك مثلا وبين أنك منطلق، وأن المصدر لا دليل فيه على الوقوع والتحقيق، و(أن) تدل عليهما[1].

وإذا علمت ذلك فمن فروع المسألة ما إذا قال: أوصيت لك بأن تسكن هذه الدار، أو بأن يخدمك هذا العبد، فإنه يكون إباحة لا تمليكا حتى تبطل الوصية بموت الموصى إليه، ولا يؤجر.

وفي الإعارة وجهان بخلاف ما لو أتى بالمصدر المنسبك فقال: بسكناها أو بخدمته فإنه يكون تمليكا.....

ومنها إذا قال: وكلتك أن تبيع هذا، فليس له التوكيل، فلو قال: في بيعه ففي جواز التوكيل نظر، وقياس ما سبق في الخدمة والسكنى جوازه"[2].

وعلى الرغم من أن المصدر المؤول يمكن أن يرد في جميع المواقع النحوية التي يرد فيها المصدر الصريح، ويقوم بنفس وظائفه إلا أن التعبير بالمصدر المؤول له دلالات وأسرار ليست للمصدر الصريح، منها:

١ - الدلالة على الزمن.

٢ - والدلالة على الفعل من غير ملابسات أخرى.

٣ - والدلالة على احتمال وقوع الفعل.

٤ - والحرص على إظهار الفعل مبنيا للمجهول.

---

(١) انظر: ارتشاف الضرب ج ١/ ٥١٨.

(٢) الكوكب الدري ص: (٢٥٠ -٢٥١).

٥ - والحرص على إظهار النفي.

٦ - وإرادة معنى الطلب والأمر والعدول بهما إلى الخبر[١].

ويتأكد لنا مما سبق أن المصدر الصريح بسيط لفظا ومعنى وأن المصدر المؤول مركب لفظا ومعنى.

ولما كان المصدر الصريح بسيطًا من الناحية اللفظية والمعنوية فرق النحويون بينه وبين الفعل، وحكموا له بالأصالة والخفة، وحكموا للفعل بالفرعية والثقل[٢].

فقد نقل السيوطي عن أبي البقاء العكبري في التبيين قوله: " المصدر له معنى واحد وهو دلالته على الحدث فقط، ولا يدل على الزمان بلفظه، والفعل يدل على الحدث والزمان المخصوص فهو بمنزلة اللفظ المركب، فإنه يدل على أكثر مما يدل عليه المفرد، ولا تركيب إلا بعد الإفراد كما أنه لا دلالة على الحدث والزمان المخصوص إلا بعد الدلالة على الحدث وحده"[٣].

(١) انظر: المصادر المؤولة وأسرارها التعبيرية، للدكتور أحمد محمد زايد ص: (١٤١ -١٤٧).

(٢) انظر: الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص: (٥٦ -٦٣، ١٠٠ -١٠١)، والإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري المسألة ٢٨، وأسرار العربية ص: (٦٩)، والأشباه والنظائر ج ١/ ٥٥، ٨٤ -٨٥، ٣٢ -٣٢٥.

(٣) الأشباه والنظائر ج ١/ ٨٤ -٨٥.

وقال ابن بابشاذ: " الأفعال إنما دخلت الكلام لتدل على الزمان والحدث دلالة إفادة، وهي بخلاف الأسماء التي تدل دلالة إشارة، ودلالة الأسماء دلالة واحدة وهي ذات المسمى، ودلالة الأفعال دلالتان: دلالة الزمان، ودلالة الحدث"[1].

(1) شرح المقدمة النحوية ص: (١٣٣).

المبحث الثالث

البساطة والتركيب في الأعداد

* أولا : تعريف العدد :

العدد في اللغة: مادة (عَدَدَ) وتعني الإحصاء والحصر[1].

أما في الاصطلاح النحوي فالعدد هو: ما دل على معدود، وهو ضرب من الاختصار والإغناء عن التكرار.

قال السيوطي: " ومما وضع للاختصار العدد، فإن عشرة ومائة وألف قام مقام درهم ودرهم إلى أن تأتي بجملة ما عندك مكررًا هكذا[2].

وقال أيضا: " باب مثنى وثلاث ورباع معدول به عن عدد مكرر طلبا للمبالغة والاختصار"[3].

* ثانيا : تقسيمات العدد :

يمكننا أن نقسم العدد باعتبار لفظه ثلاثة أقسام:

١ -عدد مفرد.

---

(1) انظر: اللسان مادة (عدد) والقاموس المحيط، والمعجم الوسيط مادة (عدد).

(2) الأشباه والنظائر ج ١/ ٥٣، وانظر: شرح المفصل لابن يعيش ج ١/ ١٠٥.

(3) الأشباه والنظائر ج ١/ ٥٥ -٥٦.

٢ -عدد مركب.

٣ -عدد معطوف.

فالعدد المفرد منه البسيط لفظا ومعنى، ومنه البسيط من جهة اللفظ ولكنه مركب من جهة المعنى.

وأما العددان المركب والمعطوف فمركبان من جهة اللفظ والمعنى معا، وتفصيل ذلك على النحو التالي:

فالعدد (واحد) بسيط لفظا ومعنى؛ إذ يدل على معنى مفرد بلفظ مفرد، والأعداد من اثنين إلى عشرة مفردة، أي: بسيطة من جهة اللفظ، ولكنها من جهة المعنى مركبة؛ إذ تدل على أكثر من معنى ولكن بلفظ مفرد، أما الأعداد من أحد عشر إلى تسعة عشر فمركبة، لأنها تدل على أكثر من معنى بأكثر من لفظ.

والعدد المعطوف يكون بضم مفردين على جهة العطف وهو أيضا يمكن اعتباره مركبا من جهة المعنى.

ومن ثم اختص العدد المركب في النحو العربي بمجموعة من الأحكام من ناحية الإعراب والبناء، والتعريف والتنكير، والتذكير والتأنيث... وغير ذلك من أمور[١].

يقول أبو بكر الزبيدي: " فإذا جاوزت العشرة في عدد المذكر جمعت العددين، وحذفت واو العطف التي كانت بينهما، وجعلتهما بمنزلة اسم واحد، وبنيتهما على الفتح بغير تنوين تقول: هؤلاء أحد عشر رجلا[١].

(١) انظر: المقتضب باب العدد ج ١٥١/٢.

فإذا بلغت ثلاثة عشر في عدد مذكر أثبت الهاء في العدد الأول من الثلاثة إلى التسعة وأسقطتها في العدد الآخر وهو العشرة، وبنيت الاسمين على الفتح كما فعلت في أحد عشر؛ تقول: مررت بثلاثة عشر غلاما، وبعثت إليك أربعة عشر ثوبا، وجاء ثمانية عشر رجلا، ولقيت تسعة عشر فارسا"[٢].

وقال ابن يعيش عن حكم تعريف العدد المركب بـ (ال): " وأما العدد المركب فهو أحد عشر إلى تسعة عشر وفيه ثلاثة مذاهب:

- أحدها:

مذهب أكثر البصريين أن تدخل الألف واللام على الاسم الأول منهما فتقول: عندي الأحد عشر درهما، والثلاثة عشر غلاما، لأنهما قد جعلا بالتركيب كالشيء الواحد فكان تعريفهما بإدخال اللام في أولهما.

- الثاني:

وهو مذهب الكوفيين والأخفش من البصريين تعريف الاسمين الأولين نحو: عندي الأحد العشر درهما، لأنهما في الحقيقة اسمان والعطف مراد فيهما، ولذلك وجب بناؤهما، ولو صرحت بالعطف لم يكن بد من تعريفهما فكذلك إذا كان مضمنا معنى العطف.

- الثالث:

---

(١) الواضح في العربية للزبيدي ص: (١٠٠).

(٢) الواضح في العربية للزبيدي ص: (١٠١)، وانظر: المقتضب ج ٢/١٦١ -١٦٢، ٣/١٨٤، ٤/٢٩ -٣٠.

مذهب قوم من الكتاب أنهم يدخلون الألف واللام على الأسماء الثلاثة، وهو فاسد لما ذكرنا من أن التمييز لا يكون إلا نكرة"[1].

المبحث الرابع

البساطة والتركيب في الظروف

* أولا تعريف الظرف:

الظرف في اللغة: مادة (ظرف) وتعني: الوعاء[2].

وفي الاصطلاح النحوي: هو وعاء الحدث، وأطلق عليه النحويون المفعول فيه.

* ثانيا: تقسيمات الظرف: ينقسم الظرف إلى قسمين:

(أ) - ظرف زمان: وهو الدال على زمن حدوث الفعل.

(ب) - وظرف مكان: وهو الدال على مكان حدوث الفعل.

والظرف يكون بسيطا إذا كان من لفظة واحدة دالة على زمن أو مكان حدوث الفعل، ويكون مركبا إذا كان مكونا من أكثر من كلمة، ومن الأمثلة التي وردت في لاستعمال اللغوي للظروف المركبة مجموعة من الظروف المركبة تركيب

(1) شرح المفصل لابن يعيش ج ٦/ ٣٣.

(2) انظر: اللسان مادة (ظرف)، والقاموس المحيط ج ٣/ ١٧٦.

خمسة عشر وبابه، وتبنى على فتح الجزأين ومنها: حِيصَ بِيصَ، صَبَاحَ مَسَاءَ، يَوْمَ يَوْمَ، بَيْنَ بَيْنَ، لَيْلَ نَهَارَ، بَيْتَ بَيْتَ، حِيثَ بِيثَ[1].

(1) انظر: المقتضب ج ١٦١/٢ -١٦٢، ج ١٨٤/٣، ج ٢٩/٤ -٣٠، ٢٥٢، وشرح ابن يعيش للمفصل ج ١٢٢/٤.

المبحث الخامس

البساطة والتركيب في الأحوال

*** أولا : تعريف الحال :**

الحال هي الاسم الفضلة المنصوب الذي يبين هيئة صاحبه.

*** ثانيا : تقسيمات الحال :**

تنقسم الحال إلى قسمين:

(أ) - مفردة.

(ب) - ومركبة.

والحال المركبة تنقسم بدورها قسمين:

(١) - جملة.

(٢) - وشبه جملة.

والحال المفردة بسيطة لفظا ومعنى، أما الحال المركبة فمركبة لفظا ومعنى، وقد وردت بعض الصور في الاستعمال اللغوي للحال المركبة تركيب خمسة

عشر وبابه وذلك نحو: شَغَرَ بَغَرَ، وأَخْوَلَ أَخْوَلَ، وكَفَّةً كَفَّةً، وشَذَرَ مَذَرَ، صَحْرَةً بَحْرَةً....، والتركيب هنا تركيب لفظي[1].

وهذا النوع من الأحوال المركبة تحدث فيه عدة تغيرات صرفية وصوتية بسبب التركيب كالإعلال والإبدال، والإتباع، وغير ذلك.

والغاية من التغيرات التي تحدث في الأحوال المركبة هي الازدواج أو المماثلة الصوتية، قال أبو حيان الأندلسي: "وجاء من الحال ألفاظ مركبة تركيب خمسة عشر فمنها ما أصله العطف وذلك قولهم:

(تفرقوا شَغَرْبَغَرْ): ومعناه منتشرين، يقال شغر البلد إذا خلا من الناس، وكأنهم حين فارقوا أماكنهم إلى جهات شتَّى خلت منهم، ويقال: أشغر في فلاة: أبعد فيها، وبغر النجم يبغرُ بُغُورًا: إذا سقط وهاج بالمطر، والنجم: للثريا، وكأنه بغرَ منه، لأنهم إذا تفرقوا إلى نواح سقطوا فيها.

و(شَذَرْمَذَرْ، شِذَرْمِذَرْ): يقال بفتح الشين والميم وكسرهما، ومذر إتباع لشذر، والشذر: قطع الذهب، والشذر: اللؤلؤ، والشذرة: القطعة؛ كأنهم بتوجههم في كل جهة تقطعوا في نواحي الأرض. ومذرت البيضة: فسدت، ومَذِرَتْ معدته بكسر الذال: فسدت، وكأنهم بخروجهم إلى غير مواطنهم فسدت أحوالهم، وقيل: الميم في مذر بدل من الباء.

و(خُذَعْ مُذَعْ): أي منقطعين.

و(أَخْوَلْ أَخْوَلْ): معناه شيئا بعد شيء، ومنه تفرقوا أخول أخول.

([1]) انظر: كتاب سيبويه ج ٢٢٧/١، المقتضب ج ١٦١/٢ -١٦٢، ج ١٨٤/٣، ج ٢٩/٤، ٢٥٤، وارتشاف الضرب ج ٣١٧/١، ج ٣٧٠/٢ -٣٧١.

و(حَيْثُ بَيْثُ): وتركت البلاد (حِيثْ بِيثْ) أتبع الأول والثاني، و(حُوثُ بُوثُ) أتبع الأول، وفي (حَاثَ بَاثَ) بناؤه على فعل وأعلَّه، وحاث وباث، وحِيث وبِيث بكسر الحاء والباء، وقلب الواو ياء للكسر قبلها، وقال: حَوْثًا بَوْثًا بالتنوين، اتبعوا الأول والثاني، وأصل حاث الياء، وأصل باث الواو.

و(بَيْتَ بَيْتَ): ويقال هو جاري بيت بيت، أي: ملاصقا.

و(كَفَّةَ كَفَّةَ): ويقال: لقيته كَفَّةً كَفَّةً، وكَفَّةً كَفَّةٍ، وكَفَّةً عَنْ كَفَّةٍ، أي: متكافئا أو مواجهة.

و(أَيَادِي سَبَا): ويقال تفرقوا أيادي سبا.

و(حِيصْ بِيصْ): وقعوا في حيص بيص، أي: في اختلال من أمرهم"[1].

وقال الفراء فيما نقل عنه أبو حيان: " حاص عنه وانحاص: عدل، وقال بعضهم: هما اسمان من حيص وبوص جعلا واحدا.... فأخرج البوص على لفظ الحيص ليزدوجا، والحيص: الرواغ والتخلف، والبوص: السبق والفرار، ومعناه: كل شيء يتخلف عنه ويفر منه"[2].

(1) ارتشاف الضرب ج ٢/ ٣٧٠ -٣٧١.

(2) المرجع السابق ج ١/ ٣١٧.

المبحث السادس

أسماء الأفعال [الخوالف]

*** أولا: تعريف أسماء الأفعال:**

أسماء الأفعال هي مجموعة من الصيغ التي تبنى بناءً خاصا وتجمع بين خصائص الأسماء والأفعال، فتأخذ من الفعل معناه وعمله، ومن الاسم شكله، وقد اختلف النحويون في هذا القسم من المفردات وترتيبه بين أنواع الكلم العربي، ومنهم من جعله قسما قائما بنفسه وأطلق عليه مصطلح الخالفة[1].

وذهب غير واحد من النحويين إلى أن هذه الأسماء موضوعة في اللغة للاختصار، يقول عبد القاهر الجرجاني[2]:

([1]) انظر: كتاب سيبويه ج ١٢٢/١، ج ١٥٨/٢، والمقتضب ج ٢٥/٣، ١٦٨، ١٧٩، ١٨٠، ٢٠٢ -٢٠٥، ٢١١، ٢٧٩، والواضح في العربية للزبيدي ص: (١٢٨ -١٢٩)، وارتشاف الضرب ج ٢٠٠/٣ -٢١٣.

([2]) هو: الإمام عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، فارسي الأصل وجرجاني الدار، كان إماما في العربية والبلاغة وهو أول من استنبط علمي المعاني والبديع وصنف فيهما، من مؤلفاته: دلائل الإعجاز، وأسرار البلاغة، وشرح الإيضاح.، وتوفي سنة (٤٧١) هـ.
انظر ترجمته في: إشارة التعيين (١٨٨)، والأعلام ١٧٤/٤، وإنباه الرواة ١٨٨/٢ -١٩٠، وبغية الوعاة ١٠٦/٢، والبلغة (١٢٦)، وشذرات الذهب ٢٤٠/٣، طبقات الشافعية (٢٤٢)، وطبقات ابن قاضي شهبة ٩٤/٢ -٩٥، ومعجم المؤلفين ٣١٠/٥، ونزهة الألباء (٤٣٤ - ٤٣٦)، وهدي العارفين (٦٠٦).

" اعلم أن هذه الأسماء يؤتى بها لضرب من الاختصار، فـ (صه، ومه) يقومان مقام اسكت، واكفف، و(رويد) مقام اورود، و(ايه) مقام حدث يكون للواحد والجميع، والمؤنث والمذكر على صورة واحدة"[1].

وقال السيوطي: " قال صاحب البسيط: فائدة وضع أسماء الأفعال الاختصار والمبالغة.

- **أما الاختصار:** فإنها بلفظ واحد مع المذكر والمؤنث والمثنى والمجموع نحو: صه يا زيد، وصه يا هند، وصه يا زيدان، وصه يا زيدون، وصه يا هندات، ولو جئت بمسمى هذه اللفظة لقلت: اسكت، واسكتي، واسكتا، واسكتوا، واسكتن.

- **وأما المبالغة:** فتعلم من لفظها فإن هيهات أبلغ في الدلالة على البعد من بعد، وكذلك باقيتها، ولولا إرادة الاختصار والمبالغة لكانت الأفعال التي هي مسماها تغني عن وضعها"[2].

* ثانيا: تقسيمات أسماء الأفعال:

تنقسم أسماء الأفعال قسمين: قسم بسيط، وقسم آخر مركب[3].

-أولا: القسم البسيط:

ينقسم هذا القسم إلى قسمين وهما:

---

(1) المقتصد في شرح الإيضاح: ج ١/٥٦٩.

(2) الأشباه والنظائر ج ١/٥٤، وانظر: شرح المقدمة النحوية لابن بابشاذ ص: (١٢٢).

(3) انظر: ارتشاف الضرب ج ٣/١٩٧ -٢١٣.

١ - قسم مختلف في قياسه.

٢ - وقسم مسموع.

وفيما يلي تفصيل كل نوع منهما:

- القسم الأول: ما اختلف في قياسه:

وله عدة صور وهي:

(أ) - ما جاء على وزن (فَعَال) وذلك نحو: حذار ، نزال، مناع، وما يشبه ذلك.

(ب) - ما جاء على وزن (فَعْلاَل) وذلك نحو: قرقار، عرعار، جرجار[١].

- القسم الثاني: المسموع:

وله عدة صور وهي:

(أ) - ثنائي: وذلك نحو: (مه، صه، ها، وي، وا، قط، قد، رع، لع).

(ب) - ثلاثي: وذلك نحو: (قيد، هيت، بله، إيه، ويه، بسّ، واه، أفّ، أخّ، كخّ، هاء، بجل، لبّ، هاه، ايت، لبى).

(ج) - زائد على ثلاثة أحرف: وذلك نحو: (رويد، أوّه، آمين، مهيم، حمحام، همهام، محماح، بحباح، أولى، فداء، النجاء، هيهات، دُهْدُرن، سرعان، وشكان، شتَّان، بطآن)[٢].

---

(١) انظر: ارتشاف الضرب ج ١٩٧/٣ -١٩٩.

(٢) انظر: ارتشاف الضرب ج ١٩٩/٣ -٢٠٩.

-ثانيا: القسم المركب:

و ينقسم هذا القسم أيضا قسمين:

- القسم الأول:

مركب من حرف جر وضمير مخاطب مجرور، أو ظرف وضمير مخاطب، وهذا القسم يطلق عليه (أسماء الأفعال المنقولة).

- القسم الثاني:

مركب من غير الجار والمجرور والظرف.

وفيما يلي تفصيل كل قسم منهما:

*** أولا: أسماء الأفعال المنقولة:**

ولها صورتان:

(أ) - ما ركب من حرف جر وضمير مجرور بعده، وذلك نحو: عليك، إليك، عليَّ، إليَّ.

(ب) - ما ركب من ظرف وضمير، وذلك نحو: عندك، لديك، دونك، بينك، وراءك، أمامك، مكانك، بعدك.

*** ثانيا: ما ركب من غير الجار والظرف:**

ومن أمثلته: (هلم، وحيهل، هاؤم، ويكأن)[1].

ومع أن النحويين اتفقوا على تركب القسم الأول من أسماء الأفعال (المنقولة) من حرف الجر والضمير أو الظرف والضمير، وقد حدث لهما بالتركيب معنى وحكم جديد إلا أنهم اختلفوا في القسم الثاني اختلافا كبيرا[2].

وفي الصفحات التالية بإذن الله تعالى نتناول أسماء الأفعال المركبة التي اختلف فيها النحويون، وهي على النحو التالي:

(1) انظر: ارتشاف الضرب ج ٣/٢١٢ -٢١٣، والواضح في العربية ص: (١٢٨ -١٢٩).

(2) انظر: المقتضب ج ٣/٢٠٢ -٢٠٥، وشرح المفصل ٤/١١٤، وشرح التصريح ج ٢/١٩٨.

١ - (هَلُمَّ):

اسم فعل أمر بمعنى أقبل، وقد سبق الحديث عنه في قسم الحروف والأدوات المركبة عند الحديث عن (ها) وما تركب معها من الحروف والأدوات[١].

٢ - (هَاؤُمُ):

من أسماء الأفعال التي ورد استعمالها في القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَيَقُولُ هَاؤُمُ اقْرَأُوا كِتَابِيَهْ﴾[٢].

والراجح من أقوال النحويين أنه اسم فعل بسيط، وأن أصله (هاء) والميم علامة على العدد؛ بدليل استعماله مع المفرد (هاءَ) للمذكر، و(هاءِ) للمؤنث، و(هاؤما) للمثنى، و(هَاؤُمُ) لجمع المذكر، و(هَاؤُنَّ) لجمع المؤنث[٣].

ولا مانع أن يكون مركبا من (ها) التنبيه، و(امّ) فعل أمر بمعنى أقبل أو اقصد، وأبقي كل منهما على لفظه ومعناه، وحدث لهما بالتركيب حكم جديد، ومعناه في هذه الحالة تنبيه المخاطب لعمل الفعل المطلوب، وحثه على إتيانه.

---

(١) انظر: كتاب سيبويه ج ٢٥٢/١، ج ١٥٨/٢، ج ٣٣٢/٣ -٣٣٣، المقتضب ج ٢٥/٣، ٢٠٢، والأصول ج ١٠٥/٢، والصاحبي ص: (١٤٦)، وأمالي ابن الحاجب ج ٧٣٣/٢، وشرح ابن يعيش ج /٤١ -٤٢، والأشباه والنظائر ج ١٣٠/١ -١٣١.

(٢) سورة الحاقة الآية: (١٩).

(٣) انظر: مغني اللبيب لابن هشام ج ٤٠٢/٢ -٤٠٣.

٣ - (**حَيْهَلَ**):

اسم فعل أمر بمعنى أقبل أو ائت ، وقد ذهب كثير من النحويين إلى القول بتركبه تركيبا مزجيا، يقول سيبويه: "وأما حيهل التي للأمر فمن شيئين يدلك على ذلك: حي على الصلاة، وزعم أبو الخطاب[١] أنه سمع من يقول: هي هل الصلاة، والدليل على أنهما جعلا اسما واحدا قول الشاعر:

وَهَيَّجَ الْحَيَّ مِنْ دَارٍ فَظَلَّ لَهُمْ ❖❖❖ يَوْمٌ كَثِيرٌ تَنَادِيهِ وَحَيْهَلُهْ[٢]

---

(١) هو: عبد الحميد بن عبد المجيد النحوي الملقب الأخفش الأكبر، أحد أئمة النحو واللغة الكبار الذين أخذ سيبويه عنهم العلم، وأبو عبيدة معمر بن المثنى وغيرهما، وأكثر سيبويه من النقل عنه في عدة مواضع من كتاب، توفي سنة (١٧٧) هـ.

انظر ترجمته في: إشارة التعيين (١٧٨)، والأعلام ٥٩/٤، وإنباه الرواة ١٥٧/٢ -١٥٨، وبغية الوعاة ٧٤/٢، وطبقات الزبيدي (٣٥)، وطبقات ابن قاضي شهبة ٦١/٢، ونزهة الألباء (٥٣ -٥٤).

وما ذكره أبو الخطاب ربما يكون إحدى لغات العرب في قلب الحاء والعين هاءً وذلك لقرب المخرج.

(٢) البيت من بحر البسيط، وقائله مجهول وهو من الأبيات الخمسين مجهولة النسب في كتاب سيبويه، وينسب لرجل من بني كلاب، وورد في بعض رواياته : القوم بدلا من الحي.

وانظر فيه: خزانة الأدب ٢/٣ -٤٣، ٢٤٥/٦ طبعة بيروت، وشرح ابن يعيش ٤٦/٤، والمقتضب ٢٠٦/٣، والكتاب ٥٢/٢.

والشاهد فيه: تركب حيهل من (حي) و(على) وجعلهما اسما واحدا وحدث بالتركيب قلب عين (على) هاء لقرب المخرج فيهما فصارت الكلمة بالقلب والتركيب: (حيهل).

والقوافي مرفوع، وأنشدناه هكذا أعرابي من أفصح الناس، وزعم أنه من شعر أبيه....، ومن العرب من يقول: حَيْهَلاَ، ومن العرب من يقول: حَيْهَلَ إذا وصل"[1].

وقال: " ومنه قول العرب: حَيْهَلَ الثَّرِيدَ، وزعم أبو الخطاب أن بعض العرب يقول: حَيْهَلَ الصَّلاَةَ، فهذا اسم: ائت الصلاة، أي: ائت الصلاة، وائتوا الثريد، وآتوا الصلاة"[2].

وقال المبرد: " (حيهل) إنما هي اسمان جعلا اسما واحدا، وفيه أقاويل: فأجودها: حيهل بعمر، فإذا وقفت قلت: حيهلا، فجعلت الألف لبيان الحركة.

وجائز أن تجعله نكرة فتقول: حيهلاً يا فتى، وجائز أن تثبت الألف وتجعله معرفة فلا تنون والألف زيادة، ومعناه: قربه، وتقديره في العربية بادر بذكره، وإنما (حيَّ) في معنى (هلم)، ومنه قولهم: حَيَّ على الصَّلاةِ، قال الشاعر:

وَهَيَّجَ الْقَوْمَ مِنْ دَارٍ فَظَلَّ لَهُمْ ❖❖❖ يَوْمٌ كَثِيرٌ تَنَادِيهِ وَحَيْهَلُهْ[3]

وقال فيما أثبت في الألف:

بِحَيْهَلا يَزْجُونَ كُلَّ مَطِيَّةٍ ❖❖❖ أَمَامَ الْمَطَايَا سَيْرُهَا مُتَقَاذِفُ[1]

اللغة: هيج: فرق، دار: اسم واد قريب من هجر، والتنادي من قولهم: نادى القوم بعضهم بعضا.

(1) الكتاب ج ٢/٥٢.

(2) الكتاب ج ١/١٢٣.

(3) سبق تخريجه.

وأدخل الباء عليه لأنه اسم في موضع الصدر"[٢].

وقال أبو بكر بن السراج: " (حَيْهَلَ) اسم فعل أمر بمعنى اقرب، وحيهل الثريد أي: اقرب منه ، وآته، وفتح حيهلَ كفتح خمسة عشر، لأنهما شيئان جعلا شيئا واحدا"[٣].

وقال أبو حيان الأندلسي: " (حَيْهَلَ) مركبة من (حيَّ) ومعناه أقبل و (هل) و(هلا). قال ابن هشام: بمعنى عجل، وقيل: بمعنى قَرِّبْ، وتَقَدَّمْ، وقيل: (هل) يظهر أنها صوت للإبل ركبا وصارا كخمسة عشر مفتوحتين، وسمي مجموعهما اسم الفعل، وتقول حيهل الثريد بمعنى: ائت الثريد، واحضره، وقال بعضهم: حيهل الصلاة، أى: اقصدوا الصلاة.....، وفي النهاية إذا قلت: حَي هَلَ أمرا، فقيل في حيَّ وهل ضميران، لأنهما في الأصل اسما فعلين، فكل واحد منهما يستحق الضمير، وقيل فيهما ضمير واحد، لأنهما بالتركيب صارا كالكلمة الواحدة، ويدل على ذلك أن حيَّ لا يتعدى، وهل يتعدى فلما ركبا تعديا فدل على أن حكم الإفراد قد زال"[٤].

---

(١) البيت من بحر الطويل ، وقائله النابغة الجعدي، وينسب في اللسان إلى مزاحم بن الحارث العقيلي.

انظر فيه: ملحقات ديوان النابغة الجعدي ص: (٢٤٧)، خزانة الأدب ٤٣/٣ ، ٢٠٦/٦ طبعة بيروت، وكتاب سيبويه ٥٢/٢ ، ٣٠١/٣، والمقتضب ٢٠٦/٣. =

= والشاهد فيه: استعمال حيهلا مركبة بدون تنوين.

اللغة: يزجون: يسوقون، مطية: دابة أو ناقة وهو كل ما يمتطى ظهره من الدواب، والجمع مطايا، ومتقاذف يتبع بعضه بعضا.

(٢) المقتضب ج ٢٠٥/٣ -٢٠٦.

(٣) الأصول ج ١٤٤/١.

(٤) ارتشاف الضرب ج ٢١٢/٣.

كما يمكننا القول بأن (حَيْهَلَ) مركب من حَيَّ عَلَى ، وأبدلت عين (على) هاء لقرب المخرج، ويؤيده الاستعمال حيث ورد استعمال (حيعل) بالعين بدلا من الهاء، ويؤيده أيضا انفتاح لام (حيهل)، وثبوت الألف فيها كما ورد في (حيهلا) [1].

كما يمكننا القول أيضا أنه مركب من (حَيَّ) اسم فعل أمر بمعنى أقبل أو أسرع، و(هَلاَ) أداة تحضيض وحث على الإقبال على الفعل، ويصير المعنى في نحو حيهلا الصلاة: هلا تقبل إلى الصلاة.

٤ - (**وَيْكَأَنَّ**):

من أسماء الأفعال التي ورد استعمالها في القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿وَيْكَأَنَّهُ لاَ يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ...﴾ [2].

وقد اختلف فيه النحويون فمنهم من ذهب إلى أنه مركب من (وَيْ) و(كَأَنَّ)، ومنهم من ذهب إلى القول بتركبه من (وَيْكَ) و(إِنَّ).

قال ابن جني:" ذهب الخليل وسيبويه فيه إلى أنه (وَيْ) مفصول وهو اسم سمي به الفعل في الخبر، وهو بمعنى أعجب، ثم قال مبتدئا:﴿ كَأَنَّهُ لاَ يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾. وأنشد فيه:

وَيْ كَأَنَّهُ مَنْ يَكُنْ لَهُ نَشَبٌ ❖❖❖ يُحْبَبْ وَمَنْ يَفْتَقِرْ يَعِشْ عَيْشَ ضُرِّ[1].

(1) انظر: المقتضب ج ٣/٢٠٥ -٢٠٦.

(2) سورة القصص الآية: (٨٢).

وذهب أبو الحسن(الأخفش الصغير)[٢] فيه إلى أنه: ويك أنه لا يفلح الكافرون، أراد: ويك، أي: أعجب أنه لا يفلح الكافرون، أي: أعجب لسوء اختيارهم ذلك. فعلق (أنَّ) بما في ويك من معنى الفعل، وجعل الكاف حرف خطاب بمنزلة كاف (ذلك)، و(هنالك).

وقال الكسائي: أراد: ويلك، ثم حذف اللام"[٣].

وقال ابن فارس: " قال الفراء: ويذهب بها بعض النحويين إلى أنها كلمتان يريد (وَيْكَ) أنما أراد: (ويلك)، فحذف اللام، ويجعل أن مفتوحة بفعل مضمر

---

(١) البيت من بحر الخفيف، وقائله زيد بن عمرو بن نفيل. انظر فيه: خزانة الأدب٣/٩٥، الدرر اللوامع ١/١٣٩، شرح ابن يعيش ٤/٧٦، شرح شواهد الشافية للبغدادي (٣٣٩)، وكتاب سيبويه ١/٢٩٠، والمحتسب لابن حني ٢/١٥٥، وهمع الهوامع ٢/١٠٦.

اللغة: وي: اسم فعل مضارع بمعنى أعجب، والنشب: المال الثابت كالضياع من قولهم نشب في موضعه أي: ثبت فيه. والشاهد فيه: استعمال (وي) مفصولة من (كأن) على الإفراد وعدم التركيب.

(٢) هو: أبو الحسن علي بن سليمان بن الفضل النحوي، أخذ العلم عن المبرد وثعلب، وكان من علماء النحو اللغة في عصره، إلا أنه لم يؤثر عنه أنه ترك مصنفا في النحو، توفي سنة (٣١٥) هـ.

انظر ترجمته في: إشارة التعيين (٢١٩)، والأعلام ٥/١٠٣، وإنباه الرواة ٢/٢٧٦، وبغية الوعاة ٢/١٦٧، والبداية والنهاية ١١/١٧٥، وتاريخ بغداد ١٢/٤٣٣، وشذرات الذهب ٢/٢٧٠، وطبقات الزبيدي (٨٤)، وطبقات ابن قاضي شهبة ٢/١٥٦ -١٥٧، ومعجم الأدباء ١٣/٢٤٦ -٢٥٧، ومعجم المؤلفين ٧/١٠٤، ونزهة الألباء (٣١٢ -٣١٣)، وهدية العارفين (٦٧٦).

(٣) الخصائص ج ٣/١٢٠ -١٢١، وانظر: شرح ابن يعيش ج ٤/٧٦ -٧٨.

كأنه قال: ويلك اعلم أن، وقال: إنما حذفوا اللام من (ويلك) حتى صارت (ويك)، فقد تقول العرب ذلك لكثرتها في الكلام، واستعمال العرب إياها قال عنترة:

وَلَقَدْ شَفَى نَفْسِي وَأَبْرَأَ سَقْمَهَا ❖ ❖ ❖ قِيلُ الْفَوَارِسِ وَيْكَ عَنْتَرَ أَقْدِمِ[1]

وقال آخرون: (ويك): (وَيْ) منفصلة من (كأنَّ) تقول للرجل: أما ترى بين يديك، فقال: وَيْ، ثم استأنف: كأن الله، وكأن في معنى الظن والعلم، وفيها معنى تعجب.

قال: هذا وجه سليم، ولم تكتبها العرب منفصلة، ويجوز أن يكون كثر بها الكلام فوصلت بما ليس منه، كما اجتمعت العرب على كتابة (يابنؤم) فوصلوها لكثرتها"[2].

وذكر ابن يعيش آراء النحويين في (وَيْكَأَنَّ) فقال: "ذهب الخليل وسيبويه إلى أن (وَيّ) منفصلة معناها أعجب، ثم ابتدأ: ﴿كَأَنَّهُ لاَ يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ...﴾[3]،

(1) البيت من بحر الكامل ، انظر ديوانه ص: (٢٤) شرح يوسف عيد، والصاحبي لابن فارس ص: (١٤٧).

والشاهد فيه: استعمال (ويك) محذوفة اللام وكان الأصل (ويلك).

اللغة: شفى: أبرأ، قيل الفوارس: قولهم، والفوارس: جمع فارس، وهو من يقاتل فوق الفرس، ويك: الأصل فيها ويلك: دعاء بالهلاك والعذاب غرضه الزجر والحث، أقدم: تقدم للقتال، وكسرت الميم للوزن.

(2) الصاحبي ص: (١٤٧).

(3) سورة القصص الآية: (٨٢).

وكأن هنا لا يراد به التشبيه بل القطع واليقين، وعليه بيت الكتاب، وذهب أبو الحسن[1] إلى أنه (وَيْكَ) مفصولة من (أَنَّهُ).

وكان يعقوب[2] يقف على (ويك)، ثم يبتدئ ﴿أَنَّهُ لاَ يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ...﴾ [3]، وذهب الكسائي إلى أن الأصل: ويلك فحذفت اللام تخفيفا"[4].

وقال أبو حيان عن (وَيْكَأَنَّ): " فأما قوله تعالى: ﴿وَيْكَأَنَّ اللهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ﴾[5] ، فعند أبي الحسن، أي: أعجب لأن الله يبسط، وعند الخليل وسيبويه أن (وَيْ) وحدها، والكاف للتشبيه"[6].

وخلاصة القول في (وَيْكَأَنَّ) عند النحويين : أنها مركبة، وإن اختلف القائلون بالتركيب فيما ركبت منه، والبحث يميل إلى القول بأنها مركبة من (وَيْ) اسم فعل مضارع بمعنى أعجب و(كَأَنَّ) التي للتشبيه، وغلب فيها جانب

---

(1) هو أبو الحسن الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة ستأتي ترجمته فيما بعد.

(2) هو: يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، نحوي مقرئ من أهل البصرة ، كان أعلم أهل زمانه بالقراءات والتفسير والعربية، وعرف بالدين والورع، توفي سنة (٢٠٥) هـ.

انظر ترجمته في: إشارة التعيين (٣٨٥)، والأعلام ٢٥٥/٩، وإنباه الرواة ٤٥/٤، وبغية الوعاة ٣٤٨/٢، وطبقات الزبيدي (٥١) وطبقات ابن قاضي شهبة ٣٠٤/٢، وطبقات القراء ٣٨٦/٢ -٣٨٩، ومعجم الأدباء ٥٢/٢ -٥٣، ومعجم المؤلفين ٢٤٣/١٣، والنجوم الزاهرة ١٧٩/٢ ، ووفيات الأعيان ٤٠٦/٢ -٤٠٧.

(3) سورة القصص الآية: (٨٢).

(4) شرح المفصل ج ٧٦/٤ -٧٨.

(5) سورة القصص الآية: (٨٢).

(6) ارتشاف الضرب ج ٢٠٠/٣.

الاسمية على الحرفية، وزال عن (كأن) معنى التشبيه، وبقي في (وي) معنى التعجب، أو أنها مركبة من (ويك) اسم فعل، و(أنَّ) للتوكيد ويؤيده قراءة يعقوب كما ذكر ابن يعيش[1]، وقول عنترة الذي سبق ذكره[2].

(1) انظر: شرح المفصل ج ٤/ ٧٦ -٧٨.

(2) انظر: ديوان عنترة ص: (٢٤).

المبحث السابع

البساطة والتركيب في الأسماء المبهمة

* **-أولا : تعريف الأسماء المبهمة :**

الأسماء المبهمة هي الأسماء التي تحتاج إلى ما يفسرها وتشمل (الضمائر، وأسماء الإشارة، وأسماء الموصول) [1].

* **-ثانيا : أقسام الأسماء المبهمة :**

١ - الضمائر:

* أولا: تعريف الضمائر:

الضمائر من الأسماء المبهمة التي تحتاج إلى ما يفسرها ويوضحها، وهو المرجع في ضمير الغائب، وقرينة التكلم أو الخطاب في ضمير الحاضر.

(1) اقتصرت هنا على هذه الأنواع الثلاثة فقط دون غيرها من الأسماء المبهمة لإمكان تصنيفها تحت المجموعات المذكورة، ودفعا للتكرار حيث أن هناك مجموعة أخرى من الأسماء المبهمة منها: كذا، وكم من كنايات العدد المبهمة، وكذا بعض الظروف مثل: كل، وحيث، ومنذ....، وقد تناولنا الحديث عنها في مواضع مختلفة من الدراسة وتحت المسميات المناسبة لها.

* ثانيا: تقسيمات الضمائر:

يقسم النحويون الضمائر عدة أقسام وفقا لاعتبارات معينة على النحو التالي[1]:

١- باعتبار الدلالة:

تقسم الضمائر باعتبار الدلالة ثلاثة أقسام وهي:

(أ) - ضمير غائب نحو: (هو، وهي،....) وفروعهما.

(ب) - ضمير متكلم نحو: (أنا، ونحن،.....) وفروعهما.

(ج) - ضمير مخاطب نحو: (أنت، وأنتِ،.....) وفروعهما.

٢- باعتبار الفصل والوصل:

تقسم الضمائر باعتبار الفصل والوصل قسمين:

(أ) - ضمير متصل نحو: (تاء) الفاعل، و(نا) الفاعلين، و(هاء) الغائب، و(كاف) المخاطب، و(ياء) المخاطبة،....) ونحو ذلك.

(ب) - ضمير منفصل وذلك نحو: ضمائر الغائب، والمتكلم، والمخاطب التي تستخدم منفصلة أي غير متصلة خطًّا بما قبلها أو بعدها وعندما تستخدم كوحدة صرفية واحدة.

---

(1) انظر: المقتضب ج ١/٣٦، ٢٦٢، ٢٧٠، ج ٣/١٨٦، ج ٤/٢٤٧، ٢٧٩، ٢٨٠، وشرح ابن عقيل ج ١/٧٨ -١٠٢.

٣- باعتبار الظهور والاستتار:

تقسم الضمائر باعتبار الظهور والاستتار قسمين:

(أ) - ضمير ظاهر: وهو ما يظهر لفظه في الكلام.

(ب) - ضمير مستتر: وهو ما لا يظهر لفظه في الكلام، لكن يقدر.

٤- باعتبار الموقع الإعرابي:

تقسم الضمائر باعتبار الموقع الإعرابي الذي تشغله ثلاثة أقسام وهي:

(أ) - ضمائر رفع، وهي التي تكون في محل رفع.

(ب) - ضمائر نصب، وهي التي تكون في محل نصب.

(ج) - ضمائر جر، وهي التي تكون في محل جر.

وقد وضعت الضمائر في اللغة لإفادة الاختصار والاستغناء بها عن الاسم الظاهر الذي تدل عليه، وإن كان بعضها أخصر من بعض، قال السيوطي: " استغنوا بالضمير المتصل عن الضمير المنفصل في قولك: قمتُ، ولم يقولوا: قام أنا، وقمتَ، ولم يقولوا: قام أنت"[١].

والضمائر المنفصلة وإن كانت أكثر حروفا من الضمائر المتصلة إلا أننا نعدها ضمائر بسيطة حيث تستعمل مفردة وغير مركبة مع غيرها وتدل على المراد منها دون تركيب، أما الضمائر المتصلة فهي وإن كانت أقل حروفا من المنفصلة إلا

(١) الأشباه والنظائر ج ١/ ٥٥.

أننا نعدها مركبة؛ إذ لا تدل على معناها بلفظها حتى تركب مع غيرها من الأسماء والأفعال والحروف.

ومن النحويين من ذهب إلى القول بتركب أكثر الضمائر المنفصلة وذهب إلى أنها مركبة من اسم هو الضمير، وحروف دالة على الخطاب والعدد.

قال ابن بابشاذ: " أكثر هذه المضمرات مركبات من أسماء وحروف وخاصة المنفصلات مثل: أنت، أنتما، أنتم، الاسم فيه الألف والنون (أَنْ) والباقي حروف خطاب ودلائل تثنية وجمع، ولهذا إذا سميت بشيء منهن حكيت؛ لأنه مركب من اسم وحرف، وكل شيء سمي به من حرف واسم أو حرفين فإنه محكي لا يعرب"[1].

ومن الضمائر التي اختلف النحويون في القول ببساطتها وتركبها (إياك)، ونقل ابن جني الخلاف فيها على النحو التالي[2]:

١ - مذهب الخليل، وابن السراج، والمازني[3] أن (إيا) اسم مضمر مضاف إلى الكاف.

([1]) شرح المقدمة النحوية ص: (٩١ -٩٢).

([2]) انظر: سر صناعة الإعراب ج ١/ ٢٧٥ -٢٨٢، وأسرار العربية للأنباري ص: (٣٤٢)، وشرح المقدم النحوية لابن بابشاذ ص: (٩٠ -٩٤).

([3]) هو: بكر بن محمد بن عثمان، وقيل بن عدي بن حبيب المازني، نسبة إلى مازن، ولد بالبصرة، وروى عن أبي عبيدة معمر بن المثنى، وأبي زيد الأنصاري، وأخذ عنه سيبويه والأخفش، من مؤلفاته كتاب التصريف، الذي قامت حوله شروح كثيرة، وكتاب الديباج، توفي سنة (٢٤٨) هـ.

انظر ترجمته في: إشارة التعيين (٦١ -٦٢)، والأعلام ٢/ ٤٤، وإنباه الرواة ١/ ٢٤٦ - ٢٥٦، والأنساب ٥٠٠ ب، والبداية والنهاية ١/ ٣٥٢ -٣٥٣، وتاريخ بغداد ٧/ ٩٣ -٩٤، وشذرات الذهب ٢/ ١١٣ -١١٤، وطبقات النحويين للزبيدي (٥٧ -٥٨)، والفهرست

٢ - مذهب الأخفش[1] أن (إيا) اسم مضمر مفرد والكاف حرف دال على الخطاب يتغير باختلاف أعداد المضمرين.

٣ - مذهب ابن كيسان أن (إياك) اسم بكمالها.

٤ - مذهب أبو إسحاق الزجاج أن الكاف في إياك في موضع جر بالإضافة.

وعلى كلٍّ فإن الضمير (إيَّ) لا يستعمل إلا مركبا مع غيره من الضمائر سواء أكانت ضمائر حضور أم غيبة نحو: إياي، وإياك، وإياه، وهو يلزم حالة واحدة وإنما يغير ما يركب معه فيفرد ويثنى ويجمع، ويذكر ويؤنث.

---

(٥٧)، وكشف الظنون (٤١٢)، ومعجم الأدباء ١٠٧/٧ -١٢٨، ومعجم المؤلفين ٧١/٣، ونزهة الألباء (٢٤٢ -٢٥٠).

(1) هو: سعيد ابن مسعدة المجاشعي الملقب الأخفش الأوسط، سكن البصرة، وقرأ النحو على سيبويه، وهو أحد الأخافشة الثلاثة وأشهرهم ، من مؤلفاته: معاني القرآن، وتوفي سنة (٢١٥) هـ.

انظر ترجمته في: إشارة التعيين (١٣١ -١٣٢)، وأخبار النحويين (٥٠ -٥١)، والأعلام ١٥٤/٣، وإنباه الرواة ٣٦/٢ -٤٤، وبغية الوعاة ٥٩٠/١، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان ١٥١/٢ -١٥٢، وتلخيص ابن مكتوم (٧٧)، شذرات الذهب ٣٦/٢، وطبقات الزبيدي (٦٤ -٧٧)، وطبقات ابن قاضي شهبة ٣٥٥/١، والفهرست (٥٢)، = = وكشف الظنون (٢٠١، ١٣٩١)، ومعجم الأدباء ٢٢٤/١١ -٢٣٠، ومعجم المؤلفين ٢٣١/٤، ونزهة الألباء (١٨٤ -١٨٨).

٢ - أسماء الإشارة:

* أولا: تعريف أسماء الإشارة:

أسماء الإشارة كذلك من الأسماء المبهمة التي تفتقر إلى ما يفسرها ويزيل إبهامها، وهي تختلف بحسب المشار إليه إفرادا وتثنية وجمعا، وقربا وبعدا، وتذكيرا وتأنيثا[١].

* ثانيا: تقسيمات أسماء الإشارة:

قسمها أبو علي الشلوبين حسب المشار إليه ثلاثة مراتب على النحو التالي[٢]:

١ -دنيا، نحو: ذا للمفرد.

٢ -وسطى، نحو: ذاك.

٣ -قصوى، نحو: ذلك.

وقال في تفسير هذه المراتب: " والأصل في هذا الترتيب أن تعلم أن الكاف واللام والهاء والألف زائدة على اسم الإشارة، فمتى كانت الإشارة باسمها مجردًا ينبغي أن تكون للمرتبة الدنيا؛ لأنها أقل ما يكون من اللفظ في هذا الباب إلا أن يكون في اسم الإشارة لغتان أحدهما أمد من الأخرى، فربما يحكم لذلك المد بحكم زيادة من الزوائد، وربما لم يحكم.

---

(١) انظر: المقتضب ج ١٨٦/٣ ، ٢٧٥ ، ج ٢٧٥/٤ -٢٧٨.

(٢) انظر: التوطئة ص: (١٨٣).

وإن أضيف إلى اسم الإشارة من هذه الزوائد واحد أو حكم له بحكم الزوائد كان للمرتبة الوسطى؛ لأنه الرتبة الثانية من اللفظ، وإن أضيف إليها منها اثنان كانت للمرتبة القصوى، لأنها في المرتبة الثالثة من اللفظ وليس بعدها رتبة"[1].

وقد ذهب كثير من النحويين إلى القول بتركب أسماء الإشارة من (ها) التنبيه واسم المشار إليه، كما أجازوا أن يركب معها كاف الخطاب ولام البعد فتصير ثلاثة أشياء مركبة في شيء واحد[2].

قال ابن يعيش: " اعلم أن (ها) كلمة تنبيه، وهي على حرفين كـ (لا)، و(ما)، فإذا أرادوا تعظيم الأمر والمبالغة في إيضاح المقصود جمعوا بين التنبيه والإشارة وقالوا: هذا، وهذه، وهاته، وهاتا، وهاتي.....، فـ (ها) تنبيه، وذا للإشارة، والمراد تنبه أيها المخاطب لمن أشير إليه، وتسقط ألفه في الخط لكثرة الاستعمال، وهي ثابتة لفظا، وقد يكون معها خطاب فتقول: هاذاك، وهاتاك؛ فـ (ها) تنبيه، و(ذا) إشارة، والكاف حرف خطاب"[3].

وذكر ابن بابشاذ أوجه استخدام أسماء الإشارة، فقال: "أسماء الإشارة لا تنفك من أربعة أقسام:

---

(1) التوطئة ص: (١٨٤).

(2) انظر: المقتضب ج ٢٧٥/٣ ، والأصول ج ١٢٧/٢ ، وشرح ابن يعيش ١٣٦/٣ ، وشرح المقدمة النحوية ص: (١٠٢ -١٠٣)، وارتشاف الضرب ج٥٠٦/١ -٥٠٧، وشرح الرضي للكافية ج ٣٢/٢، وشرح التصريح للشيخ خالد الأزهري ج ١٢٦/١ -١٣٠.

(3) سبق الكلام عن ذلك في قسم الحروف والأدوات فليرجع إليه، وانظر: شرح المفصل لابن يعيش ج ١٣٦/٣.

١ -إما أن تستعمل مفردة ليس معها تنبيه ولا خطاب كقولك: ذا زيد، وتا هند، فهذا يكون أخصر ما يكون.

٢ -وإما أن يكون مع اسم الإشارة تنبيه فقط مثل: هذا زيد، وهذه هند، فـ (ها) حرف تنبيه، و(ذا) اسم إشارة، وكذلك هاتان والبقية، وكل واحد منهما حرف واسم.

٣ -وإما أن يكون مع الإشارة خطاب فقط مثل: ذاك، وتاك، فذا إشارة، والكاف خطاب إن كان لمذكر فتحتها، وإن كان لمؤنث كسرتها تقول: كيف ذاكَ الرجل يا رجلُ؟ وكيف تاكِ المرأة يا امرأةُ؟.

٤ - وإما أن يكون مع الإشارة تنبيه وخطاب جميعا فيكون التنبيه في أوله والخطاب في آخره مثل: هذاك، وهاتاك، وهذا أبلغ ما يكون في استعمال هذه الأسماء أن يجتمع فيها الإشارة والتنبيه والخطاب"[1].

فالنصوص السابقة تؤكد على أن أسماء الإشارة إذا استخدمت مفردة كانت بسيطة ودلت على المشار إليه فقط دون معنى زائد عن ذلك، أما إذا ركبت مع غيرها فإنها تدل على معان أخرى مع الإشارة، وأن الغالب فيها استخدامها مركبة مع (ها) التنبيه، وكاف الخطاب، ولام البعد.

(1) شرح المقدمة النحوية ص: (١٠٢ -١٠٣)، وانظر: شرح الرضي ج ٣٢/٢.

٣ - أسماء الموصول:

* أولا: تعريف الأسماء الموصولة:

الأسماء الموصولة من الأسماء المبهمة التي تحتاج إلى ما يزيل إبهامها، وسميت موصولة لأنها نواقص تتم بما توصل به، وسمي ما بعدها صلة لأنها توضح الاسم قبلها[١].

* ثانيا: تقسيمات الأسماء الموصولة:

والموصولات منها الحرفي مثل: (ال)، و(ما)، ومنها الاسمي نحو: (الذي، وذو) للمفرد المذكر، و(التي، وذات) للمفردة المؤنثة، و(اللذان، واللذين) للمثنى المذكر، و(اللتان، واللتين) للمثنى المؤنث، و(الذين، وأولو) لجمع المذكر، و(اللاتي، واللائي، وذوات، وأولات) لجمع المؤنث[٢].

وبإعادة النظر في الموصولات الاسمية يتبن لنا أنها مركبة لفظا ومعنى خاصة إذا علمنا أن الموصول يركب مع صلته حتى يصيرا كالجزء الواحد، ومن ثم لم يجز النحويون الفصل بينهما إلا في ضرورة الشعر، كما لم يجيزوا الإبدال من

---

(١) انظر: المقتضب ج ١/ ١٣ -٤٣، ج ٣/ ١٩٣ -١٩٨، اللباب في علل البناء والإعراب ج ٢/ ١١٣، والأصول ج ٢/ ٢٦٦ -٢٦٧، وارتشاف الضرب ١/ ٥٢٥.

(٢) انظر: المقتضب ج ١/ ١٣ -٢٥، ٣/ ١٣٠ -١٣١، ١٩ -١٩٩، وشرح ابن عقيل ج ١/ ١١٩ -١٥٢.

الموصول قبل تمام صلته، واشترطوا ضرورة وجود رابط في جملة الصلة يربط بين الموصول وصلته[1].

بل إن من الموصولات ما لا يستعمل إلا مركبا مع غيره تركيبا إضافيا وذلك كما في: (ذو، وذات، وأولو، وأولات) وخاصة إذا كانت بمعنى صاحب كما في قولنا: ذا النون، وذات النطاقين، وألو العلم، وأولات الأحمال.

وإذا نظرنا إلى الموصولات بنوعيها الحرفية والاسمية باعتبار البساطة والتركيب نجد أنها وإن كان بعضها بسيطا من جهة اللفظ فإنه مركب من جهة المعنى؛ إذا لابد لكل منها ما يتم به وهو الصلة.

وإذا أمعنا النظر في الموصولات الاسمية نحو: (الذي – التي - الذين - ....، ونحوه) وقمنا بتحليلها إلى مكوناتها الأصلية باستخدام شجرة التحليل نجد أنها مركبة من: (ال) التي للتعريف، واسم الإشارة (ذا - ذي) للمفرد المذكر، و(تا - تي) للمفردة المؤنثة ، ويزاد عليهما بعد ذلك علامات التثنية والجمع وتركب معها فتصير (ذا)عند التثنية (ذان، وذين)، و(تا) عند التثنية تصير (تان، وتين) وتوصل من أولها بـ (ال) فتصير (اللذان، واللتان، واللذين، واللتين) وأحدث التركيب فيها بعض التغيرات فحذفت بعض الحروف لالتقاء المثلين كحذف ألف (ذا، وتا) عند التثنية، وزيد بعضها خطا ولفظا كزيادة اللام في (اللذان، واللتان)، وقلب بعض آخر إلى نظيره الذي يشبهه كما في (الذي والتي) حيث أبدلت ألف (ذا، وتا) ياءً لكسر ما قبلها.

([1]) انظر: المقتضب ج ١٣/١ -٤٣، ١٣٠/٣، ١٩٣ -١٩٨، والأصول ج٢٦٦/٢ - ٢٦٧.

المبحث الثامن

البساطة والتركيب في أسماء الاستفهام

*** أولا: تعريف الاستفهام:**

الاستفهام لغة: مادة (فَهِمَ) كعلم، واستفهم معناه: طلب الفهم، والاستعلام عن شيء مجهول النسبة أو المقدار[1].

وأصل الاستفهام كما ذكر النحويون أن يكون بالحروف، قال ابن السراج: " أصل الاستفهام أن يكون بحروف المعاني لأنها آلة، إذا دخلت في الكلام أعلمت أن الخبر استخبار....، فـ (كم) اسم لعدد مبهم، فقالوا: كم مالك؟ فأوقعوا (كم) موقع الألف لما في ذلك من الحكمة والاختصار؛ إذ كان قد أغناهم عن أن يقولوا: أعشرون مالك؟ أثلاثون مالك؟ أخمسون؟ والعدد بلا نهاية فأتوا باسم ينتظم العدد كله"[2].

وقال ابن بابشاذ: " فإن قيل: وما الحاجة إلى المجيء بهذه الأسماء التسعة (أسماء الاستفهام)، وألا استغني بهمزة الاستفهام عنها؟ قيل: أتي بها لغرض عظيم وهو الاختصار والخوف من الإطالة والإكثار، ألا ترى أنك لو قلت في: مَنْ زيد؟ أزيد فلان؟ لجاز أن يقال لك: لا، ثم تسأل ثانية وثالثة ورابعة، فيكون أبدًا كذلك،

---

(1) انظر: اللسان مادة (فهم)، المعجم الوسيط والوجيز (فهم).

(2) الأصول ج ٢/١٣٥.

فإذا قلت: مَنْ زيد؟ اقتضى الجواب من أول وهلة، وسقطت الإطالة والكلفة، وكذلك البقية"[1].

* ثانيا: تقسيمات أسماء الاستفهام:

أسماء الاستفهام وأدواته منها البسيط ومنها المركب، سواء أكان التركيب من جهة اللفظ أم المعنى أم هما معا، وقد سبق الكلام عن ذلك في القسم الأول من هذه الدراسة عند تناولنا للحروف والأدوات المركبة مع (ما).

ونذكِّر أيضا بقول ابن القيم: أن الاستفهام بالهمزة استفهام بسيط، ومطلق غير مقيد بوقت ولا نسبة، أما الاستفهام بغيرها فمقيد إما بزمن كما في (متى)، وإما بحال كما في (كيف)، وإما بنسبة كما في (هل)[2].

لم يتبق لنا إذن من أسماء الاستفهام المركبة غير(أيَّان)، فقد ذكر ابن فارس أنها اسم استفهام بمعنى (متى) و(أي حين) يستخدم للسؤال عن الزمان أو الوقت.

ونقل عن بعض النحويين القول بتركيبها من (أيُّ أوان) وحذفت الهمزة وجعلت الكلمتان كلمة واحدة[3]، ومنه: قوله تعالى: ﴿أَيَّانَ تُبْعَثُونَ...﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ...﴾[5]، أي: متى[1].

---

(1) شرح المقدمة النحوية ص: (١١٢ -١١٣).

(2) بدائع الفوائد ج ١/٢٠٣.

(3) انظر: الصاحبي ص: (١١٤).

(4) سورة النمل الآية: (٦٥).

(5) سورة الذاريات الآية: (١٢).

ومما تجدر الإشارة إليه أن أسماء الاستفهام نحو: (متى، أين، كيف، أيٌّ) عندما تركب مع (ما) يزول عنها معنى الاستفهام وتفيد معنى الشرط، وتكتب معها متصلة بها، كما سبق وذكرنا ذلك في قسم الحروف والأدوات التي تركب معها (ما)[٢].

(١) انظر: الصاحبي ص: (١١٤).

(٢) لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع راجع القسم المشار إليه في الباب الأول من هذه الدراسة.

المبحث التاسع

البساطة والتركيب في أسماء الشرط

* أولا: تعريف الشرط:

الشرط في اللغة: مادة (شرط)، ويعني: الحد، يقال شرط شرطا: كحدَّ حدًّا، وجاء في المثل:" الشَّرْطُ أَمْلَكُ عَلَيْكَ أَمْ لَكَ"، والجمع شروط[1]

وأسماء الشرط هي مجموعة من الأسماء والأدوات المنقولة عن غيرها تستخدم في الربط بين مضمون جملتين، وترتب حدوث إحداهما على الأخرى، ومن ثم أطلق عليها النحويون الروابط، وهي كالحد الموضوع للمعنى، وعندما تربط بين جملتين بسيطتين تحولهما إلى جملة واحدة مركبة لفظا ومعنى.

* ثانيا: تقسيمات أسماء الشرط:

تنقسم أدوات الشرط إلى أدوات اسمية وأدوات حرفية، أما الأدوات الحرفية فقد سبق الحديث عنها في قسم الحروف والأدوات في الباب الأول من هذه الدراسة، ومنها البسيط، ومنها المركب على نحو ما ذكرنا فيما سبق.

وأما الأدوات الاسمية فيمكن تقسيمها كذلك قسمين قسم بسيط، وآخر مركب على النحو التالي:

---

(1) انظر: اللسان مادة (شَرَطَ)، والقاموس المحيط ج ٣٨١/٢، والمعجمين الوجيز والوسيط مادة (شرط).

١-القسم البسيط:

وهو ما يستعمل منها مفردا غير مركب مع غيره مثل: (من، ما).

٢-القسم المركب:

وهو ما يستخدم مركبا مع غيره ويشتمل على ثلاثة أنواع:

(أ) - ظروف منتقلة بالتركيب عن الظرفية إلى الشرطية ومنها: (إذ، وحيث) إذا ركبتا مع (ما) لتصير (إذما، وحيثما).

(ب) - أسماء استفهام منتقلة عن الاستفهام إلى الشرطية ومنها: (أين، متى، وكيف، وأيٌّ) إذا ركبت مع (ما) لتصير (أينما، متى ما، كيفما، أيما).

(ج) - أسماء شرط مركبة في أصل وضعها من ذلك: (مهما).

وقد سبق لنا تناول هذه الأقسام أيضا في الباب الأول عند حديثنا عن الحروف والأدوات البسيطة والمركبة، فلا داعي للتكرار هنا.

الفصل الرابع

البساطة والتركيب في الأفعال

ويشتمل على مبحثين:

- المبحث الأول: مفهوم البساطة والتركيب في الأفعال.

- المبحث الثاني: تقسيمات الأفعال البسيطة والمركبة

المبحث الأول

مفهوم البساطة والتركيب في الأفعال

أوضحنا فيما سبق أن الأفعال يمكن تقسيمها إلى أقسام مختلفة وفق معايير متعددة، وأنها تقسم باعتبار البساطة والتركيب إلى أفعال بسيطة وأفعال مركبة، والبساطة والتركيب هنا لفظي لا معنوي؛ إذ أن الأفعال جميعها مركبة تركيبا معنويا، حيث تدل على أكثر من معنى منها الحدث، والزمان، بالإضافة إلى ما يفهم منها من الدلالة على ذات الفاعل المتمثلة في حروف المضارعة في الفعل المضارع، وضمير الغائب في الفعل الماضي، وضمير المخاطب في فعل الأمر، سواء أكان هذا الضمير ظاهرا أم مقدرا[1].

والدليل على تركب الأفعال تركيبا معنويا ما نقله السيوطي عن أبي البقاء حيث قال: " الفعل يدل على الحدث والزمان المخصوص، فهو بمنزلة اللفظ المركب، فإنه يدل على أكثر مما يدل عليه المفرد"[2].

وذهب صاحب البسيط[3] إلى أن الفعل نظرا لكثرة مقتضياته من الفاعل والمفعول، فإنه يصير بمنزلة اللفظ المركب، ومن ثم حكم بثقله وخفة الاسم[1].

([1]) انظر: شرح المقدمة النحوية لابن بابشاذ ص: (٩٤ -٩٥)، والتوطئة لأبي علي الشلوبين ص: (١٣٧ -١٣٨).

([2]) الأشباه والنظائر ج ٨٥/١، وانظر: شرح المفصل لابن يعيش ج ٢٢/١ -٢٣، ٥٧.

([3]) هو: ضياء الدين ابن العلج أكثر النحويون من النقل عنه، وخاصة أبو حيان الأندلسي كذا ذكر السيوطي في بغية الوعاة، ولم أجد له ترجمة فيما بين يدي من المراجع، ومن مؤلفاته التي أكثر من النقل عنها أبو حيان والسيوطي كتابه الموسوم بـ "البسيط في النحو".

والفعل المضارع مركب لفظا ومعنى إذ أنه يدل من حيث المعنى على أكثر من شيء وهو الدلالة على الحدث، والدلالة على الزمان، والدلالة على ذات الفاعل المستفادة من حروف المضارعة في أوله، والتي تغني عن إظهار الاسم أو الضمير بعد الفعل.

قال ابن بابشاذ: " الهمزة موضوعة للمتكلم فأغنت عن إظهار الضمير، والنون للجماعة والواحد المعظم نفسه، فأغنت أيضا عن إظهار الفاعل، والتاء للمخاطب، فأغنت عن إظهار الفاعل، والياء للغائب فصار كل حرف من حروف المضارعة يدل على المعنى الذي وضع له، فأغنى عن إظهاره ووجب أن يعتقد أنه مضمر مستتر"[٢].

وكذلك الحال في الفعل الماضي والفعل الأمر حيث يدلان على الحدث والزمان، وذات الفاعل من خلال الضمائر المستترة والمقدرة فيهما.

والحدث الذي تدل عليه الأفعال كذلك منه البسيط ومنه المركب فالأفعال الناقصة نحو (كاد) وأخواتها نلاحظ أنها مركبة تركيبا لفظيا ومعنويا؛ إذ إن دلالتها على الحدث لا تتم إلا بالخبر، والخبر فيها يكون جملة فعلية، ومن ثم تكون مركبة، وهو ما ذهب إليه أحد المحدثين حيث قال: " ومن حيث الأثر الدلالي أو المعنوي الذي تكتسبه الجملة بدخول الناسخ لاحظت أن (كاد) مثلا تقدم لنا ما يمكن تسميته بالفعل المركب، لأنها تتداخل مع خبرها الفعل المضارع في وحدة دلالية فعلية، فجانب الحدث في الجملة مزيج من كاد والخبر.

---

(١) انظر: الأشباه والنظائر ج ١/ ٣٢٤، ٣٢٥، والإيضاح في علل النحو للزجاجي ص: (١٠٠ -١٠١)، وشرح المقدمة النحوية لابن بابشاذ ص (١٣٣).

(٢) شرح المقدمة النحوية ص: (٩٤ -٩٥)، وانظر: التوطئة لأبي علي الشلوبين ص: (١٣٧ -١٣٨).

وذهب الرضي إلى أن (كان) مع خبرها يشكلان وحدة دلالية واحدة، وبهذا تفترق الأفعال الناقصة عن الأفعال المتعدية نحو (ضرب)، والأفعال اللازمة نحو (ذهب)، إذ إن جانب الحدث فيهما بسيط غير مركب[1].

(1) الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة للدكتور محمود عبد السلام شرف الدين ، المقدمة ص: (م - ن) بتصرف.

المبحث الثاني

تقسيمات الأفعال البسيطة والمركبة

وإذ أردنا تقسيم الأفعال باعتبار معيار البساطة والتركيب اللفظي فإنه بإمكاننا تقسيمها إلى قسمين على النحو التالي:

١ -الأفعال البسيطة:

وهي الأفعال الدالة على الحدث والزمن ولوازمهما من الفاعل والمفعول دون إلصاقات صرفية سابقة أو لاحقة لها مثل: ذهب، ضرب، اذهب ، واضرب.

٢ -الأفعال المركبة:

وهي الأفعال الدالة على الحدث والزمان ولوازمهما من الفاعل والمفعول، وألصق بها لوازم صرفية دلت على ذلك وهي على عدة صور على النحو التالي:

(١) - الأفعال المضارعة:

مركبة من لفظ الفعل الدال على الحدث، وحروف المضارعة الدالة على ذات الفاعل، والزمن مستفاد منهما معا، أي: من لفظ الفعل وحروف المضارعة فيدل على الحال.

(٢) - فعل المستقبل:

وهو الفعل المضارع الذي اتصلت به حروف الاستقبال مثل (السين، وسوف) فتحول معناه من الحضور إلى الاستقبال، فدلالته على الاستقبال لا تتم إلا بهذه الحروف فهو كالمركب منها وذلك نحو: سيذهب، حيث نلاحظ أنه مركب من ثلاثة أشياء وهي: حرف السين الدال على الاستقبال، ولفظ الفعل الدال على الحدث، وحرف المضارعة الدال على ذات الفاعل.

(٣) - الأفعال الخمسة:

وهي كل فعل مضارع اتصلت به ألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة، فهذه الأفعال من ناحية اللفظ والنطق كلمة واحدة، ولكنها من ناحية التحقيق كلمتان الفعل كلمة والمسند إليه كلمة أخرى[1]، وكذلك الحال في الأفعال المسندة إلى الضمائر المتصلة.

(٤) - الأفعال المركبة مع (ما):

وهي (ما) الزائدة والكافة لها عن العمل فيما بعدها والتي أطلق عليها النحويون المهيئة لأنها تهيئ لدخول الفعل على الفعل وذلك نحو: (قلما،

(1) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ج ١/ ١٩.

وكثرما، ونعمًّا، وبئسما)[1]، وقد سبق الكلام على هذا القسم في قسم الحروف والأدوات فليرجع إليه[2].

وقد ترتب على القول بالبساطة والتركيب في بعض الأفعال خلاف بين النحويين في تقدير الإعراب بعدها من ذلك فعلي المدح والذم (نعم، وبئس) عند تركبهما مع (ما)، ونقل أبو حيان هذا الخلاف فقال: " وإذا جاءت (ما) بعد نعم وبئس فإما أن يكون بعدها اسم أو فعل، فإن كان بعدها اسم نحو: بئس ما تزويج ولا مهر، ونعم ما زيد.

- مذهب البصريين أن (ما) تمييز نكرة غير موصوفة وقد أضمروا في الفعل، والمرفوع بعد (ما) هو المخصوص بالمدح أو الذم.

- وقيل (ما) معرفة تامة فاعل بالفعل ، وهو قول سيبويه، والمبرد، وابن السراج، والفارسي، وأحد قولي الفراء...

- وقال قوم منهم الفراء: (ما) بعد نعم وبئس كالشيء الواحد لا موضع لها من الإعراب، فالمرفوع فاعل بنعمًّا وبئسما...، فتحصل فيما إذا جاء بعدها اسم ثلاثة أقوال:

١ - النصب على التمييز.

٢ - والرفع على الفاعل.

---

(١) انظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان ج ١٧/٣ ، والخصائص لابن جني ج ١٥٥/١ -١٥٦، ومغني اللبيب لابن هشام ج ٣٣٦/١.

(٢) راجع كتابنا البساطة والتركيب في الحروف والأدوات المبحث الخاص بـ (ما) وما تركب معها.

٣ - والتركيب مع الفعل فلا موضع لها من الإعراب"[١].

وأما إذا كان ما بعدها فعل فإنها في هذه الحالة تكون مهيئة لدخول الفعل على الفعل، وكافة لما قبلها عن العمل فيما بعدها.

(٥) - أفعال مركبة من فعل واسم:

من ذلك (حبذا)، وهو فعل لإنشاء المدح نحو: حبذا زيد، ذهب النحويون إلى تركبه من (حبَّ) و(ذا) أو من (حَبُبَ) و(ذا)، واختلفوا في تقديره اختلافا كبيرا؛ فمنهم من عده اسما، ومنهم من عده فعلا، ومنهم من جعله جملة فعلية مكونة من فعل وفاعل[٢].

قال ابن بابشاذ: " وأما حبذا فإنها مجراة مجرى نعم في احتياجها إلى اسمين فاعل، ومقصود بالمدح، ففاعلها (ذا) الذي هو اسم إشارة وقد جعل مع حبَّ كالشيء الواحد.

---

(١) ارتشاف الضرب ج ١٧/٣.

(٢) انظر: الكتاب لسيبويه ج ٣٠٢/١، والمقتضب للمبرد ج ١٤٣/٢، واللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ج ١٨٩/١ -١٩٠، وأسرار العربية للأنباري ص: (١٠٨ -١٠٩)، والجمل في النحو للزجاجي ص: (١١٠)، والفصول الخمسون لابن معط ص: (١٧٨ - ١٧٩) والمقرب لابن عصفور ج ٦٩/١ -٧٠، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ج ٦٠٩/١، والواضح في العربية للزبيدي ص: (٨٩ -٩٩)، وشرح المقدمة النحوية لابن بابشاذ ص: (٣٤٤ -٣٤٥)، وشرح المفصل لابن يعيش ج ١٣٨/٧ -١٣٩، وارتشاف الضرب لأبي حيان ج ٢٩/٣ -٣٠، وشرح التصريح للشيخ خالد الأزهري ج ٩٩/٢ -١٠٠.

وغَلَّبَ بعض أصحابنا عليها معنى الاسمية، لأنه اجتمع فعل واسم، وقد صيرا كالكلمة الواحدة فيكون الاسم أقوى من الفعل، ومن ثم غُلِّبَ حكم الاسمية، ولما غلب حكم الاسمية جُعِلاَ جميعا كالشيء الواحد في موضع المبتدأ وخبره الاسم الأخير المقصود بالمدح في قولك: حَبَّذَا زيدٌ.

ومن أصحابنا من غَلَّبَ عليها حكم الفعلية لأن حب عمل في (ذا) الرفع كما يعمل كل فعل في فاعله، والبداية به أيضا لأنه أسبق والكلام بني عليه، فكان التغليب أولى، وإذا كان بتغليب الفعلية أولى كان الاسم الأخير فاعل حبذا، والكلام على هذا الوجه فعل وفاعل، وعلى الذي قبله مبتدأ وخبر"[1].

وفصل أبو حيان مذاهب النحويين في (حبذا) على النحو التالي:

١ - مذهب الخليل، وسيبويه، وابن درستويه[2]، وابن كيسان[1]، والفارسي، وابن الدهان، وابن خروف: أن (ذَا) فاعل (حَبَّ)، وهو رأي من أفرد ولم يدَّعِ التركيب.

([1]) شرح المقدمة النحوية ص: (٣٤٤ -٣٤٥) بتصرف.

([2]) هو: عبد الله بن جعفر بن درستويه بن المرزبان الفارسي الفسوي النحوي، أخذ العلم عن المبرد، وكان شديد الانتصار للبصريين في النحو واللغة، له مصنفات كثيرة، منها: الإرشاد والهداية، وشرح كتاب الفصيح لثعلب، وشرح كتاب الجرمي، وشرح المفضليات، وأسرار النحو، ونقض كتاب ابن الراوندي على النحويين، وألف كتاب في الانتصار للعين للخليل بن أحمد، وغير ذلك كثير، توفي بغداد سنة (٣٤٧) هـ.

انظر ترجمته في: إشارة التعيين (١٦٢)، والأعلام ٢٠٤/٤، وإنباه الرواة ١١٢/٢ -١١٥، والأنساب (٤٢٨)، والبداية والنهاية ٢٣٣/١١، وبغية الوعاة ٣٦/٢، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان ١٨٦/٢، كبقات الزبيدي (١٢٧)، وكطبقات ابن قاضي شهبة ٢٧/٢، ومعجم المؤلفين ٤٠/٦.

٢ - مذهب المبرد، وابن السراج، والأكثرون أن (حَبَّ)، و(ذَا) رُكِّبَا وصَارَا اسما واحدا مرفوعا بالابتداء.

٣ - مذهب الأخفش، وخطاب المازِري[٢]، وجماعة من النحويين أن (حَبَّ) و(ذَا) تركبا وصارا فعلا، والمخصوص بعدهما هو الفاعل[٣].

وقد ترتب على القول بتركب (حَبَّذَا) عدة أحكام منها:

- **استعماله بلفظ واحد مع المفرد والمثنى والجمع، والمذكر والمؤنث.**
- **عدم جواز اتصال (ذا) المركبة معه بـ (ها) التنبيه حتى لا يصير ثلاثة أشياء مركبة في شيء واحد.**

---

(١) هو: أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان، أخذ عن المبرد وثعلب، وكان ميله إلى البصريين، وكان إماما في النحو واللغة، توفي سنة (٢٩٩) هـ.
انظر ترجمته في: إشارة التعيين (٢٨٩)، والأعلام ١٩٧/٦، وإنباه الرواة ٥٧/٣ -٦٠، والبداية والنهاية ١١٧/١١، وبغية الوعاة ١٨/١، وتاريخ بغداد ٣٣٥/١، وشذرات الذهب ٣٣٢/٢، وطبقات الزبيدي (١٧٠ -١٧١)، وطبقات ابن قاضي شهبة ١٥/١ -١٦، ومراتب النحويين (١٤٠ -١٤١)، ومعجم الأدباء ١١٣/١٧ -١٤١، ومعجم المؤلفين ٣١١/٨، ونزهة الألباء ٣٠١ -٣٠٢، وهدية العارفين ٢٣/٢.

(٢) هو: خطاب بن يوسف بن هلال المازري، من أهل قرطبة، سكن بطليوس، وكان إماما في النحو واللغة، وله شعر فيما يذكر ويؤنث، وكتاب الترشيح الكبير في النحو، واختصر كتاب الزاهر لابن الأنباري، توفي سنة (٤٥٠) هـ.
انظر ترجمته في: إشارة التعيين (١١٢)، بغية الوعاة ٥٥٣/١، وتكملة الصلة ٤٢/١، وكشف الظنون (٥٠٧، ٩٨)، ومعجم المؤلفين ١٠٣/٤.

(٣) انظر: ارتشاف الضرب ج ٢٩/٣.

❖ - عدم جواز الفصل بين (حَبَّ) و(ذَا) لأنهما صارا بالتركيب كالشيء الواحد.

❖ - كتابة (حَبَّ) متصلة بـ (ذَا).

قال ابن يعيش: " حَبَّذَا لما رُكِّبَ الفعل فيه مع الفاعل لم يجز تأنيث الفعل ولا تثنيته ولا جمعه، لأنه صار في منزلة بعض الكلمة، وبعض الكلمة لا يجوز فيه شيء من ذلك ، والذي يدل على أنهما بنيا وجعلا شيئا واحدا أنه لا يجوز أن يفصل بين الفعل وبين (ذا) بشيء فلا يقال: حب في الدار ذا، ولا حب اليوم ذا.

فإن قيل لما خُصَّ (حَبَّ) بالتركيب مع (ذَا) من بين الأسماء؟ قيل: لأن (ذَا) اسم مبهم ينعت به الأجناس، وحكم (حَبَّ) هنا كحكم (نِعْمَ)، فركبوه مع (ذَا) لينوب عن أسماء الأجناس، إذ لا ينعت إلا بها والنعت والمنعوت شيء واحد أيضا"[1].

(٦) - أفعال مركبة في أصل وضعها :

وهذا القسم هو القسم الأخير من الأفعال التي يمكن القول بأنها مركبة ويشتمل هذا القسم على: (ليس، ولات)، والكلام عنهما على النحو التالي:

(أ) - (ليس):

من الأفعال الناقصة غير المتصرفة ، والتي تفيد النفي وتعمل عمل كان وأخواتها فترفع المبتدأ، ويسمى اسمها وتنصب الخبر ويسمى خبرها.

وقد نُقِلَ عن الفراء القول بتركب ليس من (لا) النافية، و(أيس)، وحذفت الهمزة من (أيس)، والألف من (لا)، واتصلت اللام بالياء فصار المجموع (ليس)[1].

([1]) شرح ابن يعيش للمفصل ج ١٤٠/٧ -١٤١.

وقد رد أبو علي الفارسي هذا القول، وزعم أنها فعل ناقص غير مركب من (لا) و(أيس)[٢].

وما ذهب إليه الفراء ونقل عنه له وجاهته من جهة المعنى والعمل النحوي؛ حيث نلاحظ أن معنى النفي في (ليس) يمكن أن يستفاد من (لا) النافية المركبة فيها، وعمل الرفع والنصب يستفاد من الفعل أيس، وحدث لهما بالتركيب معنى وحكم جديد، وأحدث فيها التركيب عدة تغيرات منها حذف ألف (لا)، وهمزة (أيس)، واتصال لام (لا) بما تبقى من الفعل (أيس) بعد حذف همزته.

(ب) - (لات):

من الأفعال المركبة التي اختلف النحويون في معناها وفي أصل تركيبها، فمنهم من ذهب إلى القول بأنهما فعل بسيط قائم بذاته مأخوذ من لاتَ يَلِتُّ، ومنهم من ذهب إلى أن أصلها (ليس) وأبدلت السين تاء، ومنهم من ذهب إلى أنها كلمة وبعض كلمة.

ونقل ابن هشام خلاف النحويين فيه فقال: "لاتَ: اختلف فيها في أمرين:

أحدهما: في حقيقتها، والثاني: في معناها.

أما حقيقتها ففيه ثلاثة مذاهب:

---

(١) انظر: اللسان مادة (ليس)، وكتاب الحلل في إصلاح الخلل الواقع في كتاب الجمل لابن السيد البطليوسي ص: (١٦٢).

(٢) انظر: المسائل الحلبيات لأبي علي الفارسي ص: (٤٥ -٤٦).

- المذهب الأول:

أنها كلمة واحدة فعل ماض، ثم اختلف هؤلاء على قولين:

-**أحدهما**: أنها في الأصل بمعنى نقص من قوله تعالى: ﴿لاَ يَلِتْكُمْ مِنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا....﴾[1]، فإنه يقال: لات يليت، كما يقال: ألت يألت، وقد قُرِئَ بهما، ثم استعملت للنفي..... قاله أبو ذر الخشني[2].

-**الثاني**: أن أصلها ليس بكسر الياء فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، وأبدلت السين ياء.

- المذهب الثاني:

أنها كلمتان: (لا) النافية، والتاء لتأنيث اللفظة كما في ثمت، وربت، وإنما وجب تحريكها لالتقاء الساكنين قاله الجمهور.

- المذهب الثالث:

أنها كلمة وبعض كلمة وذلك أنها (لا) النافية، والتاء زائدة في أول الحين، قاله أبو عبيدة وابن الطراوة"[1].

([1]) سورة الحجرات الآية: (١٤).

([2]) هو: أبو ذر مصعب بن محمد بن مسعود بن أبي ركب الخشني، ذكر الفيروزآبادي في القاموس المحيط ج ٧٨/١ أنه كان هو وأبوه من علماء النحو بالمغرب، وترجم له اليماني في إشارة التعيين.

وذكر البغدادي أن أصل (لات) هو: (ليس)، أبدلت السين تاء[٢].

يتبين لنا مما سبق أن الأفعال كذلك يمكن إعادة النظر فيها وتقسيمها باعتبار البساطة والتركيب، وأن التركيب في الأفعال لفظي ومعنوي، كما أنه كان مثارًا للخلاف بين العلماء، وترتب على القول به العديد من الأحكام.

(١) انظر: مغني اللبيب ج ١/ ٢٨١ -٢٨٢، وخزانة الأدب ٤/ ١٧٣، وشرح قطر الندى ص: (١٤٧)، ومعترك الأقران للسيوطي ج ٢/ ٢٦، وتأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ص: (٤٠٣)، والفيروزج في شرح الأنموذج للزمخشري ص: (٣٧).

(٢) انظر: خزانة الأدب ج ٤/ ١٧٣.

الـفـصـل الخامس

الآثار المترتبة على البساطة والتركيب في الاسماء والافعال

ويشتمل على ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: الآثار اللفظية والخطية.

- المبحث الثاني: الآثار المعنوية والدلالية.

- المبحث الثالث: الآثار الـنحـــوية.

المبحث الأول

الآثار اللفظية والخطية

يترتب على البساطة والتركيب في الأسماء والأفعال العديد من الآثار اللفظية والخطية نرصد منها ما يلي:

١ - الحذف:

يحدث التركيب حذفا في بنية المفردات المركبة فتحذف بعض الحروف ومن أمثلة ذلك:

(أ) - حذف ألف (ما) الاستفهامية عند تركبها مع الكاف لتصير (كم) اسما للاستفهام عن عدد مبهم.

(ب) - حذف الواو في العدد المركب تركيبا مزجيا وبقاء معناها كما في خمسة عشر وبابه، ذكر ابن يعيش أن أحد عشر وبابه أصلها أحد وعشرة، وحذفت الواو من اللفظ وبقي المعنى على إرادتها[1].

(ج) - حذف ألف (ها) التنبيه في الخط وبقائها في اللفظ عند تركبها مع أسماء الإشارة.

(د) - حذف نون المثنى والجمع عند الإضافة لنقل الكلمة بالتركيب ولأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة الكلمة الواحدة.

([1]) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ج ١١٢/٤ ، والأشباه والنظائر ج ١٣١/١.

٢ - الإدغام:

يحدث التركيب إدغاما لبعض الحروف من ذلك إدغام ميم (نِعْمَ) مع ميم (ما) عند تركبها معها لتصير (نعمَّا) قال تعالى: ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ...﴾[١].

٣ - الإبدال:

يحدث التركيب إبدالا لبعض حروف الكلمة المركبة ويغيرها إلى ما يناظرها في المخرج كما هو الحال في ألف مهما اسما للشرط فقد ذهب الخليل إلى أن أصله (ما ما) وأبدلت ألف (ما) الأولى هاء، وكذلك الحال في ياء (كَيْء) حيث قلبت ألفا لسكونها وانفتاح ما قبلها[٢].

٤ - القلب المكاني:

يحدث التركيب في بعض المفردات قلبًا مكانيًّا لبعض حروفها كما هو الحال في (كاءٍ) اسم بمعنى (كم) الخبرية، فقد زعم ابن جني أن أصله (كأيّ) ثم قدمت الياء المشددة على الهمزة وخففت الياء وقلبت ألفا لسكونها وانفتاح ما قبلها[٣].

---

(١) سورة البقرة الآية: (٢٧١).

(٢) انظر: الكتاب ج ١/ ٤٣١ -٤٣٢، ج ٣/ ٥٩ -٦٠، وسر صناعة الإعراب ج ١/ ٢٧١.

(٣) انظر: سر صناعة الإعراب ج ١/ ٢٧١.

٥ - الازدواج والمجانسة الصوتية:

يحدث التركيب في بعض المفردات المركبة ازدواجًا وتجانسًا صوتيًّا في حروفها وفي حركتها كما هو الحال في بعض الظروف والأحوال المركبة تركيب خمسة عشر، ومن ذلك: صباح مساء، وحيث بيث، حيص بيص، شذر مذر، وخذع مذع، وشغر بغر، وبادي بدا..... ونحو ذلك.

فقد ذكر ابن يعيش أن (حيص بيص)[١] مركب من مصدرين، وعجزه مصدره (بوص)، وأبدلت الواو ياء ليزدوج اللفظان ويتجانسا[٢]، وكذلك القول في سائر الأحوال والظروف المركبة، وقد أوضحنا ذلك فيما سبق عند عرضنا لهذا القسم من الأسماء.

٦ - الوصل:

يحدث التركيب في المفردات المركبة وصلا بين حروف الكلمتين المركبتين فيها، فتكتب حروفهما متصلة أو تكتب الكلمتان متجاورتان ليس بينهما فاصل كما هو الحال في المركب المزجي والإضافي نحو: بعلبك، حضرموت، قليقلا، معديكرب، وحيثما، وكيفما، وكأيِّن....إلخ.

---

(١) يقال: وقع القوم في حيص بيص أي: في اضطراب من أمرهم، وجاء القوم شذر مذر، وشغر بغر، أي: متفرقين، وخذع مذع أي: منقطعين، انظر: شرح المفصل ج ١١٤/٤ - ١١٥، وارتشاف الضرب ج ٣١٧/١، ج ٣٧٠/٢ -٣٧١، وانظر ما سبق ذكره عن الظروف والأحوال المركبة في هذا القسم من هذه الدراسة.

(٢) انظر: شرح المفصل ج ١١٤/٤ -١١٥.

ومنه أيضا الأفعال المركبة مع الضمائر بأنواعها، وعلامات التثنية والجمع في الأسماء والأفعال، وما تركب من أفعال نحو: حَبَّذَا، ونِعِمَّا، وبِئْسَمَا.

المبحث الثاني

الآثار المعنوية والدلالية

يحدث التركيب في المفردات آثار متعددة في المعنى والدلالة من ذلك ما يلي:

١ - انتقال الدلالة:

تنتقل دلالة المفردات المركبة بالتركيب من حال إلى حال؛ فتتحول من الاسمية إلى الحرفية، ومن الحرفية إلى الاسمية، ومن الظرفية إلى الشرطية، ومن الاستفهام إلى الشرط ونحو ذلك، ومن أمثلة ذلك:

(أ) - انتقال أيادي سبأ من العلمية إلى الحالية بالتركيب.

(ب) - انتقال (إذ) و(حيث) الظرفيتان من الظرفية إلى الشرطية بالتركيب مع (ما).

(ج) - انتقال أسماء الاستفهام مثل: (أين، وكيف، وأيّ، ومتى) من الاستفهام إلى الشرط بالتركيب مع (ما).

(د) - انتقال دلالة الفعل المضارع من الحال إلى الاستقبال بالتركيب مع حروف الاستقبال (السين وسوف).

(هـ) - انتقال دلالة الفعل الماضي من المضي إلى الحال بالتركيب مع حروف المضارعة.

(و) - انتقال بعض الأسماء من الاسمية إلى الظرفية، وإفادة التكرار كما في كلمة (كل) عند تركبها مع (ما).

٢ - الجمع بين أكثر من معنى:

تجمع المفردات المركبة بين أكثر من معنى، حيث تجمع بين معني بعض المفردات الداخلة في تركيبها، أو يحدث لها بالتركيب معنى جديد لم يكن لأي من مفرداتها من قبل، ومن أمثلة ذلك:

(أ) - المركب العددي المبني على فتح الجزأين نحو: أحد عشر، وخمسة عشر وبابه، والعدد المعطوف نحو: ثلاث وثلاثين ونحوه.

(ب) - ومنه أيضا أفعال المضارعة التي تفيد الدلالة على الحدث، والزمن، وذات الفاعل.

(ج) - وأسماء الإشارة عند تركبها مع (ها) التنبيه، و(لام) البعد، وكاف الخطاب، إذ تفيد تنبيه المخاطب، والدلالة على المشار إليه، وبعده.

(د) - وكذلك الحال في الأعلام المعرفة بـ (أل) فإنها تدل على المعرف، وأداة التعريف.

(هـ) - والأفعال المسندة إلى الضمائر المختلفة، تدل على المسند، والمسند إليه.

(و) - وكذلك الأسماء المثناة والمجموعة تدل على المسمى، وعدده.

٣ - الخفة والثقل:

يترتب على القول بالبساطة والتركيب في المفردات الحكم على بعضها بالخفة، والحكم بالثقل على بعض آخر، فمثلا المصدر الصريح بسيط؛ لأنه يدل على الحدث المجرد من الزمان بلفظ واحد، بينما المصدر المؤول مركب من أكثر من لفظ، والاسم المفرد، والمذكر، والنكرة كلها أسماء بسيطة؛ لأنها لا تحتاج إلى علامة، بينما الأسماء المثناة، والمجموعة والمؤنثة، والمعرفة كلها أسماء مركبة؛ لأنها تحتاج إلى علامة للدلالة على معناها من العدد، والتعريف، والنوع، والأسماء المفردة بطبيعة الحال أخف لفظا ومعنى من الأسماء المركبة.

٤ - الانتقال من حال إلى حال:

ينقل التركيب المفردات من حال إلى حال أخرى، ومن أمثلة ذلك:

(أ) - الاسم النكرة عندما يركب مع (أل) التعريف أو يضاف إلى معرفة – والإضافة كما هو معلوم نوع من التركيب - حيث ينتقل الاسم من التنكير إلى التعريف، ومن الأصالة إلى الفرعية، ومن الدلالة على الشمول والعموم إلى التعيين والتخصيص.

(ب) - ينقل التركيب المفردات من حال الإعراب إلى حال البناء، ومن الصرف إلى المنع من الصرف كما رأينا في الأعلام المركبة تركيبا مزجيا، والأعداد المركبة تركيب خمسة عشر.

(ج) - تنتقل المفردات بالتركيب من حال الإعراب الأصلي إلى الإعراب الفرعي كما في الأسماء المفردة عند تثنيتها أو جمعها جمعا سالما، والأسماء الستة عند

إضافتها لغير ياء المتكلم، والأفعال الخمسة وهي: كل فعل مضارع اتصلت به ألف الاثنين، أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة.

(د) - تنتقل بعض المفردات بالتركيب مع غيرها من حال العمل الإعرابي فيما بعدها إلى حال الإلغاء أو التعليق عن العمل كما هو الحال في الأفعال المركبة مع ما الكافة نحو: ليت، ولعل، وقل، وكثر، وطال.

(هـ) - تنتقل بعض المفردات بالتركيب من الدلالة على العلمية إلى معان أخرى كما في (كل) عندما تركب مع (ما)، وتنتقل بعض الظروف من الظرفية إلى الشرطية كما في (إذ، وحيث)، كما تنتقل بعض الأسماء من الدلالة على الاستفهام إلى إفادة معنى الشرط كما في أسماء الاستفهام عند تركبها مع (ما)، وقد سبق ذكر هذا القول.

٥ - إفادة الاختصار:

يحدث التركيب اختصارا في المفردات المركبة وقد سبق الإشارة إلى ذلك، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

(أ) - الضمائر المركبة مع الأفعال - وخاصة الضمائر المتصلة تغني عن ذكر الأسماء الظاهرة.

(ب) - علامات التثنية والجمع تغني عن تكرار الأسماء الظاهرة التي تدل عليها.

(ج) - أدوات العطف والاستفهام تغني عن جملة كاملة، حيث تغني الواو عن أعطف، وتغني الهمزة وهل عن أستفهم[1].

(1) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ج ١١٢/٤ -١١٣، والأشباه والنظائر للسيوطي ج ٥١/١.

المبحث الثالث

الآثار النحـــوية

يحدث التركيب في المفردات المركبة آثارًا متعددة من الناحية النحوية من ذلك ما يلي:

١ - البناء:

تتحول بعض المفردات بالتركيب من حال الإعراب إلى حال البناء، وتلزم حالة واحدة من ذلك الأعلام، والظروف، والأحوال، والأعداد المركبة تركيبا مزجيا، والأفعال المضارعة عند بنائها في حال اتصالها بنون النسوة أو نون التوكيد.

٢ - المنع من الصرف:

يمنع التركيب الأسماء المركبة من التصريف، قال الأخفش: " كل شيئين جعلا اسما واحدا لم يصرفا، والفتحة التي فيه لجميع الاسم"[1].

٣ - الإعراب الفرعي:

سبقت الإشارة إلى ذلك، ومثلنا له بالأسماء المثناة والمجموعة جمعا سالما، والأسماء الستة، والأفعال الخمسة.

---

(1) معاني القرآن ج ١/٢٣ ، وانظر: الأصول لابن السراج ج ٢/٩٢ -٩٣ ، والأشباه للسيوطي ج ١/١٢٧.

٤ - التعليق أو الإلغاء للعمل النحوي:

أشرنا إلى ذلك أيضا فيما سبق، ومثلنا له ببعض الأفعال مثل: (ليت، ولعل، وطال، وكثر، وقلَّ)عند تركبها مع (ما) الكافة.

٥ - تعدد التوجيه النحوي:

يحدث التركيب تعددًا في التوجيه النحوي للمفردات المركبة، وذلك حسب تقدير المفردات الداخلة في التركيب وحسب تقدير المفردات المركبة نفسها، كما في (مَاذَا)، و(حَبَّذَا) وقد سبق الكلام على ذلك.

٦ - معاملة الاسم المركب معاملة خاصة:

يكون للأسماء المركبة بسبب التركيب معاملة خاصة عند ثتنيتها وجمعها، وإضافتها، وتعريفها ، وترخيمها، والنسب إليها، وتصغيرها[1].

(1) لمزيد من معرفة الأحكام النحوية للأعلام المركبة انظر المراجع التالية: أصول النحو لابن السراج ج ٢/٩٢ -٩٣، ١٠٤ -١٠٥، ج ٣/٦٩ -٧٠، والمقرب لابن عصفور ج ٢/٥٧، ٨٢، ٨٣، والواضح في العربية لأبي بكر الزبيدي ص: (١٦٢ -١٦٣)، وأمالي ابن الحاجب ج ٢/٥١٤، واللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ج ١/٥١٨ -٥١٩، والفصول الخمسون لابن معط ص: (٢٤٣)، وشرح ابن يعيش للمفصل ج ٢/١٩ -٢٣، ج ٤/١١٢، ج ٦/٦ -٩، وشرح كافية ابن الحاجب للرضي ج ٢/١٨٦، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي ج ٢/٧١، والأشباه والنظائر للسيوطي ج ١/١٢٦ -١٢٨، وشرح التصريح للشيخ خالد الأزهري ج ٢/٣٣٢.

٧ - اعتبار المفردات المركبة كلمة واحدة:

ونعني به النظر إلى المفردات المركبة على أنها وحدة صرفية واحدة وإن كانت في الأصل مكونة من أكثر من وحدة، ويترتب على ذلك أن تعامل الكلمات المركبة معاملة الاسم المفرد، وتشغل المواقع النحوية التي تؤدى بالمفرد كما هو الحال في الأعلام المركبة والمصادر المؤولة.

الخاتمة

عرضت الدراسة لمفهوم البساطة والتركيب، في الدرس اللغوي، وتناولت المفردات العربية (الأسماء والأفعال) باعتبار هذين المصطلحين، وكشفت عما يترتب على القول بهما من آثار في البنية الصرفية، والرسم الإملائي، والمعنى الدلالي، والوظيفة النحوية، والحكم.

كما رصدت أهم خلافات النحويين والمعايير التي استخدمت في تصنيف الأسماء والأفعال العربية، وحاولت أن تقدم صورة واضحة لذلك، مع الترجيح بالقول بالبساطة أو التركيب في كل ما تعرضت له من الأسماء والأفعال، وذكر الأدلة التي رجحت ذلك، وقد خلصت الدراسة إلى نتائج كثيرة، يمكن إجمال أهمها في النقاط التالية:

١ -البساطة والتركيب من المعايير المعتبرة في التصنيف النحوي، ومعيارا مهما يمكن أن تقسم مفردات اللغة وفقا له.

٢ - استخدام مصطلحي البساطة والتركيب وجد مع نشأة الدراسات النحوية، وأقدم من ينسب إليه استخدامهما، هو الخليل بن أحمد الفراهيدي، وتلميذه سيبويه.

٣ - تداخل مصطلحي البساطة والتركيب مع غيرهما من المصطلحات النحوية، واستخدام مصطلحات أخرى للدلالة عليهما، وارتباطهما بقضايا أصولية، كل ذلك حال دون تقديم صورة واضحة لهما في كثير من مصادر النحو العربي.

٤ - حديث النحويين عن المركبات الاسمية والفعلية جاء متفرقا في ثنايا كتب النحو، وفي أبواب نحوية مختلفة، إلا في بعض المصادر التي اهتمت بدراسة بعض أنواع المركبات الاسمية على نحو خاص.

٥ -لم يستوف النحويون جوانب الدرس اللغوي عند الحديث عن المركبات بجميع أنواعها الاسمية والفعلية والحرفية ومركبات الجملة، واكتفوا بذكر بعض الأدلة التي ترجح البساطة أو التركيب، دون النظر إلى ما ترتب عليهما من آثار متعددة.

٦ -لا تقتصر البساطة ولا التركيب على الناحية الشكلية للكلمة العربية؛ بل تتعداها إلى الناحية الدلالية، والوظيفة النحوية.

٧ - كانت البساطة والتركيب مثار خلاف كبير بين النحويين العرب القدماء منهم والمحدثين.

٨ - لم يقدم المحدثون دراسة وافية عن الأسماء والأفعال العربية باعتبار معياري البساطة والتركيب، وجاءت دراستهم لهما لا تنفك عما قدمه القدماء، إلا في أشياء قليلة.

٩ -دراسة الأسماء والأفعال العربية من حيث البساطة والتركيب يمكن الباحثين من معرفة التطور التاريخي لمفردات اللغة، ورصد ما حدث فيها من تغيرات مختلفة، على جميع مستويات الدرس اللغوي.

١٠ - تفتح فكرة البساطة والتركيب مجالاً كبيرًا للدراسات المقارنة بين اللغة العربية وأخواتها من اللغات السامية.

١١ - ترتب على القول بالبساطة والتركيب في الأسماء والأفعال العديد من الآثار على جميع مستويات الدرس اللغوي، حيث شملت تلك الآثار، البنية الصرفية، والرسم الإملائي، والمعني الدلالي، والوظيفة النحوية، والحكم النحوي.

١٢ - التركيب هو إحدى الوسائل التي تلجأ إليها اللغة لتكثير المعاني والمفردات، واستيعاب المعاني الجديدة.

١٣ -إعادة النظر في التراث النحوي وقراءته من جديد يمكن من فهم العديد من القضايا التي صعب فهمها من قبل، ويميط اللثام عن كثير من الأمور التي فطن إليها القدماء، ولكن لم تحظ بقدر كافٍ من البحث والدراسة سواء عندهم أو عند من جاء بعدهم النحويين واللغويين.

١٤ - اتبع القدماء فلسفة خاصة في تقسيم الكلم العربي إلى أنواعه المعروفة، وفي تقسيم كل نوع منها، واعتمدوا بشكل واضح على الصور الكثيرة التي وردت عليها، دون الأخذ في الاعتبار القليل والشاذ والنادر.

١٥ - تقسيم الأسماء والأفعال في اللغة العربية يختلف باختلاف المعيار المستخدم في هذا التقسيم، وتقسيمها على شكل مجموعات باعتبار معياري البساطة والتركيب هو الاختيار الأمثل -من وجهة نظري -لأنه يقدم الكلمة العربية في صورتها البسيطة، ثم في صورتها المركبة عندما تركب مع غيرها، ومن ثم يسهل ملاحظة التغيرات التي حدثت لها بعد التركيب.

وفي نهاية القول فلست أدعي أن هذه الدراسة هي نهاية المطاف، وأن ما قدمته من آراء لا يمكن الرد عليها، أو الزيادة فيها، ومن ثم أدعو أهل الاختصاص، والمهتمين بدراسة التطور التاريخي للغة العربية ومفرداتها إلى الإسهام في كشف

جوانب بعض ما غمض من هذه الدراسة، وتقديم تفسير واضح لكثير من الإشكاليات التي وردت فيها، وأرجو أن يسعفني الزمان للقيام بدراسات أخرى حول هذا الموضوع.

وفي الختام أرجو من الله تعالى أن أكون قد وفقت في تقديم صورة واضحة للأسماء والأفعال العربية في ضوء ظاهرتي البساطة والتركيب، ورصد ما يترتب عليهما من آثار. وأدعوه سبحانه وتعالى أن يجعل في هذا العمل النفع والفائدة، وأن يتجاوز عن صاحبه ما وقع فيه من خطأ، إنه أكرم مأمول وأعز مسؤول، وهو حسبي ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وآخر دعونا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى اللهم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثير،،،.

المؤلف

المصادر والمراجع:

١ - القرآن الكريم.

٢ - إتحاف الحثيث بإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث، للإمام محب الدين أبو البقاء بن الحسين العكبري، تحقيق: الدكتور: محمد إبراهيم سليم، مكتبة ابن سينا للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

٣ - الإتقان في علوم القرآن ، للإمام جلال الدين السيوطي، تحقيق الأستاذ: محمد أبو الفضل إبراهيم ، الهيئة المصرية العامة للكتاب -القاهرة ١٩٧٤م.

٤ - ارتشاف الضرب من لسان العرب، للإمام أبي حيان الأندلسي، تحقيق الدكتور: مصطفى النماس، مطبعة المدني، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

٥ - الأزهية في علم الحروف، للهروي، تحقيق الدكتور: عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، سوريا ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

٦ - إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، لليماني، تحقيق الدكتور: عبد المجيد دياب، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، المملكة العربية السعودية، الرياض.

٧ - الأشباه والنظائر في النحو، للإمام جلال الدين السيوطي، مراجعة الأستاذ: فايز ترحيني، دار الكتاب العربي، طبعة الدكن بالهند ١٣٥٩هـ.

٨ - الأصول في النحو، لأبي بكر بن السرَّاج، تحقيق الدكتور: عبد الحسين الفتلي، مطبعة النعمان، النجف، العراق ١٩٧٣م.

٩ - اعتراض الشرط على الشرط، لابن هشام الأنصاري، تحقيق الدكتور: أحمد عبد المنعم الرصد، مكتبة دار السلام الجديدة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

١٠ - إعراب الحديث النبوي، لأبي البقاء العكبري، تحقيق الأستاذ: عبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر، بيروت – دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

١١ - إعراب الجمل وأشباه الجمل، للدكتور: فخر الدين قباوة، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، الطبعة الرابعة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

١٢ - إعراب النص: دراسة في إعراب الجمل التي لا محل لها من الإعراب، للدكتور: حسني عبد الجليل يوسف، دار الآفاق العربية، القاهرة، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

١٣ - الأعلام ، لخير الدين الزركلي، القاهرة، مصر ١٩٥٤ - ١٩٥٩م.

١٤ - الأغاني، لأبي الفرج الأصفهاني، دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٢٧ -١٩٧٣م.

١٥ - الأمالي الشجرية، لابن الشجري هبة الله بن علي بن مجد الدين بن حمزة الحسني العلوي، تحقيق الدكتور: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.

١٦ - إنباه الرواة على أنباه النحاة، للقفطي، تحقيق الأستاذ: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، مصر ١٩٥٠ - ١٩٧٣م.

١٧ - الأنساب، للسمعاني، نشرة مرجليوس المصورة، ليدن ١٩١٢م.

١٨ - الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري، تحقيق الشيخ: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، الطبعة الرابعة ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م.

١٩ - إيضاح الشعر (شرح الأبيات المشكلة الإعراب)، لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور: حسن عبد الحميد هنداوي، دار القلم دمشق، دارة العلوم والثقافة بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٢٠ - الإيضاح في علل النحو، للزجاجي، تحقيق الدكتور: مازن المبارك، طبعة دار النفائس بيروت، لبنان، الطبعة الخامسة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٢١ - بدائع الفوائد، لابن قيم الجوزية، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

٢٢ - البداية والنهاية في التاريخ، للإمام أبي الفداء ابن كثير القرشي، القاهرة ١٣٥٨هـ.

٢٣ - البرهان في علوم القرآن، للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق الأستاذ: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، الطبعة الثانية ١٣٩١هـ - ١٩٧٢م.

٢٤ - بغية الملتمس في تاريخ رجال الأندلس، للضبي، مدريد ١٨٨٤م.

٢٥ - بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للإمام جلال الدين السيوطي، تحقيق الأستاذ: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة ١٩٦٤م.

٢٦ - البلغة في تاريخ أئمة اللغة، للفيروزآبادي، تحقيق الأستاذ: محمد المصري، دمشق، سوريا ١٩٧٢م.

٢٧ - البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات الأنباري، تحقيق الأستاذ: طه عبد الحميد طه، مراجعة الأستاذ: مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٢٨ - تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة الدينوري، تحقيق الدكتور: السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، مصر.

٢٩ - تاريخ الأدب العربي، لكارل بروكلمان، ترجمة الدكتور: عبد الحليم النجار وآخرين، القاهرة، مصر ١٩٥٩ - ١٩٧٦م.

٣٠ - تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، القاهرة، مصر ١٩٣١م.

٣١ - تتمة يتيمة الدهر، للثعالبي، طهران، إيران ١٣٥٣هـ.

٣٢ - تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، للإمام جمال الدين بن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، طبعة وزارة الثقافة، القاهرة، مصر، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.

٣٣ - التطور النحوي للغة العربية، لبراجشتراسر، مطبعة السماح، القاهرة، مصر ١٩٢٩م.

٣٤ - التعريفات ، للإمام علي بن محمد الجرجاني، مطبعة مصطفي الحلبي، القاهرة، مصر ١٣٥٧هـ - ١٩٣٨م.

٣٥ - تلخيص أخبار النحويين، الإمام ابن مكتوم، مخطوط رقم(٢٠٦٩) نحو تيمور، دار الكتب المصرية، القاهرة.

٣٦ - توجيه بعض التراكيب النحوية المشكلة الإعراب، للإمام ابن هشام الأنصاري، تحقيق الدكتور: عبد الله الحسيني هلال، مطبعة السعادة، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٣٧ - التوطئة، للشيخ أبي علي الشلوبين، تحقيق الدكتور: يوسف أحمد المطوع، دار التراث العربي، القاهرة، مصر.

٣٨ - الجمل، للزجاجي، تحقيق الأستاذ: توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان ، الطبعة الخامسة ١٤١٧هـ - ١٩٩٢م.

٣٩ - الجملة الشرطية عند النحاة العرب، للدكتور: أبي أوس إبراهيم الشمسان، مطابع الدجوي، القاهرة ، مصر، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

٤٠ - الجنى الداني في حروف المعاني، للإمام الحسين بن قاسم المرادي، تحقيق الدكتور: فخر الدين قباوة، والدكتور: محمد نديم فاضل، الطبعة الأولى، المطبعة الصليبية ١٣٨٧هـ - ١٩٧٣م.

٤١ - حاشية الجرجاني على الكشاف، للإمام علي بن محمد بن علي الجرجاني، مطبوع بهامش الكشاف، دار المعرفة، بيروت لبنان.

٤٢ - الحجة للقراء السبعة، للإمام أبي علي الفارسي، تحقيق الأستاذ: بدر الدين قهوجي، والأستاذ: بشير جوجاتي، مراجعة: عبد العزيز رباح، دار المأمون للتراث، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

٤٣ - الحجة في القراءات السبع، للإمام ابن خالويه، تحقيق الدكتور: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الخامسة، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٤٤ - حجة القراءات ، للإمام أبي زرعة عبد الرحمن بن محمد بن رنجلة، تحقيق الدكتور: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الخامسة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٤٥ - الحدود، للإمام الفاكهي، طبعة باريس، فرنسا ١٨٤٩م.

٤٦ - حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة، للإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق الأستاذ: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، مصر ١٩٦٨م.

٤٧ - الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، للإمام ابن السيد البطليوسي، تحقيق الأستاذ: سعيد عبد الكريم، دار الطليعة، بيروت، لبنان ١٩٨٠م.

٤٨ - خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، للإمام عبد القادر البغدادي، تحقيق الأستاذ الدكتور: عبد السلام هارون، دار الكتاب العربي، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.

٤٩ - الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق الدكتور: محمد على النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٧٦هـ.

٥٠ - دراسات في الأدوات النحوية، للدكتور: مصطفى النحاس، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٥١ - دراسات لأسلوب القرآن الكريم، للشيخ: محمد عبد الخالق عضيمة، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية.

٥٢ - الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، للإمام ابن حجر العسقلاني، دار الكتب الحديثة، القاهرة، مصر.

٥٣ - الدرر اللوامع، للعلامة الشنقيطي، طبعة كردستان، الجمالية ١٣٢٨هـ.

٥٤ - ديوان أبي دؤاد الإيادي، تحقيق جوستاف جون جرنباوم - طبعة مكتبة الحياة، بيروت ١٩٥٩م.

٥٥ - ديوان امرئ القيس، تحقيق الأستاذ: محمد أبو الفضل إبراهيم، طبعة دار المعارف، القاهرة، مصر ١٩٥٨م.

٥٦ - ديوان أمية بن أبي الصلت، بيروت، ١٣٨٠هـ.

٥٧ - ديوان زهير بن أبي سلمى، تحقيق وشرح: كرم البستاني، دار صادر، بيروت، لبنان، ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م.

٥٨ - ديوان حسان بن ثابت، شرح البرقوقي، مطبعة الرحمانية ١٣٤٧هـ.

٥٩ - ديوان عمر بن أبي ربيعة، تحقيق الشيخ: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة بالقاهرة، مصر ١٣٧١هـ.

- وطبعة أخرى، شرح وتعليق الأستاذ: عبد الأعلى مهنا، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٩م.

٦٠ - ديوان عنترة بن شداد، شرح الأستاذ: يوسف عيد، دار الجيل، بيروت، لبنان.

٦١ - ديوان قيس بن الملوح، طبعة دار صادر، بيروت، لبنان.

٦٢ - ديوان لبيد بن ربيعة، طبعة ليبسك، وطبعة بريل.

٦٣ - ديوان المرار الفقعسي، طبعة دار الكتب المصرية.

٦٤ - ديوان المثقب العبدي، طبعة دار الكتب المصرية.

٦٥ - ديوان النابغة الجعدي، تحقيق الأستاذ: عبد العزيز رباح، نشر المكتب الإسلامي بدمشق ١٣٨٤هـ.

٦٦ - ديوان الهذليين، طبعة دار الكتب المصرية ١٣٦٩هـ.

٦٧ - رؤية جديدة للإيجاز والإطناب، للدكتور: عبد الغني محمد بركة، الدار المحمدية للطباعة، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٦٨ - رصف المباني في شرح حروف المعاني، للإمام أحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق الدكتور: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، سوريا ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

٦٩ - السبعة، للإمام ابن مجاهد، تحقيق الدكتور: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، مصر، الطبعة الثالثة.

٧٠ - سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق الأساتذة: مصطفى السقا، محمد الزفزاف، إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين، مطبعة الحلبي، القاهرة، مصر ١٣٧٤هـ - ١٩٥٤م.

٧١ - شرح ألفية ابن مالك، للإمام بهاء الدين عبد الله بن عقيل، تحقيق الشيخ: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية.

٧٢ - شرح ألفية ابن مالك مع حاشية الصبان، للشيخ الأشموني، تحقيق الشيخ: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، مصر ١٣٦٦هـ.

٧٣ - شرح التسهيل، للإمام ابن مالك، تحقيق الدكتور: عبد الرحمن السيد، والدكتور: محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٧٤ - شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهري، المطبعة الأزهرية المصرية، القاهرة ١٣٢٥هـ.

٧٥ - شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور الأشبيلي، تحقيق الدكتور: صاحب أبو جناح.

٧٦ - شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين الاستراباذي، تحقيق الأساتذة: محمد نور حسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة حجازي، القاهرة - مصر.

٧٧ - شرح شذور الذهب، للإمام ابن هشام الأنصاري، تحقيق الشيخ: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.

٧٨ - شرح شواهد المغني، للإمام جلال الدين السيوطي، تصحيح الشيخ: محمود بن التلاميد الشنقيطي، تعليق الأستاذ: أحمد ظافر كوجان، طبعة لجنة التراث العربي، دمشق، سوريا.

٧٩ - شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، للإمام جمال الدين محمد بن مالك، تحقيق الدكتور: عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.

٨٠ - شرح قطر الندى وبل الصدى، للإمام ابن هشام الأنصاري، تحقيق الشيخ: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة مصر ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م.

٨١ - شرح الكافية، لرضي الدين الاستراباذي، طبعة أولنغشدر ١٣١٠هـ.

٨٢ - شرح المفصل، لموفق الدين بن يعيش، تحقيق الأستاذ: محمد منير، المطبعة المنيرية، القاهرة، مصر ١٩٢٨م.

٨٣ - شرح المقدمة النحوية، لابن بابشاذ، تحقيق الدكتور: محمد أبو الفتوح شريف، طبعة الجهاز المركزي للكتب الجامعية، القاهرة ، مصر ١٩٧٨م.

٨٤ - شذرات الذهب في أخبار من ذهب، للإمام ابن العماد الحنبلي، القاهرة، مصر ١٩٤٥م.

٨٥ - الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب، لابن فارس، المطبعة السلفية بالقاهرة، مصر ١٩١٠م.

٨٦ - صحيح البخاري، للإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، مراجعة وضبط وفهرسة الشيخ: محمد علي القطب، وهشام البخاري، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

٨٧ - الضرورة الشعرية في آراء النحاة، للدكتور: محمد حماسة عبد اللطيف، مكتبة دار العلوم، القاهرة، مصر.

٨٨ - طبقات الشافعية الكبرى، للإمام السبكي، القاهرة، مصر ١٣٢٤هـ.

٨٩ - طبقات القراء، للإمام ابن الجزري، تحقيق : برجشتراسر، وبرتسل، مصر، القاهرة ١٩٣٢ - ١٩٣٥م.

٩٠ - طبقات المفسرين، للإمام جلال الدين السيوطي، ليدن ١٨٣٩م.

٩١ - طبقات النحاة واللغويين، للإمام ابن قاضي شهبة الأسدي، مخطوط رقم ٢١٤٦ تاريخ تيمور، دار الكتب المصرية، القاهرة.

٩٢ - فصول في فقه العربية، للدكتور: رمضان عبد التواب، الطبعة الأولى، دار الحمامي للطباعة، القاهرة، مصر ١٩٧٣م.

٩٣ - الفلسفة اللغوية، للأستاذ: جورجي زيدان، تعليق الأستاذ: مراد كامل، مطبعة الهلال، القاهرة، مصر ١٩٦٩م.

٩٤ - الفهرست، للإمام ابن النديم، طبعة ليبسك ١٨٧١م.

٩٥ - فوات الوفيات، للشيخ ابن شاكر الكتبي، تحقيق الشيخ: محمد محي الدين عبد الحميد، القاهرة، مصر ١٩٥١م.

٩٦ - الفيروزج شرح الأنموذج، للشيخ محمد عسكر، مطبعة المدارس الملكية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى ١٢٨٩هـ.

٩٧ - في بناء الجملة العربية، للدكتور: محمد حماسة عبد اللطيف، دار القلم، القاهرة، مصر ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٩٨ - في خصائص الأدوات وسماتها من حيث المبنى والمعنى، للدكتور: تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

٩٩ - الكتاب، لإمام النحاة سيبويه، تحقيق الأستاذ الدكتور: عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

١٠٠ - الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل، للإمام جار الله محمود بن عمر الزمخشري، دار المعرفة ، بيروت، لبنان.

١٠١ - كشاف اصطلاحات العلوم والفنون، للعلامة التهانوي، طبعة كلكتا – الهند ١٨٦٢م.

١٠٢ - كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، للعلامة حاجي خليفة، استانبول، تركيا ١٩٤١ -١٩٤٣م.

١٠٣ - الكليات، لأبي البقاء الكفوي، تحقيق الأستاذ: عدنان درويش، والأستاذ: محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان.

١٠٤ - الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية، للإمام جمال الدين الإسنوي، تحقيق الدكتور: محمد حسن عواد، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

١٠٥ - اللغة العربية معناها ومبناها، للدكتور: تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٢، ١٩٨٠م.

١٠٦ - اللمع، للإمام أبي الفتح عثمان ابن حني، تحقيق الدكتور: حسين شرف، القاهرة، بدون تاريخ .

١٠٧ - المحتسب في القراءات الشاذة وعللها، للإمام أبي الفتح عثمان ابن جني، تحقيق الأساتذة: علي النجدي ناصف، وعبد الحليم النجار، وعبد الفتاح شلبي، طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، مصر، ١٤١٥هـ - ١٩٩م.

١٠٨ - المدخل لدراسة النحو العربي، للدكتور: علي أبو المكارم، المكتبة النحوية، الدراسات، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

١٠٩ - مراتب النحويين، للإمام أبي الطيب اللغوي، تحقيق الأستاذ: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة ١٩٥٥م.

١١٠ - المركب الاسمي الإسنادي وأنماطه في القرآن الكريم، للدكتور: أبو السعود الشاذلي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى.

١١١ - المزهر في علوم اللغة وآدابها، للإمام جلال الدين السيوطي، تحقيق الأساتذة: محمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، ومحمد جاد المولى، المكتبة العصرية بيروت لبنان ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

١١٢ - المسائل الحلبيات، للشيخ أبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور: حسن عبد الحميد هنداوي، دار القلم دمشق، دار المنارة بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

١١٣ - مشاهد الإنصاف على شواهد الكشاف، للشيخ: محمد بن عليان المرزوقي، مطبوع بهامش الكشاف، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

١١٤ - المصادر المؤولة وأسرارها التعبيرية في الأساليب الفصيحة، للدكتور:أحمد محمد زايد، دار المنار،القاهرة، مصر، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.

١١٥ - معاني الحروف، للرماني، تحقيق الدكتور: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، مطبعة دار العلم العربي، القاهرة، مصر.

١١٦ - معاني القرآن، للأخفش الأوسط، تحقيق الأستاذ: فائز فارس، الكويت ١٤٠٠هـ - ١٩٧٩م.

١١٧ - معاني القرآن، للإمام أبو زكريا يحيى بن معاذ الفراء، تحقيق الدكتور: محمد علي النجار، والدكتور: يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

١١٨ - معترك الأقران في إعجاز القرآن، للإمام جلال الدين السيوطي، تحقيق الدكتور: علي محمد البجاوي، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر.

١١٩ - معجم الأدباء، لياقوت الحموي، نشر الأستاذ: أحمد فريد رفاعي، القاهرة ١٩٣٦م.

١٢٠ - معجم تاج العروس، للزبيدي، تحقيق الأستاذ: علي هلالي، مطبعة حكومة الكويت ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.

١٢١ - معجم جمهرة اللغة، لابن دريد، دار صادر، بيروت - لبنان.

١٢٢ - معجم مختار الصحاح، للإمام أبو بكر الرازي، ترتيب الأستاذ: محمود خاطر، دار المعارف، القاهرة، مصر.

١٢٣ - معجم الصحاح في اللغة والعلوم، للإمام الجوهري، إعداد الأستاذين: نديم مرعشلي، وأسامة مرعشلي، دار الحضارة العربية ، بيروت، لبنان ١٩٧٤م.

١٢٤ - معجم القاموس المحيط، للإمام الفيروزآبادي، ضبط وتوثيق الأستاذين: يوسف الشيخ، ومحمد البقاعي، دار الفكر بيروت، لبنان، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

١٢٥ - المعجم المفصل في النحو العربي، للدكتورة: عزيزة فوال بابيتي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

١٢٦ - معجم المصباح المنير، للفيومي، القاهرة ١٩٠٦م.

١٢٧ - معجم مقاييس اللغة، للإمام ابن فارس، تحقيق الدكتور: عبد السلام هارون، دار إحياء الكتب العربية ١٣٦٦هـ.

١٢٨ - معجم لسان العرب، للإمام ابن منظور، إعداد الأستاذين: يوسف خياط، ونديم مرعشلي، بيروت – لبنان.

١٢٩ - المعجم الوجيز، إعداد مجمع اللغة العربية بالقاهرة، طبعة خاصة بوزارة التربية والتعليم، القاهرة ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

١٣٠ - المعجم الوسيط، إعداد مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مطبعة مصر ١٣٨٠هـ - ١٩٦٠م.

١٣١ - مغني اللبيب، للإمام ابن هشام الأنصاري، تحقيق الشيخ: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة المدني، القاهرة، مصر.

١٣٢ - المقتصد شرح الإيضاح، للإمام عبد القاهر الجرجاني، تحقيق الدكتور: كاظم مرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

١٣٣ - المقتضب، للإمام أبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق الشيخ: محمد عبد الخالق عضيمة، طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية القاهرة، مصر١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

١٣٤ - المقرب، للإمام ابن عصفور، تحقيق الدكتور: أحمد عبد الستار الجواري، والدكتور: عبد الله الحبوري، مكتبة العاني، بغداد، العراق، الطبعة الأولى، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.

١٣٥ - منهج الأخفش الأوسط في الدراسات النحوية، للدكتور: عبد الأمير الورد، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

١٣٦ - نتائج الفكر، للإمام أبو القاسم السهيلي، تحقيق الأستاذين: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد عوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

١٣٧ - النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، للإمام ابن تغري بردي، طبعة دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٣٠م وما بعدها.

١٣٨ - نزهة الألباء في طبقات الأدباء، للإمام ابن الأنباري، القاهرة، مصر.

١٣٩ - النشر في القراءات العشر، للإمام ابن الجزري، تحقيق الشيخ: محمد علي الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

١٤٠ - نظام الجملة في شعر المعلقات ، للدكتور: محمود أحمد نحلة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر١٤١١هـ - ١٩٩١م.

١٤١ - نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب، للإمام المقري.

١٤٢ - نكت الهميان في نكت العميان، للإمام الصفدي، تحقيق الدكتور: أحمد زكي، القاهرة، مصر ١٩١٠م.

١٤٣ - هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، للعلامة إسماعيل باشا البغدادي، إستانبول، تركيا ١٩٥١ -١٩٥٥م.

١٤٤ - همع الهوامع على شرح جمع الجوامع، للإمام جلال الدين السيوطي، تصحيح السيد: محمد بدر الدين النعساني، مطبعة الخانجي، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى ١٣٢٧هـ - ١٩٠٧م.

١٤٥ - وفيات الأعيان، للإمام العلامة ابن خلكان، نشر الدكتور: إحسان عباس، دار الثقافة بيروت، لبنان، طبعة القاهرة ١٢٩٩هـ.

١٤٦ - يتيمة الدهر، للإمام الثعالبي، تحقيق الشيخ: محمد محي الدين عبد الحميد، مصر، القاهرة ١٩٥٦م.

ثانيا: الرسائل العلمية والدوريات:

١ - حوليات كلية دار العلوم العدد التاسع، مقال بعنوان النحت (صوغ الكلمات المركبة) لجاروسلاف ستتكيفتش، ترجمة الدكتور: محمد حسن عبد العزيز ١٩٧٨ - ١٩٧٩.

٢ - مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة مقال بعنوان (المركب الاسمي) للدكتور: محمود عبد السلام شرف الدين، ج ٤٢ لسنة ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

٣ - مجلة دراسات عربية وإسلامية مقال بعنوان (الجملة المركبة في اللغة العربية) للدكتور: سعود غازي ضيف الله، العدد العشرون لسنة ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٤ - مجلة كلية الآداب جامعة البصرة العدد العشرون مقال بعنوان (نحت الحروف العاملة وتركيبها) للدكتور: هادي عطية مطر ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢.

٥ - الاعتراض دراسة نحوية، لإبراهيم محمد أبو اليزيد خفاجة، رسالة ماجستير، كلية دار العلوم - جامعة القاهرة ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٦ - تطور المعنى الوظيفي لأدوات النفي في اللغة العربية، لمصطفى النحاس، ومحمد عبد المطلب زهران، رسالة دكتوراة، كلية دار العلوم - جامعة القاهرة ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م.

٧ - غاية الأمل في شرح الجمل لابن بزيزة، تحقيق ودراسة: محمد غالب عبد الرحمن، رسالة دكتوراة، كلية دار العلوم - جامعة القاهرة.

٨ - دراسات لغوية إحصائية لأنماط الجمل البسيطة في القرآن الكريم، لمحمد رضا كاظم الطويحي، رسالة ماجستير، كلية دار العلوم - جامعة القاهرة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٩ - ظاهرة الفصل في الجملة العربية، لمأمون عبد الحليم وجيه، رسالة دكتوراة، كلية دار العلوم - جامعة القاهرة ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

١٠ - الوسائل اللغوية لإطالة بناء الجملة، لزكريا محمد حسن علي، رسالة دكتوراة، كلية دار العلوم -جامعة القاهرة ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

المؤلف في سطور

الدكتور/ إبراهيم محمد أبو اليزيد خفاجة

أستاذ النحو والصرف والعروض المساعد

نبذة عن المؤلف:

- من مواليد محافظة كفر الشيخ بشمال غرب دلتا جمهورية مصر العربية في ١٩٧٣/٣/١٥م -١٠/٢/ ١٣٩٣هـ.

- حصل على درجة الليسانس في اللغة العربية والعلوم الإسلامية ١٩٩٥م، ثم حصل على درجة تمهيدي الماجستير عام ١٩٩٨ م.

- حصل على درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها، قسم النحو والصرف والعروض من كلية دار العلوم -جامعة القاهرة عام ٢٠٠١م.

- حصل على درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها، قسم النحو والصرف والعروض من كلية دار العلوم -جامعة القاهرة عام ٢٠٠٦م.

- حصل على الدبلوم العام في التربية شعبة اللغة العربية من كلية التربية - جامعة كفر الشيخ عام ٢٠١٧م.

- يعمل حاليًا مدرسًا للغة العربية بمدارس المتفوقين في العلوم والتكنولوجيا بالإسكندرية - وزارة التربية والتعليم – مصر.

- عمل في وظيفة أستاذ مساعد بقسم اللغة العربية بجامعة الملك سعود، ثم أستاذا مساعدا بكليات جامعة شقراء، ثم أستاذا مساعد بكليات جامعة المعرفة الأهلية بالرياض.

- عمل في وظيفة استشاري تثقيف وتوعية بكلية الطب - المركز الجامعي للسكري بالرياض - جامعة الملك سعود في الفترة ٢٠٠٧/٣/١٧م -٢٠٠٩/٩/٢٥م.

- عمل في وظيفة مدير تحرير لبعض المجلات العلمية والثقافية، منها مجلة السكري - ومجلة عالم السكري - ومجلة الهشاشة، كما شارك في تحرير العديد من المواد الإعلامية والتثقيفية داخل وخارج المملكة العربية السعودية، كما قام بمراجعة العديد من المطبوعات العلمية لصالح العديد من دور النشر.

- قدم العديد من الاستشارات اللغوية وقام بمراجعة عدد من البحوث لصالح مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات، ومركز أسبار للدراسات وبحوث الإعلام، ومعهد الملك عبدالله للترجمة والتعريب، وعمادة البحث العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض.

- قام بإعداد مجموعة مؤلفات في الثقافة العامة -لصالح دار طويق للنشر والتوزيع بالرياض في الفترة من (٢٠٠٥م -٢٠٠٨م).

- لديه العديد من البحوث والكتب العلمية المنشورة والمحكمة، منها المساعد في إعداد البحوث العلمية والرسائل، ومعايير التصنيف في النحو العربي، والجملة العربية بين البساطة والتركيب، والاستصحاب ودوره في توجيه الشواهد النحوية، وسلسة البحث العلمي المتميز وهي سلسلة مكونة من خمس كتب تأليف مشترك.

للتواصل مع المؤلف: من خلال البريد الإلكتروني:

ikhafaga2@gmail.com أو ikhafaga@hotmail.com